اللامساواة والتعليم
في ظل الأزمات

التعليم عن بُعدٍ في ظل الكوفيد في المنطقة العربية

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

مؤسسة بحثية :(AFA) منتدى البدائل العربي للدراسات **تأسست عام 2008** وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

اللامساواة والتعليم
في ظـــل الأزمـــات

التعليم عن بُعدٍ في ظل الكوفيد في المنطقة العربية

الورقة تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

كل الصور الموجودة في الورقة مأخوذة من مصادر مفتوحة على الإنترنت

اللامساواة والتعليم
في ظـــل الأزمـــات

التعليم عن بُعدٍ في ظل الكوفيد في المنطقة العربية

منتدى البدائل العربي للدراسات
(AFA)
بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت
لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org
Tel: +96176386477
Mail: info@afalebanon.org

بالشراكة مع
الصندوق العالمي للحقوق الانسان

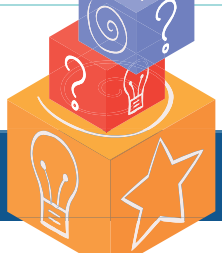

قائمة المحتويات

هل يمكن أن يكون التعليم عن بعد وسيلة لضمان الحق في التعليم للجميع 6

"التعليم عن بعدٍ" في المغرب 15

التعليم في تونس زمن كوفيد-19 30

هل يمكن أن تكون جائحة كوفيد-19 فرصة لتحسين الحق في التعليم في مصر؟ 44

التعليم عن بُعدٍ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان 63

الفصل الختامي: التعليم عن بُعدٍ في ظل الجائحة وما بعدها . الفرص

والتحديات أمام نظام تعليمي عادل..... 81

توصيات: نحو تعليمٍ عن بعدٍ أكثر عدالة وفعالية 90

ورقة خلفية

هل يمكن أن يكون التعليم عن بعد وسيلة لضمان الحق في التعليم للجميع

شيماء الشرقاوي

مقدمة

"*يعتبر التعليم هو المفتاح الذي سيسمح بتحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة الأخرى*". فوفقًا لأهداف التنمية المستدامة، فعندما يكون بمقدور الناس الحصول على التعليم الجيد، فسيمكِّنهم ذلك من كسر دائرة الفقر، فالتعليم يساعد على تحقيق المساواة والحد من اللامساواة.[1]

وفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة فيما يتعلق باللامساواة، فنسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغت في الدول النامية 91%، لكن 57 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي لا يزالوا غير ملتحقين بالمدارس، ويعيش أكثر من نصف الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويفتقر 617 مليون شاب حول العالم إلى مهارات الحساب والقراءة والكتابة الأساسية.[2]

من الممكن أن نجد هذه التحديات نوعًا ما في العلاقات بين الهدف: 4، من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم الجيد وأهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل الهدف: 1، بشأن القضاء على الفقر، والهدف: 5، المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف: 8، بشأن العمالة والعمل اللائق، والهدف: 10، بشأن الحد من عدم المساواة. والمقصود هنا في هذه الحالة هو أن يتم العمل على أهداف التنمية المستدامة المختلفة بشكل متكامل ومترابط. وبالتالي، يحتاج صانعو السياسات إلى إعادة التفكير في سياسات التعليم لجعل التعليم فعالًا قويًّا من شأنه التأثير في الفقر والصحة والإنتاج المستدامين، والسلام، والعدالة. يجب دمج مبادئ التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمواطنة والمساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية على جميع المستويات. ويجب أيضًا على المؤسسات التعليمية إعادة تخصيص الموارد للاستثمار في القدرات البشرية وتمكين الطلاب.[3]

في المنطقة العربية، على سبيل المثال، يعكس قطاع التعليم ضَعف الجودة وعدم المساواة، من حيث مبادئ الوصول والبنية التحتية داخل الدول وفيما بينها، فضلًا عن الإصلاحات غير الكافية في أنظمة التعليم. ولا يزال إنفاق الحكومات على التعليم في المنطقة أقل من المتوسط العالمي.[4] بالإضافة إلى ذلك، هناك عوائق أخرى أمام التعليم الشامل والمنصف وهي الصراعات الواسعة النطاق وحالات النزوح التي أدت إلى تدمير حيوات الناس في المنطقة لفترة طويلة. بالإضافة إلى ذلك، نجد أنه لم يتم دمج رؤية الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة بشكل فعال في المناهج الدراسية، التي لا تزال تفتقر إلى الابتكار. إلى جانب أن الأنظمة التعليمية الحالية ليست مهيأة بشكل جيد للتقدم السريع في التكنولوجيا. وبالتالي، فإن

---

[1] الحقائق والأرقام، الهدف: 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/

[2] المرجع السابق.

[3] Ibrahim Awad, The Covid-19 Pandemic: Public Policy as State Response, Inequalities and Social transformations in the light of COVID 19 in the Arab region, UNESCO Beirut office, AUB and AFA, http://afalebanon.org/?p=8330 .

[4] Nancy Kanbar et al, COVID-19 and Human Security: A developmental economic approach towards a paradigm shift in healthcare, education, and labor market policies in the Arab region, Inequalities and Social transformations in the light of COVID 19 in the Arab region, UNESCO Beirut office, AUB and AFA, http://afalebanon.org/?p=8330.

التعليم المدرسي لا يهيئ المتعلمين للانتقال إلى التعليم العالي والتوظيف والصناعات المبتكرة. وينتج من هذا الوضع معدلات بطالة عالية بين الشباب المتعلم، وإنتاجية منخفضة، واقتصاديات ذات قيمة منخفضة، وتعليم ضعيف للمواطنة.[5]

وقد أدى تفشي فيروس كوفيد-19 في عام 2020 إلى تبعات كبيرةٍ على وضعية التعليم. ومع فرض الإجراءات الاحترازية المتخذة، ظهرت تحديات متعددة لا تتعلق فقط بنوع التعليم الذي يتم تلقيه، ولكن أيضًا بالبنية التحتية للتعليم.

هذه الوضعية تفرض علينا العودة إلى التأصيل المفاهيمي للحق في التعليم والمفاهيم المرتبطة به تحديدًا، المرتبطة بمعايير الإتاحة والوصول وخصوصًا في مرحلة ما بعد ظهور وانتشار فيروس كوفيد-19 وأثره على هذه المعايير وتحققها. إلى جانب ذلك ضرورة تعريف التعليم عن بعدٍ وعلاقته بالحق في التعليم من حيث الفرص والتحديات المرتبطة بمعايير الحق في التعليم، وعلى وجه الخصوص مفهوما الإتاحة والوصول. لذا ما نحاول القيام به في هذه الورقة الخلفية هو التعرف على مفهوم الحق في التعليم في المواثيق الدولية والمفاهيم المرتبطة به، وموقع التعليم في أهداف التنمية المستدامة، وأيضًا التعرف على مفهوم التعليم عن بعدٍ والتفرقة بينه وبين مفهوم التعلُّم، وأخيرًا محاولة التعرف على الفرص والتحديات المرتبطة بالتعليم عن بعدٍ من خلال مفهومي الإتاحة والوصول. وسيتم تطبيق ذلك على أربع دول في المنطقة العربية هي مصر وتونس ولبنان والمغرب من خلال تتبع عدد من المحاور:

أولًا، تتبع تطورات العملية التعليمية حتى نهاية العام الدراسي 2021، وذلك من خلال تحديد فترات الإغلاق الكامل، والإغلاق الجزئي وبعد ذلك الفتح. ثانيًا، من خلال تتبع الإستراتيجيات التي تم اتخاذها لتسيير العملية التعليمية. وهل كانت موحدة في كل دولة أم كانت مختلفة. ثالثًا، من خلال عنصر البنية التحتية والذي يضم المدارس والأبنية التعليمية وأيضًا إمكانيات تطبيق التعليم عن بعد. ورابعًا، مراجعة أدوار كل من البرلمان والمحليات/ البلديات في توفير الدعم للمؤسسات التعليمية أو للعملية التعليمية ككل. وخامسًا، من خلال تتبع إجراءات الدعم التي اتخذتها الدول في هذا الإطار والفئات التي وجهت لها.

ثم بعد ذلك سيتم محاولة التركيز على التعليم عن بعدٍ كاستجابة لأزمة كوفيد-19، من خلال تتبع الأبعاد النفسية لتأثير التعليم عن بعدٍ، إلى جانب آثاره المختلفة على الفئات الأكثر هشاشة وتهميشًا وهم التلاميذ والطلاب في الريف، أثره على الفتيات وأثره على الفئات الأكثر فقرًا وأخيرًا أثره على ذوي الاحتياجات الخاصة.

[5] Ibid

أولًا: الحق في التعليم:

يصنَّف الحق في التعليم بشكل اعتيادي على أنه حق اقتصادي واجتماعي وثقافي، وفي الأغلب يُنظر إلى هذه الحقوق على أنها تفتقر إلى سبل العدالة، وبالتالي يتم التعامل معها على أنها شبه حقوق أو حقوق ليست كاملة. ونتيجة لذلك، لا يتم التعامل مع الحرمان من الحق في التعليم وانتهاكاته. وهذا الاختزال يمزق تناسق القانون الذي يوازن بين الحقوق، والواجبات، والحريات، والمسؤوليات. يختلف الحق في التعليم عن صورته النمطية الخاطئة على أنه مجرد حق اقتصادي واجتماعي وثقافي، فهو أيضًا حق مدني وسياسي. علاوة على ذلك، فهو يشمل الحقوق الفردية والجماعية، ويجسد كليهما. إن الأسس الراسخة للحق في التعليم في القانون الدولي لحقوق الإنسان توفر وضوح وخصوصية معايير حقوق الإنسان اللازمة لمعالجة أبعادها الرئيسية على المستوى العالمي. يدعم القانون الدولي لحقوق الإنسان عالمية حقوق الإنسان ويضع الحد الأدنى من المعايير التي يستحقها جميع الناس.[6] في الجزء التالي، نتعرف على الحق في التعليم في المواثيق الدولية وتحديدًا العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

1) الحق في التعليم في المواثيق الدولية: مثال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تنص المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه: ""*لكل فرد الحق في التربية والتعليم. وتشمل أهداف التعليم الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية وصون كرامتها، وتمكين كل شخص من الإسهام بفعالية في المجتمع وتوطيد احترام حقوق الإنسان*".[7] ويتسم التعليم بأهمية ذاتية وكثيرًا ما يُوصف بالحق "***المُضاعف***"، وذلك لأن درجة الوصول إلى التعليم تؤثر في مستوى التمتع بحقوق الإنسان الأخرى.

يستلزم الحق في التعليم متطلبات خاصة في مختلف مراحل التعليم. فلا بدَّ أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميًّا ومجانيًّا للجميع، وهذا يشمل الاعتبارات المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالتعليم. إن الطابع الإلزامي للتعليم الابتدائي يصون هذا الحق من الانتهاكات التي يرتكبها الآباء أو الحكومات، ويقضي على التمييز القائم على الدخل ويُزيل العوائق المانعة للحضور. لذلك، ينبغي للدول وضع إطار وطني يُسهم في توسيع النظام التعليمي وتحسينه تدريجيًّا، ومن ثمَّ إدخال مجانية التعليم في كل مراحل التعليم الأخرى، لا سيما مراحل التعليم الثانوي والعالي والأساسي.[8]

إلى جانب ذلك، ينبغي لكل دولة احترام الحق في حرية التعليم. وهذا يشمل احترام المعتقدات الدينية والأخلاقية للأولاد والآباء، وحق الآباء أو الأوصياء في اختيار المدارس الخاصة لأولادهم، وحرية إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة، شريطة تقيدها بمعايير التعليم الوطنية للمناهج الدراسية والمقبولية.

وفي هذا الإطار، قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم: **13**، إرشادات مفصَّلة للدول بشأن التزاماتها باحترام الحق في التربية والتعليم وحمايته والوفاء به. كذلك أشارت اللجنة إلى أن هذا الحق يتضمن **السمات المترابطة والأساسية/ المفاهيم/ المعايير التالية**[9]:

- **الإتاحة/ التوافر Availability:** ينبغي للدول أن تكفل توفير البنى التعليمية الكافية (المؤسسات والبرامج) للجميع. ولا بدَّ أن تكون هذه البُنى مجهزة بكل المواد والمرافق اللازمة لحسن سير عملها في سياق معين، مثل المباني، ومعدات التدريس ومواده، والمدرسين المُدربين الذين يتقاضون أجرًا منصفًا، والوقاية من العناصر الطبيعية، والمرافق الصحية للجنسين، والمياه الصالحة للشرب.

---

[6] K. Tomaševski, **Human rights obligations: making education available, accessible, acceptable, and adaptable**, right to education primers no. 3, https://bit.ly/3gMKHJa

[7] The Right to Education, ESCR-Net, https://www.escr-net.org/rights/education

[8] Ibid.

[9] The Right to Education, ESCR-Net, https://www.escr-net.org/rights/education

- **الوصول Accessibility:** تتضمن إمكانية الالتحاق بالتعليم ثلاثة عناصر أساسية: عدم التمييز، وإمكانية الالتحاق المادي، وإمكانية الالتحاق من الناحية الاقتصادية. ينبغي أن يكون الوصول إلى المؤسسات التعليمية في متناول الجميع، ولا سيما أضعف الفئات، من غير التعرض لأي تمييز وفق أسس الجنس، والعرق، والموقع الجغرافي، والظروف الاقتصادية، والإعاقة، والمواطنة أو مركز الإقامة، والانتماء إلى أقلية، أو دين، أو الاعتقال، أو الميل الجنسي، من جملة أسس أخرى. كما ينبغي أن تقع المدارس على مسافة آمنة ومعقولة من المجتمعات المحلية أو المناطق النائية، ويُسهَّل الوصول إليها عبر الوسائل التكنولوجية العصرية. ولا بدَّ أيضًا أن يكون التعليم في متناول الجميع من الناحية المادية، والدول مطالبة بالأخذ تدريجيًّا بمجانية التعليم في جميع مراحله.
- **المقبولية Acceptability**: يجب أن تكون المناهج الدراسية وأساليب التدريس مقبولة للطلاب، وللآباء، في الحالات المناسبة، وهذا يخضع للأهداف التعليمية الشاملة المتمثلة في التعليم والمعايير التعليمية الدِّنيا التي تحددها الدولة.
- **قابلية التكيف:Adaptability** يجب أن يكون التعليم مرنًا كي يتسنى له التكيف مع احتياجات المجتمعات المتغيرة والاستجابة لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي المتنوع.[10]

يمكن للدول في هذا الإطار أن تحكم على نظمها التعليمية من خلال تتبع المؤشرات المرتبطة بهذه المعايير بشكل متكامل، حيث لا يمكن فصل هذه المعايير بعضها عن بعض، فعلى سبيل المثال توفر المدارس كبنى تعليمية دون توفر المدرسين بشكل كافٍ أو دون تعويضهم بشكل منصف لا يمكن أن يخلق نظامًا تعليميًّا عادلًا وجيدًا، وبالتالي فإنه لا يحقق الحق في التعليم بشموليته.[11]

2) لماذا التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان؟

يعتبر الحق في التعليم حقًّا من حقوق الإنسان ولا غنى عنه لممارسة حقوق الإنسان الأخرى. يهدف التعليم الجيد إلى ضمان تنمية إنسان متكامل، حيث يعتبر واحدًا من أقوى الأدوات في انتشال الأطفال والبالغين المستبعدين اجتماعيًّا من الفقر إلى المجتمع. وتظهر بيانات اليونيسكو أنه إذا أكمل جميع البالغين تعليمهم الثانوي، فيمكن أن ينخفض عدد الفقراء على مستوى العالم إلى أكثر من النصف. إلى جانب ذلك، فإن التعليم من شأنه أن يضيق الفجوة بين الجنسين، وخصوصا بالنسبة إلى الفتيات والنساء.[12]

لذا يتم تأسيس الحق في التعليم من خلال وسيلتين: المواثيق الدولية المعيارية والالتزامات السياسية من قبل الحكومات. وكما أشرنا يوجد إطار دولي للاتفاقيات والمعاهدات لحماية الحق في التعليم وتوافق الدول التي وقعت عليها على احترام هذا الحق وحمايته والوفاء به.

لقد أنشأت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إطارًا معياريًّا صُلبًا للحق في التعليم. صادقت جميع دول العالم على معاهدة واحدة على الأقل تغطي جوانب معينة من الحق في التعليم. وهذا يعني أن جميع الدول تخضع للمساءلة من خلال الآليات القانونية.

إلى جانب ذلك فمن أجل إنفاذ الحق في التعليم: على المستوى الدولي، هناك آليات لحقوق الإنسان مختصة بتلقي الشكاوى الفردية، بالإضافة إلى إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم، ففي حالة انتهاك حقهم في التعليم، يجب أن يكون المواطنون قادرين على اللجوء إلى المحاكم القانونية أو المحاكم الإدارية.[13]

ولذا فإننا نجد أن التعليم هو الهدف: 4، من أهداف التنمية المستدامة ويسعى إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع، حيث يمكِّن التعليم من الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد، وهو وسيلةٌ مهمةٌ للهروب من الفقر. وعلى مدى العقد الماضي تم إحراز تقدم كبير تجاه تسهيل الوصول إلى التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس على جميع المستويات، لا سيما للفتيات. ومع ذلك، فإن حوالي 260 مليون طفل كانوا خارج المدرسة حتى عام 2018، وهم يشكلون ما

[10] Ibid.

[11] Ibid.

[12] What you need to know about the right to education, UNESCO, 26/11/2020, https://en.unesco.org/news/what-you-need-know-about-right-education

[13] Ibid.

يقارب خمس سكان العالم في هذه الفئة العمرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من نصف الأطفال والمراهقين حول العالم لا يتوفر لهم الحد الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات.[14]

يعاني القطاع التعليمي في المنطقة العربية من مشكلات عديدة، على رأسها ضعف الجودة وعدم تكافؤ الفرص وتدهور البنية التحتية، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات غير فعَّالة في الأنظمة التعليمية.[15] بين عامي 2000 و2019، ارتفع معدَّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في المنطقة العربية من 65% إلى 75%، ولدى الشباب من 86% إلى 86.5%. وعلى الرغم من هذا التقدّم، فلا تزال هذه المعدلات أدنى من مثيلاتها عالميًّا والتي تبلغ 86.5% و92%، على التوالي. وعلى صعيد الالتحاق بالتعليم في المنطقة، فقد شهدت المعدَّلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس زيادةً مطَّردة بين العامين 2000 و2019. بدءًا بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، ارتفعت معدلات الالتحاق الإجمالية في مرحلة الطفولة المبكرة من 15% في عام 2000 إلى 23% في عام 2019. هذا، ويُخفي التقدُّم الإجمالي الذي شهده قطاع التعليم على مدى السنوات الأخيرة تفاوتات صارخة بين البلدان العربية. إذ خلَّفت النزاعات المسلَّحة المطوَّلة والاضطرابات السياسية في عدد من بلدان المنطقة تأثيرًا فادحًا على قطاع التعليم. في الواقع، تواجهُ المنطقة العربية اليوم، والتي كانت قبل سنوات قليلة على وشك تحقيق هدف الوصول إلى التعليم الشامل للجميع، وضعًا صعبًا على صعيد التعليم، في ظل وجود أكثر من 16 مليون طفل ومراهق وشاب في سن التعليم الابتدائي والثانوي خارج المدارس في عام 2019.[16]

ثانيًا: الحق من خلال معايير الإتاحة والوصول

تم اعتماد الأربعة معايير (4 As) في عام 1966 بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في وقت لاحق، تم تطويرها من قبل كاترينا توماسيفسكي، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالحق في التعليم 1988 2004، والتي ساهمت في إبرازها على نطاق واسع. حتى الآن، تركزت المعايير الأربعة أو ((4 As حول الأطفال والتعليم. ومع ذلك، نص تطبيق العهد على أن: "التعليم بجميع أشكاله ومستوياته يجب أن يكون له هذه الخصائص الأربع المترابطة. وبالتالي، يمكن، بل وينبغي توسيعها لتشمل جميع مجالات ووسائل التعليم، بما في ذلك الشباب والتعليم وأيضًا تعليم الكبار وأخيرًا تم إضافة وسيلة التعليم عن بعد.[17]

لذا فإنه حين تقديم أية ممارسة تعليمية، وقبل الاستنتاج حول فائدتها وفعاليتها، من الضروري طرح أسئلة حول مدى **توفرها وإمكانية الوصول إليها وقابليتها للتكيف والقبول. وقد تثار نفس الأسئلة فيما يتعلق بالسياسات. لذا فهذا الجزء من الورقة يركز على تعريف مفهومي الإتاحة والوصول.**

1) **الإتاحة**: تعتبر أبسط مستوى من الحق في التعليم. حيث تشير إلى وجود فرص تعليمية فعالة، بما في ذلك الشروط الأساسية اللازمة للعملية، سواء أكان رسميًّا أو غير رسمي.

غالبًا ما تكون الحاجة التعليمية موجودة، ولكن الإمكانيات ليست دائمًا قادرة على تلبية تلك الاحتياجات أو المطالب. مثلًا، لا يوجد مركز لرعاية الأطفال، ولا مدرسة ابتدائية أو ثانوية، ولا مركز مجتمعي، ولا مكتبة، وما إلى ذلك لتلبية احتياجات التعليم الأساسية للسكان الذين يعيشون في منطقة معينة. هناك على سبيل المثال، إشكالية الإتاحة في المناطق والمجموعات التي يصعب الوصول إليها، خاصة في المناطق الريفية والنائية. أيضًا، غالبًا ما يقتصر توفير التعليم على الأطفال في سن محددة، مع استبعاد احتياجات

---

[14] الهدف: 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع، https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/

[15] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (UNESCWA), "COVID-19 Economic Cost to the Arab Region", accessed 30 July 2020, https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/escwa-covid-19-economic-cost-arab-region-en.pdf.

16 لمحة عامة عن التعليم في المنطقة العربية، البوابة العربية للتنمية، https://bit.ly/3sRI7Zc

[17] Rosa María Torres, the 4 As criteria to identify "good practices" in education, OTRA ƎDUCACION, https://bit.ly/3mCASBs

الأطفال الصغار وكذلك السكان البالغين. لذا فالإتاحة تعني بالتأكيد الحق في التعليم الذي ينطبق على كل شخص . الأطفال والشباب والكبار. وطوال الحياة وفي كل الأماكن والمناطق.[18]

يضع مفهوم الإتاحة العديد من الالتزامات على الحكومات من حيث توفير التعليم لجميع المواطنين سواء من خلال التعليم الرسمي أو إتاحة إنشاء المدارس الخاصة والأهلية للمواطنين. تتضمن أيضًا الإتاحةُ التأكيدَ على فكرة الجودة من حيث المحتوى وهذا الأمر يخضع للعديد من المعايير التي ترتبط أيضًا بكلٍّ من مفهومي المقبولية والقابلية للتكيف ولا مجال للخوض فيهما بالتفصيل هنا.[19]

2) **إمكانية الوصول:** بمجرد ضمان الإتاحة، يجب أن نسأل أنفسنا عن إمكانية الوصول، فليس كل ما هو متاح في متناول الجميع، لذا فإن إمكانية الوصول لها أبعاد مختلفة:

أ) إمكانية الوصول الاقتصادي: يعني الحق في التعليم الحق في التعليم المجاني: دون رسوم، ومواد تعليمية متاحة مجانًا، وإعانات لتغطية التكاليف الأخرى المرتبطة بالدراسة أو التعلم (مثل النقل والغذاء وما إلى ذلك).

ب) إمكانية الوصول المادي: تشمل الشروط المختلفة اللازمة للتمكن من الوصول فعليًّا إلى الموقع الذي يحدث فيه النشاط (المسافة من المنزل أو العمل، والطرق الملائمة، وظروف السلامة، والظروف السائدة للأشخاص المعاقين جسديًّا، وما إلى ذلك) أو وسائل الإعلام اللازمة، إذ التعليم عن بعد على المحك (الإذاعة والتليفزيون والكمبيوتر وما إلى ذلك) بالإضافة إلى الجداول الزمنية المناسبة للتمكن من حضور أو متابعة الفصول أو الأنشطة.

ج) إمكانية الوصول إلى المناهج الدراسية والتربوية: تعني حاجة المتعلمين إلى التعامل مع اللغات المستخدمة في أغراض الاتصال والتعليم والتعلم، والمحتويات، والمنهجيات، وأدوات التقييم، والتقنيات، وما إلى ذلك، مع المساعدة الضرورية والمناسبة كلما لزم الأمر.

لا يمكن تحقيق العديد من فرص التعليم لأن شروط الوصول إليها مقيدة. ففي كثير من الأحيان، ينطوي حضور برنامج تعليمي أو الاستفادة من فرصة التعلم على تكاليف لا يستطيع المتعلمون أو أسرهم تحملها، ما يحد من التسجيل أو يؤدي إلى التسرب السريع، وخاصة في حالة الفتيات والنساء.[20]

وفي حالة التعليم عن بعدٍ نجد تحديات، مثل: ضعف البنية التقنية التحتية، عدم وجود مدرسين مدربين أو حتى الحد الأدنى من المتطلبات، مثل: الطاقة الكهربائية والاتصال بالإنترنت. وبالتالي، تظهر الحاجة إلى التأكد من التكنولوجيا التي تشكل جزءًا من عملية تعليم وتعلم فعالة ومستمرة. قبل افتراض فائدتها أو فعاليتها.[21]

ثالثًا: التعليم عن بعد ومعايير الإتاحة والوصول:

التعليم عن بعد هو عملية نقل المعرفة إلى المتعلم في موقع إقامته، أو عمله بدلًا من انتقال المتعلم إلى المؤسسة التعليمية، وهو مبني على إيصال المعرفة والمهارات والمواد التعليمية إلى المتعلم عبر وسائط وأساليب تقنية مختلفة، حيث يكون المتعلم بعيدًا أو منفصلًا عن المُعلم أو القائم على العملية التعليمية، وتستخدم التكنولوجيا من أجل ملء الفجوة بين كلٍّ من الطرفين بما يحاكي الاتصال الذي يحدث وجهًا لوجه. ومن المهم في هذا الشأن التفرقة بين التعليم عن بعدٍ الذي يعتبر عملية تفاعلية بين طرفين أو أكثر والتعلم الذي يعتبر عملية شخصية ذاتية يكون فيها الفرد بمفرده.[22]

---

[18] Ibid.

[19] K. Tomaševski, **Human rights obligations: making education available, accessible, acceptable, and adaptable**, Op cit.

[20] Rosa María Torres, the 4 As criteria to identify "good practices" in education, OTRA ƎDUCACION, https://bit.ly/3mCASBs

[21] Rosa María Torres, the 4 As as criteria to identify "good practices" in education, OTRA ƎDUCACION, https://bit.ly/3mCASBs

[22] التعليم عن بعد، أوراق اليونسكو، https://en.unesco.org/sites/default/files/policy-breif-distance-learning-f-1.pdf

1) أهمية التعليم عن بعد:

ينطوي التعليم عن بعدٍ على أهمية كبيرة تعبر عن الفرص التي يتيحها من أجل ضمان الحق في التعليم للجميع، على سبيل المثال:

- إتاحة فرص تعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم في كافة مراحل التعليم لأسباب عديدة قد تكون سياسية، أو جغرافية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، لذلك فإن غاية التعليم عن بعدٍ الأساسية هي مساعدة الذين لديهم الطموح في تنمية أنفسهم وتثقيفها وتحسين المستوى التعليمي والاجتماعي والمهني حيث يعجز التعليم التقليدي عن تحقيق ذلك.[23]
- التعليم عن بعدٍ يتصف بالمرونة والقدرة على التكيف مع كافة الظروف التعليمية للدارسين، مثل: ربات البيوت، المزارعين، الصناعيين، والموظفين.
- تحقيق مفهوم جديد للتربية يتلاءم مع الانفجار المعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية التي يعيشها العصر الحاضر ويتمثل هذا المفهوم في تأهيل الأفراد ذوي الكفاءة عن طريق التعليم المستمر والتعلم الذاتي في أي وقت وفي أي مكان، دون الالتزام بأن يتم التعليم داخل قاعات المحاضرات.
- فتح مجالات لبعض التخصصات المستحدثة المزدوِجة والبينية التي يحتاجها المجتمع والتي لا تسمح نظم الكليات التقليدية بتحقيقها.
- تقديم البرامج الثقافية إلى جميع المواطنين وتوعيتهم وتزويدهم بالمعرفة، فباستخدام وسائل الاتصال الحديثة كالتلفاز والأقمار الصناعية وبث البرامج التعليمية من خلالها فإن الفائدة لا تقتصر على الدارسين فحسب، ولكنها تتناول جميع المواطنين.

2) تحديات التعليم عن بعدٍ: الإتاحة والوصول

لا يعني التعليم عن بعدٍ أنه لا ينطوي على تحديات جمة قد تؤثر على الحق في التعليم وعلى معايير الإتاحة والوصول كما سنتناول في الجزء التالي.

1) **إشكالية البنى التحتية:** من أهم التحديات التي تواجه عملية التعليم عن بعدٍ إشكالية ضعف البنية التحتية المرتبطة بوسائل الاتصالات والإنترنت وعدم تغطيتها كافة المناطق داخل الدولة الواحدة، وتحديدًا في الدول النامية وفي القلب منها المنطقة العربية.
2) **إشكالية القدرات البشرية،** على سبيل المثال عدم تمكن كل المعلمين من استخدام التقنيات التكنولوجية في التعليم ما يسبب إعاقة للعملية التعليمية.
3) **إشكالية التفاوتات في الدخول وصعوبة الإنفاق الأسري** في بعض الأحيان على عملية التعليم عن بعد (توفير أجهزة كومبيوتر وتوفير إنترنت لأبنائهم).
4) **إشكالية التفاوتات المناطقية** بين الطلاب المختلفين: وما يترتب عليها من اختلافات في البنى التحتية لنظام التعليم عن بعد وصعوبة مواكبتهم للعملية التعليمية.
5) **صعوبة تفعيل آليات التنظيم والرقابة:** من حيث الأجهزة الإدارية المسؤولة عن متابعة ومراقبة العملية التعليمية، وصعوبة الرقابة على العملية التعليمية في حالة التعليم عن بعدٍ.[24]

كما رأينا تؤثر هذه التحديات على مفهومي الإتاحة والوصول، فعلى الرغم من أن التعليم عن بعدٍ يجعل التعليم متاحًا لجميع الفئات المختلفة نظريًّا، فإن الوصول إلى التعليم عن بعدٍ هو عملية صعبة جدًّا نتيجة للإشكاليات التقنية ونسب الفقر العالية التي تؤثر على الوصول إلى هذا النوع من التعليم، وهنا يمكن الحديث على سبيل المثال عن ضرورة أن تقوم الحكومات بتوفير الأجهزة اللازمة والبنى التحتية اللازمة للتعليم عن بعدٍ قبل القيام بعملية التحول وإلا فإن التفاوتات المتواجدة بالفعل في الكثير من النظم التعليمية ستتفاقم عند التحول إلى التعليم عن بعدٍ حتى وإن تم بشكل جزئي.

---

[23] عمر حسين الصديق بوشعالة، التعلم عن بُعد بين "المفهوم والتأصيل"، المركز الديمقراطي العربي22. أبريل 2020، https://bit.ly/3kALUoc

[24] التعليم عن بعد، أوراق اليونسكو، https://en.unesco.org/sites/default/files/policy-breif-distance-learning-f-1.pdf

خاتمة: التعليم عن بعدٍ وجائحة كوفيد في المنطقة العربية:

في عام 2020، ومع انتشار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، أعلنت أغلبية الدول عن الإغلاق المؤقت للمدارس، ما أثر على أكثر من 91% من الطلاب حول العالم. وبحلول شهر إبريل 2020، فإن ما يقارب 6.1 مليار طفل وشاب كانوا خارج المدرسة. وكان على 369 مليون طفل يعتمدون على الوجبات المدرسية أن يبحثوا عن مصادر أخرى لغذائهم اليومي.

لم يحدث من قبل أن كان الكثير من الأطفال خارج المدرسة في نفس الوقت، فهو أمرٌ يعطل التعليم ويقلب الحياة، وخاصةً بين الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا. إن لهذه الجائحة العالمية عواقب بعيدة المدى قد تعرض للخطر المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في تحسين التعليم العالمي.[25]

كما أدى انتشار الوباء إلى حدوث أزمة في التعليم أثّرت على المعلمين والطلاب في جميع أنحاء العالم وبالطبع في القلب منه المنطقة العربية. حيث تم تعليق المحاضرات وأغلقت معظم الحكومات المؤسسات التعليمية للحد من انتشار الفيروس. بذلت معظم الدول جهدًا كبيرًا لضمان استمرار العملية التعليمية من خلال التعلُّم عن بُعد، لكن أصبح حينها العديد من الطلاب، خاصةً من الفئات الهشّة، معرّضين للإقصاء من العملية التعليمية نظرًا إلى عدم قدرتهم على الحصول على خدمات الإنترنت وعدم امتلاكهم الأجهزة اللازمة للتعليم عن بُعد، بالإضافة إلى غياب الدعم من الأبوين وقد أدى تعليق الخدمات التعليمية إلى زيادة حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بالفعل، وبالتالي تعميق الفجوات بين فئات المجتمع.

تحديدًا في منطقتنا العربية، في عام 2020، بالإضافة إلى تقديرات ما قبل الجائحة، قدرت اليونيسكو أن 1.31 مليون طفل وشاب آخرين معرضون لخطر التسرب من المدرسة بسبب أزمة الجائحة، إلى جانب الإشارة إلى أنه من غير المرجح عودة هؤلاء الأطفال إلى مؤسساتهم التعليمية. يشير تقرير صادر عن كل من اليونيسيف واليونيسكو والبنك الدولي، إلى أنه على الرغم من هذه الجهود، تُظهِر الأدلة على المستوى الإقليمي أن ما يقرب من 40% من الطلاب في المنطقة العربية (37 مليون طفل ومراهق) لم يستفيدوا من أية مبادرة للتعلم عن بعد، وكان معظمهم بالفعل معرضين للخطر ومحرومين.[26] فلم تكن الأنظمة التعليمية مجهّزةً لهذا النوع من التحول نظرًا إلى عدم تكافؤ فرص استخدام البنية التحتية الرقمية وضعف الدور الذي يلعبه التعليم في بناء مجتمعات تحرص على الشمول والتنوع. لم تعترف كثير من الدول بالتعلم عن بُعد إذ تعتمد الأنظمة التعليمية بها على طرق التدريس وجهًا لوجه. لهذا يجب أن يجري صانعو السياسات تغييرات هيكلية من شأنها تضمين التعلّم عن بُعد في المنظومة التعليمية.[27]

فقد تأثر جيل كامل من الأطفال في المنطقة العربية بهذا الاضطراب غير المسبوق، إلى جانب توقع تأثير محتمل قد يمتد ليس على المدى القصير والمتوسط وبل على المدى الطويل أيضًا، وقد يتخطى هذا الأثر قطاع التعليم ليشمل قطاعات أخرى. وسيشمل التأثير المحتمل أيضًا عواقب على الصحة العقلية والرفاهية والتنشئة الاجتماعية وآفاق المشاركة النشيطة في المجتمع، بما في ذلك في سوق العمل.[28]

---

[25] الهدف: 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/

[26] COVID-19 Learning Losses Rebuilding Quality Learning for All in the Middle East and North Africa, Report, UNICEF, UNESCO & the World Bank, 2021, https://www.unicef.org/mena/reports/covid-19-learning-losses

[27] Nancy Kanbar et al, COVID-19 and Human Security: A developmental economic approach towards a paradigm shift in healthcare, education, and labor market policies in the Arab region, Inequalities, and social transformations in the light of COVID 19 in the Arab region, UNESCO Beirut office, AUB and AFA, http://afalebanon.org/?p=8330.

[28] COVID-19 Learning Losses Rebuilding Quality Learning for All in the Middle East and North Africa, Report, UNICEF, UNESCO & the World bank, 2021, https://www.unicef.org/mena/reports/covid-19-learning-losses

وعلى الرغم من أن الدول العربية تختلف فيما بينها في قدرات نظمها التعليمية، تبقى ضرورة التأكيد على أن الحق في التعليم لا يتجزأ ولا يمكن أن يتم التهاون فيه في أي سياق أو دولة. وبالتالي فإن مكونات هذا الحق ومعاييره لا يمكن أن تختلف. وقد وضعتنا الجائحة أمام حقيقة واحدة هي أن كافة المواطنين في العالم يجب أن يتمتعوا بالحق في التعليم مع اختلاف الظروف. لذا فإن الفرص التي يقدمها التعليم عن بعدٍ يجب أن تتم الاستفادة منها حتى مع وجود التحديات المختلفة.

وهنا تظهر أهمية أن يتم تعظيم الفرص التي يوفرها التعليم عن بعدٍ من حيث فكرة شمولية الإتاحة من خلال حل مشكلات الوصول والتعامل معها، فعلى سبيل المثال يجب تغيير البنى التحتية المرتبطة بالاتصال والإنترنت وتدريب المعلمين على هذا النوع من التعليم وبناء قدراتهم ومحاولة تقليل الفجوات في الدخول من خلال دعم الفئات الأقل حظًّا وتوفير كل سبل الدعم لهم من أجهزة وما إلى ذلك.

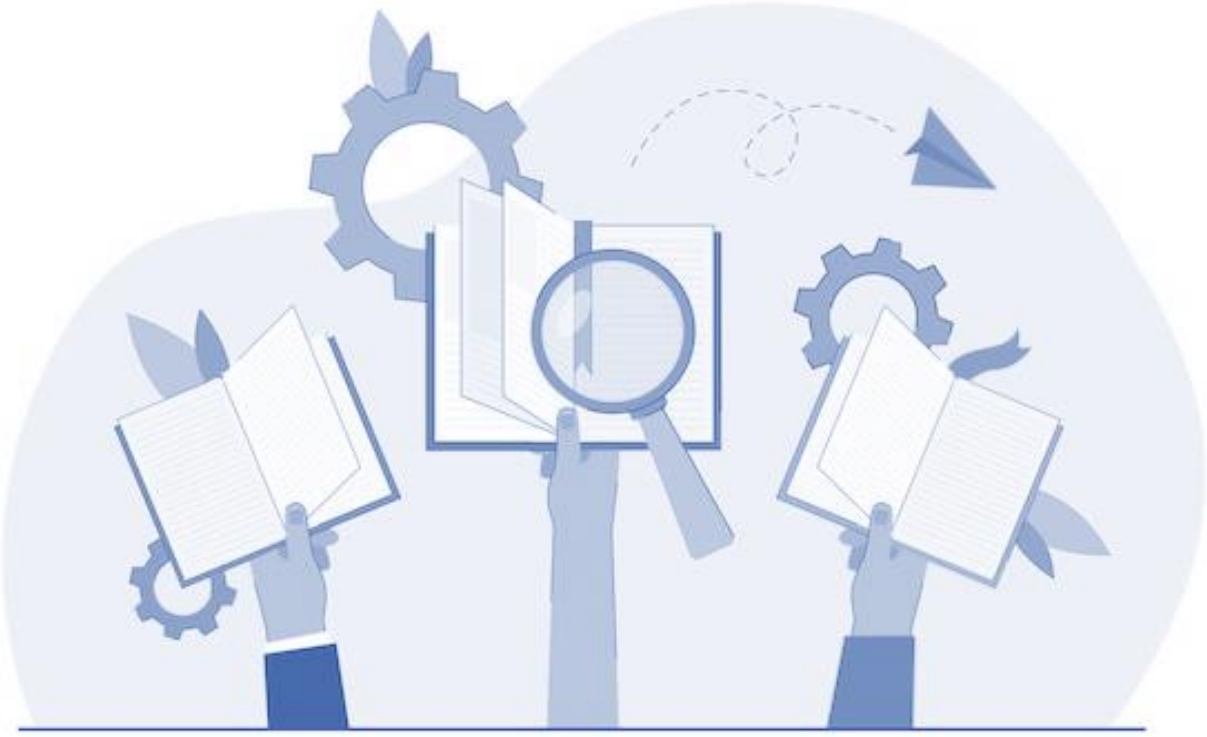

"التعليم عن بعدٍ" في المغرب

سياق الجائحة وانعكاساتها على حق الولوج إلى التعليم

علي أزناك - المغرب

وردَ في تقرير لمنظمة اليونيسيف، عن مدى وصول أطفال العالم إلى الإنترنت، أن 89 مليون طفل ما بين سن 3 و17 سنة، أي نسبة 75% من أطفال الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعوزهم ربط بشبكة إنترنت في المنزل.[29] في عصر العولمة التكنولوجية والرقمنة، يفتقد قسم عريض من الشرائح الاجتماعية بمنطقتنا أهم وسيلة تواصل في القرن الحادي والعشرين. يعزى هذا إلى تفاقم أشكال التفاوت الاجتماعي والمجالي، وهو أمر تُقر به كل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إثر تطبيق "الإصلاحات" الهيكلية بإيعاز مؤسسات دولية، مثل: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة. هذه التي عممت نموذج نظام السوق الحرة والانفتاح الاقتصادي.

في هذا السياق، تفشت جائحة فيروس كورونا، لتكشف بشكل جلي عدم تناسب انعكاسات التكييف الاقتصادي على شرائح المجتمع.

عمل المغرب منذ سنة 1983 على تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، وتكييف اقتصاده مع برامج العقيدة النيو ليبرالية، وكانت الصحة والتعليم على رأس الخدمات العمومية التي جرى تسليعها وفتحها أمام الاستثمار الخاص، ما سينعكس على شكل تفاوت فرص شرائح عديدة (محدودة الدخل، فقيرة وتحت عتبة الفقر) في الولوج إلى التعليم والصحة.

سيكون التعليم باعتباره خدمة عمومية موضوع الورقة التالية التي ستناقش الظروف العامة التي أحاطت بتطبيق التعليم عن بعد، وتجدر الإشارة إلى أننا حاولنا قدر الإمكان إشراك فئات معنية بالتعليم عن بعد في هذا العمل من خلال بعض اللقاءات.

[29] بيان صحفي منشور على الموقع الرسمي لمنظمة اليونيسيف على الرابط: https://www.unicef.org/ar/node/45086

مقدمة

أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي عن وقف الدراسة بالمغرب من يوم 16 مارس 2020، مع موجة جائحة كورونا الأولى، وشملت هذه التدابير الاحترازية جميع مؤسسات التعليم والجامعة، وكذا مؤسسات التكوين المهني وتكوين الأطر، العمومية والخاصة، وكذا مدارس البعثات الأجنبية ومراكز اللغات ومراكز الدعم التربوي.[30]

أوقف الإغلاق الاضطراري والمفاجئ التعليمَ الحضوري في المغرب، وجرى تعويضه بالتعليم عن بعد، كإحدى السبل التكنولوجية المتاحة لضمان استمرارية العملية البيداغوجية خلال ما تبقى من السنة الدراسية 2020/2019.

رأت الوزارة أن اللجوء إلى التعليم عن بعد لن يعوض التعليم الحضوري،[31] فهو حل مؤقت إلى حين العودة إلى المدارس والجامعات ومراكز التكوين. ويتيح هذا الإجراء المؤقت إمكان الاستفادة من تجريب آلية التعليم عن بعد في أفق تكريسها لتصبح إجراء دائمًا بعد الجائحة. لكن الأمر أبعد من أن يكون إجراء مؤقتًا مرتبطًا بظرفية الجائحة، فقد وردت صيغة "التعليم عند بعد كمكمل للتعليم الحضوري" في القانون، الإطار 51 17 الذي صدَّق عليه البرلمان المغربي في غشت (أغسطس) 2019.

كما تمت المصادقة يوم 15 يوليو 2021، على مرسوم رقم 2.20 474 الخاص بالتعلم عن بعد محددًا شروط وكيفيات تقديم التعلم عن بعد بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين المدرسي والمهني والجامعي بالقطاعين العام والخاص.

أثيرت نقاشات عديدة حول مسألة التعليم عن بعد، ومدى ملاءمته للبنية التحتية وللمنظومة البيداغوجية والتربوية القائمة، دون وضع المسألة في السياق العام لسياسات التعليم بالمغرب، حيث استبطنت النقاشات الدائرة موافقة ضمنية على التعليم عن بعد، أو رافضة له بمسوغات عديدة، منها ضرورة توافر الشروط اللوجستية وضمان التدريب لهيئة التدريس... إلخ.

فيما يلي تقييم أوَّلي لحصيلة تجربة التعليم عن بعد في المغرب وآفاقها. لكن بالارتباط مع الاختيارات الإستراتيجية للحكومات المغربية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من الاستعمار إلى طور العولمة الليبرالية.

[30] جواب السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، جلسة الأسئلة الشفهية المبرمجة بمجلس النواب يوم الاثنين 18 مايو 2020.

[31] نفس المصدر.

المدرسة المغربية في ظل الاستعمار

ارتكز التعليم في المغرب حتى حدود منتصف القرن التاسع عشر على التعليم الديني العتيق "لمسيد"، الذي كان يعيش أزمة انحطاط حقيقية، لكن حين دخول الاستعمار بدأ التغيير يدب في أشكال التعليم ومضمونه، ببروز المدرسة العصرية التي احترمت التراتبية الاجتماعية القائمة آنذاك، إذ كان الولوج إليها مقتصرًا على اليهود المغاربة وأبناء الأعيان والمعمرين. حافظ هذا التمييز في تلقين المعارف على ما هو قائم في المجتمع المغربي، الذي أُقصي أبناؤه سواء في الريف أو الحواضر عن التعليم العصري. يعبر هذا الإقصاء عن الأهداف الاستعمارية الكلاسيكية التي تروم تجهيل شرائح واسعة من المواطنين.

قبل حصول المغرب على الاستقلال بست سنوات، لم يتجاوز عدد المغاربة المسلمين بالمدرسة العصرية 30 ألفًا، أي نسبة 2% من أطفال سن التمدرس، لتنتقل هذه النسبة من 2.7% سنة 1945 إلى 7% سنة 1954، في حين بلغت نسبة الأوروبيين المتمدرسين 100%، ونسبة اليهود المتمدرسين 76%.[32]

غطى التعليم الاستعماري شرائح واسعة من الطبقة الاجتماعية/ الأرستقراطية التي استند إليها، بإنشاء المدارس والحصول على الشهادات العليا في سبيل تكوين أطر ذات وشائج بالمشروع الاستعماري.

المدرسة المغربية في ظل الاستقلال

تعاظمت أماني الشعب في أن يعلم أبناءه في مغرب الاستقلال، بعد معارك طويلة رافضة للمدرسة الاستعمارية، جسدها بشكل جلي مطلب "تعريب التعليم" الذي رفعته الحركة الوطنية.[33]

خلَّف الاستعمار، بعد خروجه الشكلي من البلد، نقصًا شديدًا في النخبة المتعلمة القادرة على الإسهام في إدارة البلد وتوفير شروط بناء مقومات دولة ما بعد الاستعمار. كان هذا النقص المهول أحد أبرز دوافع الدولة لتوسيع قاعدة الشرائح المستهدفة بالتعليم المدرسي. هذا الضغط أسفر عن إحياء لجنة الإصلاح، التي أسست في الأربعينيات، حيث اعتمدت على ما عرف بمبادئ إصلاح التعليم بالمغرب: التعميم، والتوحيد، والمغربة، والتعريب.[34]

---

[32] صيرورة إرساء وتطور السياسات التعليمية بالمغرب، منظورات من أجل تعليم ديمقراطي وشعبي، منشورات أطاك المغرب، الطبعة الأولى، سنة الإصدار يناير 2021، ص14.

[33] نفس المصدر، ص16.

[34] نفس المصدر، ص16.

بعد فترة وجيزة من تلك الإصلاحات المنوه إليها، ارتفع عدد المستفيدين من التعليم الابتدائي في الموسم الدراسي 1962/1961 إلى حوالي 875 ألف تلميذًا/ة وفي التعليم الثانوي إلى حوالي 71 ألف [35] يرجع هذا الإقبال الشعبي على التعليم إلى الإمكانات التي أتيحت له بفعل الإصلاح، بعد أن حُرم منها طوال سنوات الحماية.

بعد حصول المغرب على الاستقلال، دخل صيرورة استدانة من البنك الدولي، فحصل منه على أول قرض في مجال التعليم سنة 1965 بمبلغ 7.3 مليون يورو.[36] ليبدأ إصلاح التعليم وفق منظور ليبرالي، خابت معه التطلعات الشعبية حين بدأت التراجعات عن النزر اليسير من المكاسب في مجال التعليم، إذ انفجرت أولى شرارات الغضب مع انتفاضة التلاميذ يوم 23 مارس 1965 احتجاجًا على الإقصاء من التعليم لاعتبارات متعلقة بالعمر.[37]

المدرسة المغربية في ظل الإصلاحات الليبرالية

واصلت الحكومات المتعاقبة نفس النهج، بتوالي الاقتراض من البنك العالمي حتى تضخمت المديونية العمومية[38]، وانطلق مسلسل التقشف في الموازنة العامة بدءًا من سنة 1978. ليجني المغرب الثمار المُرة لسياسة التقشف في المدارس العمومية حيث بلغ عدد طلاب الجامعات والمدارس العليا: 105155، ونسبة الأمية 65% (78% في صفوف النساء و82% وسط القرويين والقرويات) خلال موسم 1982/1981.[39] حُرِمَ آلاف الشباب من الدراسة الجامعية بسبب تقليص دعم التعليم العمومي وتوجيهه لسداد الديون. عمقت هذه الاختيارات الإستراتيجية التفاوت الاجتماعي بين أقسام واسعة من الشباب المنحدر من المناطق المهمشة بالأرياف أو المدن على السواء.

في العقد الثاني من الألفية الثالثة، جرى تسريع وتيرة إصلاحات التعليم بالمغرب وفق نفس الرؤية الليبرالية وكانت هذه الإصلاحات على الشكل التالي:

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999.
- المخطط الاستعجالي 2012/2009.
- الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2030/2015.
- القانون الإطار 51.17 المُصدَّق عليه في غشت (أغسطس) 2019.

أنتجت هذه الإصلاحات مدرسة قائمة على التفاوتات الاجتماعية ومغذية لها، بتقليل فرص الولوج إلى الحق في التعليم.

---

[35] نفس المصدر، ص17.

[36] نفس المصدر، ص18.

[37] إسماعيل عزام، 23 مارس 1965.. عندما جرى الدم أنهارًا في الدار البيضاء، منشور بتاريخ 23 مارس 2013، موقع هيسبريس على الرابط التالي: https://bit.ly/38HmPCw

[38] مرجع سابق، صيرورة إرساء وتطور السياسات التعليمية بالمغرب، منظورات من أجل تعليم ديمقراطي وشعبي، ص22.

[39] نفس المرجع ص25.

لم تتأخر نتائج هذه الإصلاحات عن البروز، وتعبر عنها الأرقام التالية: "إن التعليم العمومي في المدن لا يتطور كميًّا من حيث عدد التلاميذ، إذ لم يتطور التعليم العمومي في الابتدائي بين العامين 2010 و2018 إلا بنسبة: 1,54%، وفي الإعدادي بنسبة: 0,17%، بل سجل تراجعًا في التعليم الثانوي: بناقص 0,74%. هذا بينما تطور التعليم الخصوصي بمعدلات مرتفعة جدًّا: في الابتدائي بنسبة 63,26%، والإعدادي بنسبة 87,62%، وفي الثانوي بنسبة 37,19%. في حين انتقل عدد مؤسسات التعليم التجاري في الثانوي من 467 سنة 2010 إلى 920 مؤسسة سنة 2018 بنسبة تطور بلغت 97 في المئة، بينما تطور عدد مؤسسات التعليم العمومي في الثانوي التأهيلي في الوسط الحضري بنسبة 27,7 في المئة حيث زاد عدد المؤسسات من 686 سنة 2010 إلى 876 سنة 2018".[40]

بصفة عامة، هذا هو وضع المدرسة العمومية في المغرب، لحظةَ انتشار فيروس كورونا وإقرار العمل بآلية التعليم عن بعد. إذًا كيف كان أداء التعليم عن بعد بالمغرب أثناء تفشي الوباء والإغلاق الكامل؟ وهل تمكن من ضمان الاستمرارية البيداغوجية بطريقة تؤمِّن تكافؤ فرص الجميع؟ هل احترم، فعلًا، التعليمُ عن بعد التربية الدامجة القائمة على بُعد الجندر (النساء) والفئات المعوزة وذوي الاحتياجات الخاصة؟

1 - تطورات العملية التعليمية حتى نهاية العام الدراسي 2021

يتجه المغرب منذ سنوات إلى إضفاء طابع رقمي على قطاع التعليم، بهدف مراقبة أدائه وتسهيل تسييره استنادًا إلى التكنولوجيا.

كان التعليم الحضوري قبل تعليق الدراسة في المغرب في شهر مارس 2020، أي قبيل انتهاء الموسم التعليمي لسنة 2020/2019، بحوالي ثلاثة أشهر، عاملًا مهمًّا ساعد على إنجاز من 70 إلى 75% من مقررات الدراسة وبرامج التكوين[41]، ما سهل مأمورية التعليم عن بعد في إتمام ما تبقى من برنامج دراسي.

وفي ضوء تمديد حالة الطوارئ الصحية، قدمت وزارة التربية الوطنية تصورًا عامًّا محددًا بجدول زمني ورزنامة قرارات حول سبل استكمال السنة الدراسية مع أهمية اجتياز الامتحانات التربوية والتكوينية.

يندرج تدخل الوزارة الوصية على القطاع في إطار المناخ العام الذي دفع إلى الاستناد إلى آلية التعلم عن بعد، علاوة على الأوضاع الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة التي فاقمت الجائحة وضعها الاقتصادي والقصور عن تزويد التلاميذ بتجهيزات إلكترونية، وضمان صبيب يومي للإنترنيت.

كذلك كان تطور سير العملية التعليمية في هذه الفترة العصيبة محاولة شكلية في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الولوج إلى المعلومة، لأن المدرسة القائمة على التفوق الفردي والمنافسة لتحصيل أعلى الدرجات، ترفع من حظوة المحظوظين أصلًا، وتحرم المحرومين أصلًا كما أشار إلى ذلك بيير بورديو.

اتُّخِذت جملة قرارات أطَّرت تدخل الوزارة من أجل مواكبة عملية التعلم إلى حين نهاية الموسم الدراسي 2020/2019، باجتياز امتحان البكالوريا بالنسبة إلى التعليم الثانوي، يومي 3 و4 يوليو 2020: قطب[42] الآداب والعلوم الإنسانية والتعليم الأصيل. ومن 6 إلى 8 يوليو: قطب العلمي والتقني وكذا البكالوريا المهنية.

وقد أعلن عن نتائج هذه الدورة في 15 يوليو 2020، بينما تم تنظيم الدورة الاستدراكية من 22 إلى 24 يوليو 2020 لجميع الشعب والمسالك مع الإعلان عن النتائج أواخر الشهر. أما بالنسبة إلى الامتحان الجهوي الموحد للسنة الأولى بكالوريا فقد تم يومي 4 و5 سبتمبر/ أيلول 2020، وامتحن الطلبة في الدروس الحضورية. أما باقي مستويات التعليم فقد جرى الاعتماد على نقاط المراقبة المستمرة إلى حدود 14 مارس2020. أما باقي المستويات فقد تم تفويض الأكاديميات في اتخاذ ما ترى من تدابير.

---

[40] نفس المرجع ص 60، 59، 58 بتصرف.

[41] تصريح وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مصدر سابق، ص25.

[42] قسم أو فرع.

كذلك جرى اتباع نفس النهج في شهر يوليو 2020 مع المتبارين الأحرار بالنسبة إلى سلك البكالوريا.

أما التعليم العالي، فقد كانت الإجراءات أكثر مرونة بإرجاء معظم الامتحانات إلى سبتمبر 2020. خلال شهر يوليو أيضًا نظمت باقي الامتحانات: التقني العالي والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، على أساس استئناف التعليم الحضوري خلال الموسم 2021/2020.

انطلق الموسم الدراسي 2021/2020 في شهر سبتمبر، حيث واكبته جملة تطورات، كان أبرزها إدراج التكنولوجيا الحديثة في المسار التعليمي، وتوزيع الكتب المدرسية، والمقررات المطبوعة للتلاميذ معدومي إمكانية الولوج إلى التعليم عن بعد، وغيرها من المبادرات التي استفاد منها أكثر من 10 ملايين تلميذ[43] في أثناء الجائحة.

كذلك جرت مزاوجة التعليم الحضوري الذي تضمَّن صيغتين: التعليم بالتناوب شريطة ألا يتجاوز عدد تلاميذ القسم 20، مع اعتماد آلية التعليم عن بعد، استجابة لرغبات الأسر أو في حالة اكتشاف بؤر وبائية، والتعلم الذاتي بتوجيه من الأستاذ المشرف الذي يتابع العملية التعليمية للتلميذ إلى حين موعد الامتحانات التي أجريت في وقتها المحدد من كل سنة.

2- الإستراتيجيات المعتمدة لتسيير العملية التعليمية

تأثرت الأنشطة الاقتصادية من الإغلاق العام الناتج عن تفشي وباء كورونا عبر زيادة كلفة المعيشة اليومية مع ارتفاع الأسعار فور توقف خطوط الإمداد وحرمان المنتجين الصغار من ولوج الأسواق وخسارة فرص العمل.

تسبب الوباء في انقطاع ما يزيد على 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم في 161 بلدًا، أي ما يقرب من 80% من الطلاب الملتحقين بالمدارس في العالم.[44]

فرضت الجائحة على كل بلد اعتماد إستراتيجيات مختلفة للحد من الهدر المدرسي، ومواصلة العملية التعليمية، مع استناد الجميع إلى آلية التعليم عن بعد، حسب خصوصية كل بلد وما تتيح الإمكانات المادية في تغطية أوسع للمستفيدين.

في المغرب تم استعمال منصة رقمية تحت اسم "Telmid TICE"، وفرت الدروس والمعطيات البيداغوجية للتلاميذ. فإلى غاية شهر مايو 2020، تمت تغطية جميع أسلاك الابتدائي والإعدادي والثانوي، بمجموع بلغ 6200 مورد رقمي معروض على شبكة الإنترنيت، ويحظى بمتابعة يومية من 600 ألف تلميذ.

وبالنسبة إلى التعليم العالي والبحث العلمي، فقد جرى إنتاج أكثر من 115 ألف مورد رقمي متنوع. شملت ما بين 80% و100% من المضامين البيداغوجية المبرمجة.[45]

كما قام التلفاز إحدى الوسائل الرئيسية في الإستراتيجية المغربية، بتسخير عدد من القنوات الرسمية لهذه الغاية. وقد استهدفت الفئات الاجتماعية التي لا تتوفر لها أجهزة إلكترونية من حواسيب وهواتف ذكية، والربط بصبيب الإنترنيت، مثل سكان الأرياف، الذين توفر لحوالي 91% منهم جهاز تلفاز سنة 2015.

كذلك كان للمجتمع المدني دور مهم في تقوية فرص استمرار العملية التعليمية بالمغرب خلال توقف الدراسة، من خلال مبادرات جمعية آباء وأولياء أمور التلاميذ، بتوزيع أجهزة حواسيب ومواد غذائية على الفئات الأكثر هشاشة.

في المغرب 6 قنوات فضائية رسمية، تمت الاستعانة ببعضها لإتاحة دروس مصورة عبر تقنية الفيديو. كانت البداية مع البث الأول في قناة الثقافية والقناة الأمازيغية وقناة العيون الجهوية، وبلغ مجموع الدروس اليومية 59 درسًا، بمحصلة نهائية منذ انطلاق التعليم عن بعد إلى غاية شهر مايو 2020، بلغ 3441 درسًا في التعليم الأساسي.

---

[43] تصريح وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مصدر سابق ص7.

[44] خايميسافيدرا: المدير العام، قطاع الممارسات العالمية للتعليم بمجموعة البنك الدولي، التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات والفرص، منشور على الموقع: https://bit.ly/3tilcEF

[45] تصريح وزير التربية الوطنية، مصدر سابق، ص17.

أما في التعليم العالي، فقد جرى بث 13 درسًا بمعدل 8 ساعات في اليوم بمجموع 372 درسًا، بالإضافة إلى فتح عدد من المنصات الرقمية البحثية مثل: "المناهل" و"CAIRN" و"DALLOZ" للطلبة والأساتذة الباحثين.

هذا علاوة على إطلاق تقنية الأقسام الافتراضية عبر ما يسمى بالخدمة التشاركية: "Teams" التي غطت 96% من التعليم العمومي و71% من التعليم الخصوصي، وشملت الأقسام الافتراضية حوالي 85 ألف أستاذ و300 ألف تلميذ.[46]

بالنسبة إلى هيئة التدريس، تم توجيه حصص تدريب للأساتذة على نمط التعليم الجديد عبر بوابة "e-takwine" الإلكترونية، التي استفاد منها حوالي 23290 مستفيدًا.

واجهت هذه الإستراتيجية صعوبات بالغة بالنظر إلى تفشي الأمية الرقمية في صفوف نسب مهمة من التلاميذ والأطر التربوية والعائلات، وأيضًا العجز الاجتماعي الذي يحد من إمكانات الولوج إلى هذه الوسائل والمنصات الإلكترونية.

الأرقام والمعطيات الرسمية المذكورة أعلاه هي في الأصل تصريح للوزير في البرلمان، وتعكس بشكل جلي الإستراتيجية التي اتبعها المغرب لتجاوز توقف الدراسة.

3- المدارس والأبنية التعليمية والتعليم عن بعد

عرض الميثاق الوطني للتربية والتكوين، عناصر إستراتيجية ترسم خارطة طريق المدرسة العمومية المغربية، بتسطير جملة توجهات تهدف بالأساس إلى إشراك القطاع الخاص في تدبير المدرسة وتقليص تدريجي، ولكن فعلي، من حصة الدولة في تمويل التعليم. وتاريخيًّا يصنف البنك العالمي المغرب من بين البلدان الأقل إنفاقًا على التعليم العمومي.

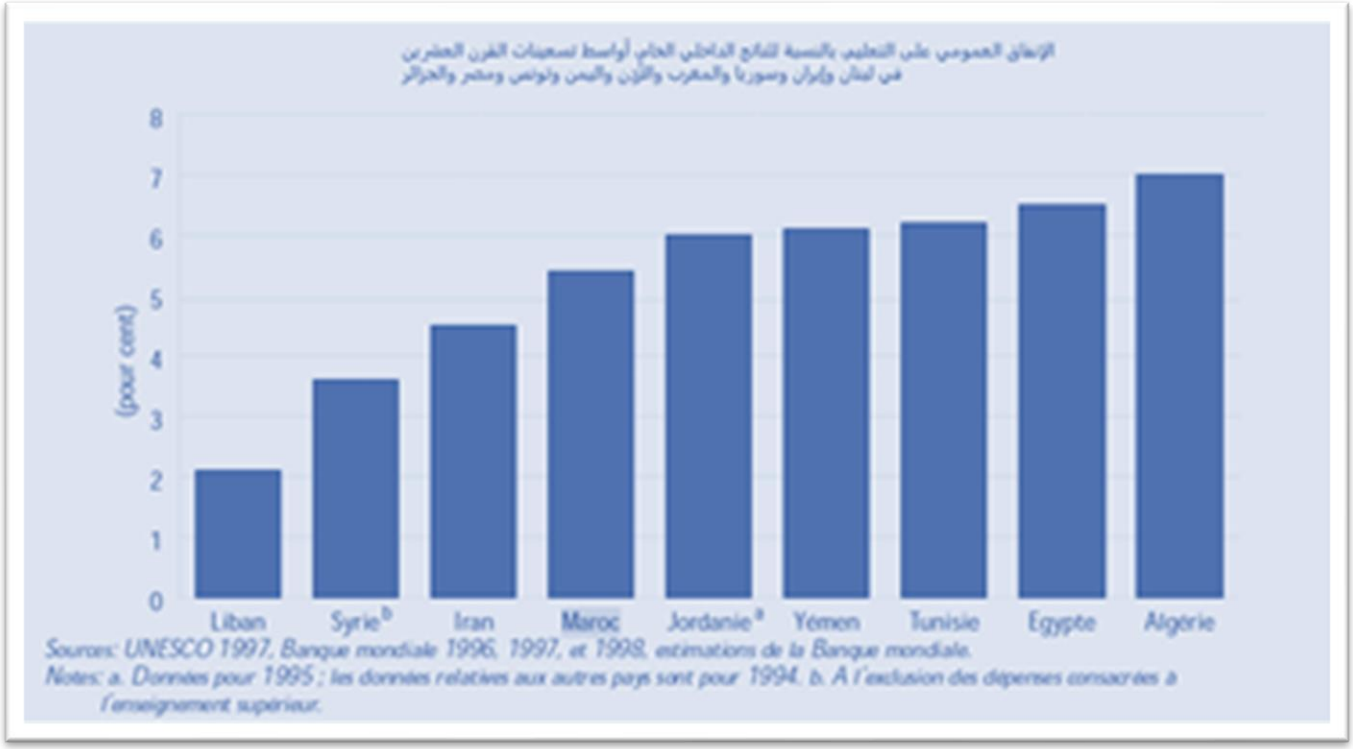

الشكل رقم 1: الإنفاق العمومي على التعليم بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام بدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط [47]

[46] تصريح وزير التربية الوطنية، مصدر سابق، ص11.

[47] المصدر: تقرير البنك العالمي.

جاء مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2021، أشد تقشفًا من سابقيه، إذ بلغت الميزانية الإجمالية 71 مليارًا و929 مليونًا و454 ألف درهم، متراجعة بنسبة 0,68 في المئة مقارنة مع ميزانية سنة 2020، الضعيفة أصلًا.[48]

كما أن بنية الميزانية ذاتها لا تساعد البتة على الاستجابة للحاجة الاجتماعية للتعليم، في الظروف العادية، فتبقى نسبة الهدر المدرسي مرتفعة.

تلتهم أجور الموظفين (الضعيفة) الجزء الأعظم من ميزانية القطاع، ولا تمثل ميزانية الاستثمار إلا 12 في المئة كمتوسط من مجموع الميزانية.

تعمل الدولة على ما تسميه اعتماد أشكال تمويل جديدة، خاصة عبر ما يسمى بالتعاون الدولي. ويمثل الانغماس في مشروع تحدي الألفية مع الوكالة الأمريكية للتنمية، أحد أهم تلك الأشكال. لكن ما يخفيه ذاك التعاون يتكشف "عند الاطلاع على محتوى البرنامج الخاص بتمويل قطاع التربية والتكوين، سيتبين أن الأبواب ستُفتح أمام الاستثمار الخاص للولوج بصورة أكبر إلى سوق التعليم والتكوين، وأن البرنامج سيُسَرِّع من وتيرة تنزيل التدبير المقاولات للمؤسسات التعليمية. بدعمٍ من الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، تستطيع استثماراتنا المشتركة تعزيز الموجة المقبلة من النمو الاقتصادي في المغرب" هكذا صرحت القائمة بالأعمال في السفارة الأمريكية بالمغرب سابقًا.[49]

أدى ضعف التمويل العام للمدرسة المغربية إلى تقلص إمكان ظروف ملائمة للتعليم عن بعد وأيضًا للتعليم الحضوري، والتأثير السلبي على استقرار الشغل واللوجستيك المادي المتعلق بالبنايات والمدارس خصوصًا في القطاع العمومي.

كانت لنا بعض اللقاءات بهدف استطلاع رأي الفئات المعنية التي لها احتكاك مباشر بتجربة التعليم عن بعد بالمغرب، وكان غرضنا هو تقصي الموضوعية في البحث عن الإجابة من الأطر التربوية التي ساهمت في تتبع مسار التعليم عن بعد بالمغرب، بدل الركون إلى أفكار مسبقة أو إسقاط استنتاجات تجارب بلدان أخرى. وهو ما حاولنا تجسيده عبر التواصل مع بعض الطلاب والأساتذة والمديرين والمفتشين التربويين في مختلف التخصصات العلمية.

إذ يُجمع معظم من التقيناهم على أن المغرب تعوزه بنية تحتية مؤهلة، من قاعات مجهزة صالحة للعرض الإلكتروني والتصوير الاحترافي للدروس وأبنية ذات مؤهلات وجودة تضمن حسن سير العملية البيداغوجية.

على الرغم من أن المغرب باشر عملية رقمنة التعليم مبكرًا، بإحداث بوابة "**مسار**" وغيرها، فإن بنيته الحالية لم تستطع مواكبة ظروف الجائحة التي كانت حدثًا طارئًا فاجأ الجميع وفرض منطقه الخاص، ويعود السبب في نظرنا إلى تقليص الموارد المخصصة لتمويل المدرسة العمومية، وهو ما أثر على أدائها خلال فترة التعليم عن بعد.

لقد دخلنا مرحلة جديدة من مسار المدرسة العمومية الاجتماعي والاقتصادي في ظل الجائحة، وأصبح الأمر يطرح مسألة إعادة النظر في الميزانيات المعتمدة لاستحداث مرافق مدرسية كاملة الجهوزية: من حجرات التعلم وطاولات مريحة ومرافق وفضاءات خضراء وساحات مدرسية ومسارح وإذاعات تربوية مدرسية ومكتبات عامة ومختبرات علمية وغيرها من التجهيزات الضرورية لتحصيل علمي في ظروف صحية.

[48] آمال كنين، تفاصيل الميزانية الإجمالية لقطاع التربية الوطنية، منشور على الرابط التالي: https://bit.ly/3kMCPde

[49] مرجع سابق، صيرورة إرساء وتطور السياسات التعليمية بالمغرب، منظورات من أجل تعليم ديمقراطي وشعبي.

وجود مدرسة عمومية تهدف إلى ضمان الولوج المعمم والدامج لجميع الفئات باستيفاء شروطها الكاملة ويقع جانبها المتعلق في البنيات التحتية على ما يلي:

- تشييد مدارس جديدة في مختلف المناطق الحضرية والقروية التي تشهد حالة اكتظاظ.
- تطوير المدارس العمومية وإعادة تأهيلها لتصبح مدارس اجتماعية وشعبية لا مجرد بنايات.
- تزويد المدارس بالمرافق الحديثة وبإدماج التربية الفنية والرياضية.

4- إجراءات دعم الدولة للتعليم عن بعد والفئات المستفيدة

تَطلَّب التعليم عن بعد إمكانات مادية وعينية من العائلات الموجودة في حالة اجتماعية هشة، خصوصًا مع مفاعيل الأزمة الاقتصادية المحفزة بالجائحة والإغلاق الاقتصادي الذي واكبها، لا سيما تقليص مناصب الشغل المستقر، إضافة إلى تدهور أوضاع آلاف الأجراء وعائلاتهم بفعل حالة الإفلاس الاقتصادي التي ضربت قطاعات حيوية، في السياحة وقطاع الخدمات وأنشطة أخرى متعددة.

ترى الأمم المتحدة أن: "تقديرات أوائل عام 2020 المتعلقة بالفجوة في التمويل اللازم لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. التعليم الجيد. في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا كانت تشير إلى مبلغ مذهل قدره 148 بليون دولار سنويًّا. ويُقدَّر أن أزمة جائحة كوفيد-19 ستزيد فجوة التمويل هذه بما يصل إلى الثلث".[50]

انعكست أزمة ضعف التمويل على شرائح عريضة، من العائلات محدودة أو منعدمة الدخل، فهي لا تستطيع تغطية تكاليف تغذية الأطفال ومصاريف شراء الحواسيب والهواتف الذكية، واللوازم الضرورية لمتابعة التعليم عن بعد.

لتسهيل عملية الدعم من أجل تشجيع الإقبال على التعليم عن بعد، في أفق ترسمه، قدمت الدولة دعمًا لوجستيًّا وماديًّا إلى العائلات المعوزة سواء في الأرياف أو المدن. وإن لم يكن هذا الدعم بالقدر الكافي، ما سينعكس على حظوظ المتعلمين.

ويشمل دعم الدولة للمستفيدين توزيع حواسيب على التلاميذ والعائلات المعوزة (حالات محدودة وبمبادرة من "جمعيات شريكة")، بالمناطق الحضرية والريفية، كما فتحت الوزارة الولوج المجاني إلى المنصات الإلكترونية التي تقدم كل ما يتعلق بالتعليم عن بعد، كما نظمت الدولة حملات تنبيه إلى أهمية التعليم عن بعد، وقدمت وصلات دعائية عمومية إلى المستفيدين من برنامج الدروس الإلكترونية والدروس المقدمة في التلفاز.

أما فيما يخص دور البرلمان المغربي في توفير الدعم للشرائح المستهدفة بالتعليم عن بعد، فيرى معظم من سألناهم أن البرلمان لم يقم بأي دور في إتاحة الدعم للفئات المستهدفة بالتعليم عن بعد، ويبرر الذين التقيناهم نفيهم لأي دور للبرلمان على النحو التالي:

مختلف المبررات
نحتاج إلى رجال غيورين وليس ناهبي المال العام
لم يقم بأي شيء تجاه الفئات المعوزة
لم يلعب البرلمان أي دور في التعبئة للتعليم عن بعد
لم يصدر تشريعًا واحدًا لصالح الفئات الشعبية
لم يشمل الدعم كافة الأطراف المعنية
لم يوفر أي دعم أو مساعدة
لم يهتم بالموضوع جديًّا وبقي في الخطابات الفارغة المحتوى

الشكل رقم 2

[50] موجز سياساتي، التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها، آب/ أغسطس 2020، الأمم المتحدة، ص4.

في حقيقة الأمر، لم تقم الفرق النيابية بأي دور يذكر في الاشتغال على إتاحة الدعم للفئات الاجتماعية الأشد تضررًا في الجائحة.

في المقابل قامت بعض المجالس المنتخبة بأدوار محكومة بالدعاية الانتخابية، بالمشاركة في توزيع بعض التجهيزات الإلكترونية، "انخرطت الهيئات التربوية في دعم التعلم عن بعد بتوزيع ألواح إلكترونية على المتعلمين خاصة من طرف المجالس الإقليمية، التي يعد ذلك من اختصاصاتها حيث نصت المادة 79 من القانون التنظيمي رقم 112.14 على اختصاصات ذاتية تمارسها العمالات والأقاليم مثل: "تشخيص الحاجيات في مجالات الصحة والسكن والتعليم والوقاية وحفظ الصحة".[51]

ويحث الميثاق الوطني للتربية والتكوين على إشراك الجماعات المحلية في "تدبير" المدرسة العمومية، بتحميلها بعضًا من مسؤولية التمويل وإعادة هيكلة البنايات. لقد كانت الجائحة فرصة لا مثيل لها لتطبيق سياسات كانت قد قُرِّرت منذ عشرين عامًا.

5- الأبعاد النفسية للتعليم عند بعد

المدرسة بيئة أساسية في عملية التنشئة الاجتماعية والتواصل الإنساني المباشر ولا يمكن الاستغناء عنها، والعيش في انطوائية فردانية. وهذه شهادة من خايمي سافيدرا أحد أقطاب البنك العالمي: "والطالب لا يذهب إلى المدرسة لتعلم الرياضيات والعلوم وحسب، ولكنه يذهب كذلك ليقيم علاقات اجتماعية ويتعامل مع أقرانه، ويتعلم كيف يكون مواطنًا، ويطور مهاراته الاجتماعية. ولذا فمن الضروري الحفاظ على التواصل مع المدرسة بأي وسيلة لازمة".[52]

عاشت البشرية عزلة قسرية جماعية حقيقية فرضتها الجائحة، مع الحجر الصحي تطلبت المكوث في المنزل شهورًا. خلال هذه الفترة كان التعليم عن بعد هو الآلية المتاحة لاستمرار تمدرس ملايين من الأطفال والشباب.

أتاح استمرار التمدرس بطرق آلية تفاعل التلميذ والأستاذ مع أجهزة إلكترونية عاش خلالها الجميع في بحر افتراضي غارق في عزلته. ولكن هل ساهم التعليم عن بعد في توفير الحياة الاجتماعية لملايين الأطفال المفروض عليهم الحجر المنزلي، أم عمَّق عزلة كان انتشار وسائل التواصل الاجتماعي قد زرع بذورها من قبل؟

بعد فترة وجيزة بدأت تطفو على السطح العواقب النفسية والاجتماعية لإغلاق المدارس، وجاء في تقرير لليونيسيف: "أدت إجراءات الحظر وإغلاق المدارس إلى تفاقم جائحة خفية تتمثل بالعنف الجنساني والعنف ضد الأطفال. فقد أبلغت بلدان عدة عن ارتفاع العنف المنزلي، وزيادة الطلب على ملاجئ الطوارئ وخطوط المساعدة، والاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت".[53]

أوضح "نداء بوشاستيل ضد المدرسة الرَّقمية" بعض هذه التأثيرات السلبية للتعليم الرقمي، حيث ورد فيه: "هذا النوع من الفصل بين أجهزة تخزين المعطيات والكائن البشري الضامن لنقل المعلومة لا يمكن تقبله بإيجابية إلا من طرف عقول مطلقة الميكانيكية. يلخصون المعرفة في المعلومة. ويتجاهلون استيعابها لدى الفرد ويتخيلون أنها مجرد علاقة خارجية وينسون طواعية أن علاقة التعلم هي علاقة إنسانية من جهة أخرى، ومهما قلنا، فالإدارة الرقمية (اتصالات هاتفية، رسائل نصية... إلخ.) لن تحل محل العلاقات التي تجمع بين الأطفال وآبائهم من جهة والمدرسة من جهة أخرى."[54]

خلَّف هذا النمط من التعليم بعض العواقب النفسية على سلوكيات الأطفال في المغرب. وقد تناولنا في مقابلاتنا بعض الأسئلة التوضيحية لهذه الأبعاد النفسية وكانت الأجوبة على الشكل التالي:

- عدم تكافؤ الفرص.

- عدم مراعاة الفوارق الفردية وأنماط التعلم الخاصة بكل فرد قد تسبب إحباطًا للتلميذ في حالة عدم قدرته على استيعاب الدروس.

---

[51] جائحة كورونا-Covid 19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030، نشرة الأليسكو العلمية، العدد الخامس، سبتمبر2020 ص 45/44.

[52] خايمي سافيدرا، مصدر سابق.

[53] تفادي ضياع جيل كورونا، خطة النقاط الست للاستجابة والتعافي ووضع رؤية جديدة لما بعد الجائحة لكل طفل، 20 تشرين/ نوفمبر 2020، ص14.

[54] لا لتسليع التعليم: نداء. بوشاستيل. ضد المدرسة الرَّقمية ترجمة جريدة المناضل/ة منشور على الرابط: https://bit.ly/2YgiK 66

- كان العمل بالتعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية تجربة جديدة لم يتم الاستعداد لها لظروف عالمية مستعجلة فرضته كبديل للتعليم الحضوري. وكان لهذه التجربة آثار نفسية على جميع الفاعلين في الميدان: تلاميذ/ات، متذمرين/ات من هذا النمط التعليمي المفاجئ المفتقر إلى أي مقومات مادية. لقد لاحظت كفاعل تربوي، سخط تلاميذي وعدم قدرتهم على مواكبة التعليم عن بعد. فما بالك بالأطفال المحرومين من وسائل الحصول على التعليم عن بعد (هاتف، حاسوب، صبيب الإنترنيت...) والأثر النفسي الذي يخلقه ذلك بنفسية التلاميذ.

- الانعزال والابتعاد عن الحياة الواقعية وعدم الرغبة في الدراسة في البيت نظرًا إلى الضغوطات من الوالدين والعائلة وعدم إتاحة الإمكانيات للدراسة عن بعد كالهاتف والإنترنت.

- التعليم عن بعد يفتقد آليات العمل، كما أنه لم يتح مبدأ تكافؤ الفرص.

- حرمان الطفل من فضاءات المؤسسة ومن مرافقة الأقران ومن تبادل الخبرات.

- ضغوطات جراء متابعة الآباء.

- التقدير المفرط للذات، عدم احترام التلاميذ للأساتذة، عزوف التلاميذ عن الدراسة على حساب مواقع أخرى.

- فقدان التلاميذ والتلميذات حافزَ التعلمِ، بسبب ضعف الأنشطة الجماعية وأجواء "التنافس" داخل القسم.

- غياب التواصل المباشر مع الأستاذ ينتج عنه غياب الحافزية لدى التلاميذ وميول المتعلمين إلى استعمال الهواتف في الألعاب والإفراط في مشاهدتها ما ينعكس سلبًا على نفسيتهم.

- حالة الارتباك في صفوف التلاميذ والضغط الممارَس على الأسر.

- عدم القدرة على التعلم الذاتي مما يضعف الثقة في النفس.

- الضغط النفسي على الآباء وغياب متعة التعلم الحضوري.

- شعور بالعزلة، الانطواء على النفس.

- التعليم عن بعد يتطلب مواقف خاصة تجاه المعرفة والبيداغوجية ويتطلب الوعي بالفرق بين المعرفة والكفاية والمعارف كما يتطلب مواقف موجبة تجاهه مسبقًا.

- الانعزال والابتعاد عن جو القسم إضافة إلى تعب نفسي وعدم الرغبة في الدراسة.

- العجز عن فهم واستيعاب الدروس جيدًا.

- الانطواء والتوحد.

- صعوبة التكيف مع التعليم الحضوري ووسائله الديداكتيكية. وقد تجلى هذا مباشرة بعد الدخول المدرسي الموالي: صعوبة في الكتابة وتتبع شروح الأستاذ؛ تشتت الانتباه.

- تُعتبر صعوبة الكتابة في الدفتر والقراءة في الكتاب أهم الإشكالات التي خلفها التعليم من وراء الهاتف، حيث أَلِف التلاميذ الجمل المقتضبة التي يجري تبادلها عادة عبر وسائل التواصل المعتمدة في التعليم عن بعد (واتس آب، ماسنجر). وقد لوحِظ استعمال واسع للغة الدارجة في الإجابة على أسئلة الامتحان في كل مستويات التعليم.

كذلك اعتبر أحد الأطر التربوية أن التعليم عن بعد يعزز قدرة التلميذ على الاعتماد على نفسه إذا توفرت ظروف ملائمة.

طبعًا لا يعني هذا انتفاء إيجابيات استعمال التكنولوجيا في التعليم ونمط التعليم عن بعد. لكن انقطاع سبل التعليم الحضوري، سواء بسبب الجائحة أو بسبب ترسيمه أخيرًا عبر مرسوم صدر في الجريدة الرسمية (بتاريخ 24 أغسطس 2021)، في ظروف التفاوتات المجالية والاجتماعية التي أقرت بها مؤسسات الدولة (خاصة تقرير "لجنة النموذج التنموي الجديد") يحد فعلًا من تلك الإيجابيات وشمولها للجميع.

6- تأثير التعليم عن بعد على التلاميذ والطلاب في الريف

تأثر التلاميذ في الريف المغربي بآلية التعليم عن بعد. شكَّل غياب البنية التحتية واللوجستية والحاجيات الأساسية لهذا النمط من التعليم حجر عثرة حقيقي واجهه تلامذة الريف وطلابه. لا سيما في الأوساط الجبلية والصحراوية النائية عن المراكز الحضرية.

تقر الوزارة ضمنيًّا بحالة الفقر التي تعيشها شرائح اجتماعية واسعة تعيش في العالم القروي بالمغرب، وكان تأثرها بليغًا بإدراج آلية التعليم عن بعد ضمن خطة استمرار الدراسة بتوفير: "الدروس كذلك بالنسبة إلى التلاميذ الذين لا تتوفر لهم الحواسيب أو على الربط بشبكة الإنترنت خاصة في بعض مناطق العالم القروي مع الإشارة إلى أن 91% من الأسر بالوسط القروي كانت يتوفر لها على الأقل تلفاز واحد سنة 2015، كما أن جميع تلاميذ الوسط القروي تتوفر لهم الكتب المدرسية الموزعة في إطار "المبادرة الملكية مليون محفظة".[55]

إزاء انتشار الفقر ومحدودية دخل العائلات المغربية في الأوساط الفلاحية المعاشية المتفاقم بفعل الجائحة، شكل التعليم عن بعد لدى التلاميذ والطلاب عائقًا حقيقيًّا في مواصلة سير العملية التعليمية لاعتبارات عديدة.

لقد تأثر التلاميذ والطلاب بآلية التعليم عن بعد من خلال الإقصاء عن التوصيل بالإنترنت وباقي الوسائط التكنولوجية. وأيضًا شكَّل عمل الأطفال مسألة غاية في الأهمية أثرت بشكل سلبي على تحصيل التعليم عن بعد بالنسبة إلى الطلبة والتلاميذ حيث تنظر

[55] تصريح الوزير، مصدر سابق، ص10.

العائلات إلى فترة الاستقرار في البيت لتلقّي الدروس، كأوقات يستحسن استثمارها في المساعدة على بعض الأعمال العائلية بالقرى، مثل الرعي والسقي.

تجدر الإشارة إلى أن تأثير التعليم عن بعدٍ له بصمة إيجابية تتمثل في انفتاح التلاميذ والطلاب على الوسائل التكنولوجية الحديثة التي جرى استعمالها في هذا الوسط بشكل كبير، ومن الجدير بالذكر أن بعض التلاميذ أصبحوا مدمنين للألعاب الإلكترونية فور اكتشافها.

من النقاط الإيجابية كذلك أن أصبح التلاميذ والطلاب لا يقطعون المسافات الطويلة من أجل التمدرس في ظل الجائحة، حيث مكنهم التعليم عن بعد من الولوج إلى المعلومة بيسر، لكن هذه الإمكانية، مرة أخرى، كانت حصرًا على الأسر القادرة على دفع تكاليف التعليم عن بعد (شراء الأجهزة، وأداء كلفة الربط بالشبكة).

7- تأثير التعليم عن بعد على الفتيات

أثَّر التحول النوعي في منهجية العملية التعليمية، بالانتقال إلى التدريس الإلكتروني في فترة الإغلاق الكامل، على الفتيات من نواحٍ ومستويات متعددة، منها ما هو بيداغوجي واجتماعي ونفسي في الاتجاهين معًا: السلبي والإيجابي.

ويمكن تحديد بعض الآثار السلبية على النحو التالي:

- المساعدة في الأعمال المنزلية.

- الانغماس في الدردشة الإلكترونية.

- يهدد ولوج الفتيات إلى المدارس.

-اللجوء إلى مواقع غير حميدة.

- انعدام شبكة إنترنت جيدة.

- إدمان استعمال قنوات يوتيوب وفيسبوك ومشاهدة محتويات تافهة.

وترجع الآثار الإيجابية للتعليم عن بعد إلى ما يلي:

- أن التعليم عن بعد أتاح فرصة الدراسة لأعداد كبيرة من الفتيات.

- تساوى الولوج إلى المعلومة مع الذكور.

- تجنب الإصابة بالفيروس.

- عدم الانقطاع عن التعلم.

- أصبحت العائلة هي المعلم الثاني في المنزل.

- اهتمام الآباء والأمهات بالواجبات المدرسية للفتيات بنحو أكبر.

- تعلم الفتيات الذاتي.

في دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، نشر بعضَ نتائجها الموقعُ المغربي "**لكم**"[56]: تؤكد أن الفتيات أكثر انضباطًا في متابعة التعليم عن بعد، حيث صرحت 39% منهن بأنهن يتابعن الدروس الإلكترونية بانتظام مقابل 28% من الفتيان. في حين يتابع 51% من الفتيان دروس التكوين المهني عن بعد مقابل 17% من الفتيات. ويبلغ فارق متابعة التعليم عن بعد 6.2% داخل نفس الشرائح الاجتماعية المهمشة حسب موقعها الاقتصادي.

تتطرق الدراسة أيضًا، إلى ربط متابعة الدروس عن بعد بالمستوى التعليمي للأسر المغربية . كما أشرنا أعلاه حول تطور المدرسة المغربية . وهو عامل أساسي في الإشراف على متابعة الأبناء والحرص على تعلمهم في ظل الجائحة. هذا وتصل نسبة متابعة الأبناء للدروس في الوسط العائلي المتعلم في حدود الابتدائي إلى 14.7%، وتبلغ 49.9% كلما زاد المستوى التعليمي، وتحقق الفتيات امتيازًا في هذا الجانب بنسبة 55.3% مقابل 43.9% للفتيان.[57]

تدأب الفتيات على متابعة الدروس عن بعد، في الأقسام الافتراضية بنسبة 53% مقابل 26% عند الفتيان. وتستقطب القنوات التلفزية التي تبث الدروس المصورة بطريقة الفيديو 24.3% من الفتيات مقابل 15% من الفتيان في مجموع عدد المصرحين.

في نفس الدراسة عبَّرت 48% من الأسر عن رضاهم عن متابعة الفتيات للدروس مقابل 38% بالنسبة إلى الفتيان، وكشفت الدراسة أهمية مرافقة العائلات لأبنائها أثناء التعلم عن بعد، حيث يعجز 45% من الفتيات والفتيان عن المتابعة في غياب مواكبة الأسرة. وتشير الدراسة إلى أن 48% من الفتيات يتابعن ويلتزمن بالدراسة بدون أي مساعدة مقابل 41% بالنسبة إلى الفتيان. علاوة على أن 42% من الفتيات عبرن عن حماسهن بالتعليم عن بعد مقابل 33% بالنسبة إلى الفتيان.[58]

8- تأثير التعليم عن بعد على الفئات الأكثر فقرًا

جاء في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة حول القضاء على الفقر أنه: "لا يزال أكثر من 700 مليون شخص، أو 10% من سكان العالم، يعيشون في فقرٍ مدقعٍ اليوم، ويكافحون من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية، مثل: الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، على سبيل المثال لا الحصر."[59]

عمَّقت الجائحة هذا الواقع، إذ حرمت ملايين التلاميذ/ات خاصة من أوساط فقيرة وأكثر فقرًا، من مواصلة التعليم الحضوري الذي يخول لهم الاستفادة من الوجبات الغذائية المدرسية.

وتعد مسألة التغذية المدرسية مسألة أساسية حيث تشير اليونيسيف إلى أنه: "وفي ذروة انقطاع الوجبات المدرسية في تموز/ يوليو، اضطر نحو 370 مليون طفل في 161 بلدًا يعتمدون على وجبات الطعام المدرسية كمصدر موثوق به للتغذية اليومية إلى البحث عن مصادر أخرى. وحتى تشرين الأول- أكتوبر 2020، كان هناك 265 مليون طفل يفتقدون وجباتهم المدرسية على مستوى العالم. وقد يخسر أكثر من 250 مليون طفل دون سن الخامسة المنافع التي يجنونها من برامج مكملات الفيتامين أَلِف التي تحمي حياتهم، كما أن 6.7 مليون طفل آخرين يمكن أن يعانوا الهزال في الأشهر الـ 12 الأولى من جائحة كوفيد-19".[60]

ويمكن القول إن منهجية التعليم عن بعد زادت حدة الضغط الاقتصادي بإضافة تكاليف الوسائط الإلكترونية لمتابعة الدراسة إلى تكاليف الحياة اليومية، علاوة على الحرمان من الولوج إلى المعلومة بشكل متساوٍ مع باقي الشرائح المتوسطة وعالية الدخل.

كذلك أثَّر الإغلاق الصحي والتعليم عن بعد باعتباره أحد أهم تجلياته في زيادة حدة التكدس بالبيت وأمام شاشات التلفزة بالنسبة إلى العائلات التي تتوفر على أكثر من طفلين يواصلون دراستهم الإلكترونية، ولا تسمح لهم ظروف السكن بوجود شروط الراحة والرفاهية.

---

[56] تقرير حول دراسة: الفتيات أكثر اهتمامًا وانضباطًا في متابعة التعليم عن بعد، منشورة على الرابط: https://lakome2.com/education/220520/

[57] نفس المصدر.

[58] نفس المصدر.

[59] الهدف الأول، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، منشور على الرابط https://bit.ly/3na3hPF

[60] تفادي ضياع جيل كورونا، مصدر سابق، ص10.

وفيما يلي نرصد بعض تأثيرات التعليم عن بعد على الفئات الأكثر فقرًا:

- تدني المستوى المعرفي للتلميذات والتلاميذ.

- عدم وجود مرافقين لمواكبة عملية التعلم عبر العدة الورقية.

- العنف الأسري الناتج من التكدس في البيت إضافة الى عدم وجود فرص مناسبة للتعلم في ظل الظروف غير الملائمة.

- إضافة أعباء مالية أخرى، مثل: تعبئة الهاتف برصيد إنترنت.

9- تأثير التعليم عن بعد على ذوي الاحتياجات الخاصة

يأتي على رأس أولويات المساواة الاجتماعية والاقتصادية، في جانبها الإنساني، الاعتراف بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة من الذكور والإناث. ويبقى أن الفئات الهشة اجتماعيًّا من ذوي الاحتياجات الخاصة تعتمد في قضاء أمورها الروتينية واليومية على العائلة وخصوصًا النساء اللواتي يقع على عاتقهن ثقل تلك المسؤوليات الجسام.

فالنساء هن من يتحملن وزر هذه الخدمة التي تُضاف إلى العمل المنزلي كإحدى الخدمات التي لا يُعترف بطابعها المنتج والاجتماعي.

كان دور العائلات في مرافقة الأبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة جليًّا خلال فترة التعليم عن بعد، حيث شكلت العائلة (الأم والأب أو الإخوة)، سندًا رئيسًا في المتابعة العملية مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويمكن تحديد الصعوبات التي أثرت على ذوي الاحتياجات الخاصة خلال التعليم عن بعدٍ في: الحرمان من الحياة الاجتماعية والبقاء في البيت لمدة طويلة جدًّا، قد تزيد من عزلتهم، كما وجدت هذه الشرائح صعوبة في التعامل مع الأجهزة الإلكترونية، سواء الحواسيب أو الهواتف الذكية.

ثمة تطبيقات إلكترونية مساعدة للأشخاص المكفوفين، ولكن لم يجرِ ذكر استعمال هذا التطبيق في آلية التعلم عن بعد.

وجهت الوزارة مجموعة من الدروس عن بعد، خاصة بالفئات المدروسة، وهي ترى أن المكوث في البيت لا يعني بالنسبة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة البقاء في حالة جسدية وذهنية سلبية، حيث نظمت "الدوري الوطني المدرسي عن بعد" في رياضة الكاراتيه والتايكوندو والشطرنج، وكذا المسابقة الوطنية للإبداعات الحركية التي تهم التلاميذ في وضعية إعاقة، وذلك بشراكة مع الجامعات الملكية لهذه الرياضات".[61]

لكن مَن سيرافق ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء التدرب والتمرن داخل المنزل في أثناء تقديم تلك الدروس الرياضية على التلفاز؟ هذا ما يلزم الدولة بضرورة تخصيص ميزانية خاصة من المالية العمومية لذوي الاحتياجات الخاصة، لتلبية كل متطلباتهم اليومية بما فيها مرافقة نفسية وطبية دائمة.

وفي نفس تصريح وزير التربية الوطنية قال: "عملت الوزارة على تكييف بعض الدروس المصورة بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة، خاصة الصم من خلال توفير لغة الإشارة".[62]

يجري دمج ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن ما يسمى "المدرسة الدامجة"، ومضمونها، هو خلق حالة من التساوي في المعاملة بين التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة وسواهم. لكن يبقى المنطق السليم في هذه السياسات وهو نهوض الدولة بكامل المسؤولية الاجتماعية بتخصيص موارد كافية لتأهيل هذه الشرائح لا سيما التي تعيش في ظل الفقر والعوز الشديدين.

[61] تصريح وزير التربية الوطنية، مصدر سابق، ص13.

[62] تصريح وزير التربية الوطنية، مصدر سابق، ص12.

التعليم في تونس زمن كوفيد-19

مدى إمكانية تطبيق نظام التعليم عن بُعدٍ في منظومة مأزومة

نصاف براهمي

المقدمة

أدى انتشار جائحة كوفيد-19 في تونس في بداية شهر مارس/ أذار 2020 إلى تأثر كل القطاعات والخدمات باعتبار هشاشة الوضع الاقتصادي وتأزمه منذ 2011 وعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه البلاد منذ فترة وقد تأثر نظام التعليم بصفة مباشرة بانتشار الوباء رغم أن هذا القطاع يعرف صعوبات كبيرة وجاءت الأزمة الصحية لتزيد الوضع سوءًا.

منذ الموجة الأولى لانتشار الوباء قامت الدولة التونسية باتخاذ جملة من القرارات فقامت بإغلاق المؤسسات التربوية إغلاقًا تامًّا في البداية لمدة ستة أشهر (من 12 مارس/ أذار إلى 15 سبتمبر/ أيلول 2020) مع توفر جد محدود للتعليم عبر الإنترنت وإلغاء الاختبارات الداخلية للفصل الدراسي الثالث.

في بداية انتشار العدوى بكوفيد-19 في مارس/ أذار 2020 تم إقرار تقديم عطلة الربيع بكافة المؤسسات التربوية والجامعية العمومية والخاصة لتنطلق يوم الخميس 12 مارس/ أذار 2020، كما أعلنت وزارة الشؤون الدينية التونسية إيقاف الدروس بالكتاتيب بداية من نفس التاريخ.

في هذه الفترة أكمل تلاميذ السنوات النهائية، أي السادسة ابتدائي والتاسعة أساسي والبكالوريا برامجهم التعليمية لاجتياز المناظرات الوطنية بصفة غير اعتيادية باعتبار التخفيف في البرامج المقدمة لهم وأيضًا بتقديم مواعيد إجراء الامتحانات وقد تم الحرص على تطبيق البروتوكول الصحي في المدارس والمعاهد بالنسبة إلى التلاميذ وأيضًا المعلمين والأساتذة للحفاظ على صحتهم خاصة في ظل الضغط الكبير الذي مارسته الجامعة العامة للتعليم الابتدائي والثانوي وهي النقابة الممثلة لهذين القطاعين على سلطة الإشراف بسبب افتقار جل المؤسسات التربوية العمومية لمقومات الصحة والسلامة والنظافة.

بتاريخ 29 مايو 2020، أعلن وزير التربية والتعليم "محمد الحامدي" النهاية الرسمية للسنة الدراسية ومن ثم دخل التلاميذ في عطلة طويلة حتى سبتمبر/ أيلول 2020 موعد انطلاق السنة الدراسية الجديدة والتي تزامنت مع بداية الموجة الثانية من انتشار الفيروس والتي كانت أقوى وأسرع في العدوى ولكن رغم التردد الذي صاحب العودة المدرسية وخاصة الصراع بين نقابتي التعليم الابتدائي والثانوي من جهة وسلطة الإشراف المتمثلة في وزارة التربية والتعليم بخصوص الإجراءات الوقائية المتخذة والتي تم تحضيرها قبل إعادة فتح المدارس وأيضًا بخصوص كيفية توفير الحماية للإطار التربوي وأيضًا للتلاميذ فإن العودة كانت في موعدها باعتماد نظام الأفواج.

ارتأت الحكومة التونسية ممثلة في وزارة التربية عدم اعتماد نظام التعليم عن بعدٍ إلا في فترة الإغلاق وكان فقط للدعم فكل الدروس تم إعادة تدريسها حضوريًّا بعد فتح المدارس وسنحاول في هذه الدراسة توضيح مدى تأثير انتشار فيروس كوفيد-19 على نظام التعليم وعلى التلاميذ في تونس.

أولًا: المراوحة بين إستراتيجيات مختلفة

مع العودة إلى المدارس في العام الدراسي (2021/2020)، فإن تلاميذ المدارس الابتدائية، وقبل الثانوية، والثانوية، كانوا يرتادون المدارس يومًا ويومًا بالتبادل. وهو ما سمّي بنظام الأفواج، وتم اعتماد هذا النظام في المدارس العمومية والخاصة على حدٍّ سواء، لتجنب ازدحام قاعات الدراسة. نتيجة لهذا، تم تخفيف المقرر الدراسي، لكن دون التنازل عن الأساسيات المتمثلة في اللغات والمواد العلمية وقد كانت العملية التعليمية متذبذبة جدًّا خلال هذه الفترة باعتبار الاضطرار إلى الإغلاق في عديد المرات ويكون الإغلاق لمدة قصيرة للتعقيم وليس عامًّا، بل يخص فقط المؤسسة أينما تم اكتشاف حالات عدوى وهو ما أدى الى اضطراب في سير الدروس وعدم سير العملية التربوية بانتظام.

لكن تجدر الإشارة إلى أنه رغم هذه الإجراءات التي كانت الغاية منها تخفيف العدوى في المحيط المدرسي فإنها تعتبر منقوصة بسبب استعمال أغلب التلاميذ وسائل النقل العمومي للتنقل إلى مدارسهم ومعاهدهم والذي يشكو من الاكتظاظ وغياب تطبيق إجراءات الحماية بسبب استحالة ذلك لقلة الموارد.

في 15 سبتمبر/ أيلول 2020 انطلق العام الدراسي الجديد في تونس، وسط إجراءات احترازية من فيروس كورونا بصفة متدرجة، وفق أجندة ضبطتها وزارة التربية وذلك توقّيًا من انتشار فيروس كورونا.

ووفق الأجندة نفسها، فإن الدراسة ستكون يومًا بعد يوم (يوم دراسة ويوم راحة) ولن يتجاوز عدد التلاميذ في القاعة 18وهو ما لا يمكن تحقيقه دومًا بسبب غياب البنية التحتية وعدم تهيئة المدارس والمعاهد وأيضًا الاكتظاظ الذي تعرفه الأقسام في بعض الحالات.

وكانت وزارة التربية قد أكدت التزامها بأخذ جميع التدابير اللازمة لضمان تطبيق البروتوكول الصحي بكافة المدارس على أكمل وجه وتوفير جميع المستلزمات الضرورية لمنع فيروس كورونا من التفشي في المدارس. وقد أعلنت **وزارة التربية** في بلاغ صادر بتاريخ 07 سبتمبر 2020، أن العودة المدرسية ستكون بصفة متدرجة على النحو التالي:

15سبتمبر/ أيلول2020	16 سبتمبر/ أيلول2020	17 سبتمبر/ أيلول2020	18 سبتمبر/ أيلول2020	19 سبتمبر/ أيلول2020
سنوات الأولى ابتدائي والسابعة أساسي والأولى ثانوي	سنوات الثانية ابتدائي والثامنة أساسي والثانية ثانوي	سنوات الثالثة ابتدائي والتاسعة أساسي والثالثة ثانوي	سنوات الرابعة ابتدائي والرابعة ثانوي	سنوات الخامسة والسادسة ابتدائي

وقد تقرر ذلك إثر جلسة عمل مشتركة انعقدت في 07 سبتمبر/ أيلول 2020 تحت إشراف وزير التربية والأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل المكلف بالشؤون القانونية.[63]

يذكر أن الوزارة كانت قد قررت بسبب الوضع الوبائي في البلاد بفعل فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، دمج الثلثين الآخرين

من السنة الدراسية 2021/2020 في فترة دراسية واحدة، مع حذف عطلة نصف الثلث الثاني والإبقاء على موعد عطلة الربيع في النصف الثاني من شهر مارس/ أذار مع مواصلة الدراسة بنظام الأفواج.

وبمقتضى نظام الأفواج، الذي تقرر اعتماده بالتشاور بين وزارة التربية ونقابات التعليم، تنقسم الفصول بمختلف المستويات الدراسية إلى فوجين اثنين، حيث لا يزيد عدد التلاميذ في الفوج الواحد على 18 تلميذًا، باعتبار احتواء الفصول عادة ما يزيد على 30 تلميذًا وتلميذة وتعاني أغلبها من الاكتظاظ الشديد وقد تم اللجوء إلى هذا الإجراء بما يضمن التباعد الجسدي ويمنع انتشار العدوى، وبالتالي فإن أيام الدّراسة أصبحت طوال الأسبوع مقسَّمة بين الفوجين بالتناوب، إذ يدرس كل منهما ثلاثة أيّام في الأسبوع.

وكنتيجة لهذا الإجراء قامت وزارة التربية بالتخفيف في المناهج المدرسية لمختلف السنوات بعد تقلص ساعات الدراسة حتى يتسنى إتمام البرنامج.

إن اعتماد نظام التدريس بالأفواج رغم أنه وفَّر للتلاميذ أوقات فراغ كبيرة كان بالإمكان استغلالها للمراجعة أو لتحسين مستوياتهم في المواد الأساسية أو لممارسة بعض الهوايات فإنه أدى إلى تدني نسبة التحصيل العلمي للتلاميذ دون المستويات العادية، وكانت له انعكاسات سلبية على نتائج امتحانات الثلث الأول وهذا بالرجوع إلى تقييم أجرته وزارة التربية للثلث الأول من السنة الدراسية 2021/2020 وبين أن هذا النظام أثر سلبًا على المستوى البيداغوجي حيث لم يتسنَ استكمال البرامج التعليمية في جل المؤسسات التربوية.[64]

[63] بلاغ وزارة التربية الصادر في 07 سبتمبر/ أيلول 2020 http://www.tunisien.tn/wp-content/uploads/2020/09/2001.png

[64] تقييم الثلث الأول من السنة الدراسية 06 جانفي 2021 http://www.echos.education.gov.tn/2021-01-06/Actu_Min06012021.pdf

ثانيًا: إستراتيجيات لمواجهة الأزمة

بعد اعتماد نظام الأفواج في التدريس تمَّ التقليص في عدد ساعات التدريس كما تم اعتماد مقاربات وطرق تعلم جديدة مكنت المدرسين من التقدم بصفة أسرع في إنجاز "البرنامج التعليمي" كما تم كذلك تخصيص بين 4 و6 الأسابيع الأولى لإنهاء ما لم ينجز من البرنامج التعليمي للسنة السابقة بعد إنهاء الدراسة في شهر مارس/ أذار.

وتم إقرار الإجراءات بعد جلسة انعقدت يوم 26 إبريل/ نيسان 2021 بمقر وزارة التربية بين الوزارة وممثلي نقابات أسلاك التربية، لتدارس الآليات الكفيلة بإنهاء السنة الدراسية وإجراء الامتحانات الوطنية في ظلّ التطوُّرات التي يشهدها الوضع الصحي والوبائي والظروف الناجمة عن قرار تعليق الدروس من 18 إلى 30 إبريل/ نيسان 2021.

هذه الإجراءات كانت كالتالي:

1- المرحلة الابتدائية

تقرر على المستوى البيداغوجي فيما يخص المرحلة الابتدائية، المحافظة على موعد تنظيم مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية أيام 28 و29 و30 يونيو 2021، والمحافظة على موعد اختتام السنة الدراسية المقرَّر سلفًا أي يوم 30 يونيو 2021.[65]

وتمت المصادقة أيضًا على استمرار العمل بالمدارس الابتدائية بنفس التنظيمات البيداغوجية، على أن يتمَّ التركيز على مواد اللغة العربية والرياضيات والإيقاظ العلمي والفرنسية والإنجليزية، نظرًا إلى كثافة محتوياتها وسعيًا إلى استكمال البرنامج الخاص بها، مع الإشارة إلى أن كل المواد تظل خاضعة للتقييم .

2- المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي:

تقرَّر فيما يتعلق بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي، وفيما يتعلّق بالامتحانات الوطنية المحافظة على مواعيد الاختبارات الكتابية لامتحان البكالوريا وامتحاني شهادتي ختم التعليم الأساسي العام والتقني.

إضافة إلى إلغاء جزء من الاختبارات التطبيقية والشّفاهية ضمن امتحان البكالوريا (الإعلامية/ الموسيقى/ الأشغال التطبيقية لمادة التكنولوجيا/ إنجاز مشروع "بالنسبة إلى المترشحين بصفة فردية") والمحافظة على بقية الاختبارات التطبيقية (الخوارزميات والبرمجة/ تكنولوجيا المعلومات والاتصال/ الاختصاص الرياضي).[66]

أما على المستوى الصحي والوقائي فقد تم الضغط من طرف ممثلي النقابة لضرورة تأمين شروط الصحة وتوفير متطلبات السلامة بكافة المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد، التزامًا بمقتضيات البروتوكول الصحي، خاصة في الأرياف والمدن الداخلية. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلي النقابة طالبوا باعتبارهم ذوي أولوية في الإستراتيجية الوطنية للتلقيح، وقد تم في هذا الإطار الاتفاق على أن تتولى الإدارة العامة للموارد البشرية بالتنسيق مع الهياكل المعنية متابعة وضعيات المصابين الموجبة للدعم، والإحاطة النفسية، والطبية، والاجتماعية.[67]

طالب ممثلو النقابة أيضًا بأن تلتزم وزارة التربية بتوفير ما يلزم من شروط الوقاية ووسائل الحماية بالكميات الكافية في كافة المؤسسات التربوية على امتداد الفترة المتبقية من السنة الدراسية، وإصدار التعليمات اللازمة إلى المندوبيات الجهوية للتربية للقيام بعمليات تنظيف وتطهير المرافق والفضاءات التربوية استعدادًا لاستئناف الدروس المبرمجة ليوم 03 مايو 2021.

---

[65] بلاغ وزارة التربية الصادر في 26 إبريل/ نيسان 2021 موقع وزارة التربية http://www.echos.education.gov.tn/2021-04-25/Com25042021.pdf

[66] المصدر السابق.

[67] فحوى الاجتماع بين وزارة التربية ونقابات أسلاك التربية، مقال في موقع التلفزة الوطنية التونسية 26 إبريل 2021 https://bit.ly/3i93S0A

ينص البروتوكول على التباعد الجسدي بين التلاميذ، وإخضاعهم للفحص الدوري لدرجات الحرارة، مع وجوب ارتداء الكمامات الواقية لجميع العاملين، بهذه الفضاءات التربوية والتعليمية والتكوينية، ما عدا التلاميذ الأقل من 12 عامًا، إضافة إلى تنظيف وتعقيم المراكز التربوية والتعليمية والتكوينية، مرة أو مرتين في اليوم على الأقل، وتنظيم حملات توعية إثر العودة إلى مقاعد الدراسة، وتأمين المرافقة النفسية للأطفال، والتلاميذ والطلبة.

هذه الإجراءات كانت شاملة وموحدة للتعليم العمومي والخاص، ولكن هناك مؤسسات تعليمية خاصة عمدت إلى معاضدة الدروس بالحضور يومًا بيوم ببعض الحصص والتمارين عن بعد ولم يقع التخفيف في المواد المدروسة.

تتلخص الإستراتيجيات التي تم اعتمادها من قبل وزارة التربية التونسية في اعتماد نظام الأفواج في التدريس لكل المستويات وقد تم اعتماد نظام الأفواج أيضًا في التعليم الخاص وتم التقليص في البرامج المدرسية لجميع الفصول ليتمكن التلاميذ من إنهاء البرامج المحددة.

أما فيما يخص سنة الباكالوريا فقد تم الاستغناء عن امتحان الرياضة لما فيه من اكتظاظ وتجمعات للتلاميذ. رغم محدودية هذا الإجراء خاصة من ناحية التحصيل العلمي والبيداغوجي للتلاميذ الذي تم إثباته من طرف الوزارة بالنظر إلى نتائج التلاميذ فإنه كان ضروريًّا لاستمرارية مرفق التعليم في تونس في ظل انتشار وباء كورونا وبسبب عدم توفر الإمكانيات اللوجستية والتقنية للدراسة عن بعد.

أما فيما يتعلق بالإستراتيجية الصحية المتمثلة في تطبيق إجراءات مشددة تقوم على تعقيم المدارس وتوفير مستلزمات النظافة والكمامات والتباعد في الأقسام فقد كانت محدودة أيضًا وهو ما عبرت عنه نقابة التعليم الابتدائي والثانوي في عدة مناسبات خاصة في الجهات الداخلية وفي الأرياف.

ثالثًا: البنية التحتية والتعليم عن بعد

اعتبرت وزارة التربية والتعليم في إطار مخططها الإستراتيجي 2020/2016 "تطوير تكنولوجيا الاتصال في التعليم والتعلّم" من الأهداف التي ستساعدها على تحقيق تلك الغاية والتي ستعمل على تحقيقها. خلال مدة تنفيذ ذلك المخطط، "كان الحديث عن تطور المدرسة الرقمية" وعن المنجزات التي تحققت في هذا الإطار من ثوابت خطابات ممثلي الوزارة في عدة مناسبات، ولكن تبين على أرض الواقع أن تلك المشاريع "لم تكن إلا دعاية سياسية لم تخرج عن توزيع مناسباتي لعدد من اللوحات الرقمية على التلاميذ تلقتها الوزارة هبة من مؤسسات مانحة في إطار عمليات إشهار لها".[68]

فقد كشفت أزمة كوفيد-19 أن المدارس والمعاهد في تونس لم تكن مهيأة بالمرة للتعليم عن بعد ولم تكن هناك أية أجهزة أو مستلزمات معدة لهذا الغرض بالإضافة إلى تردي الأبنية وافتقار بعضها إلى أبسط الضرورات، مثل: الماء الصالح للشراب والسياج وتعرض بعض التلاميذ في الأرياف لمهاجمة الحيوانات بسبب غياب أسوار للمدارس، وهنا يكون من الداعي إلى السخرية الحديث عن تعليم عن بعد وعن رقمنة التعليم في حين أن أبسط ضرورات الحق في التعليم غير متوفرة.

[69]

تجدر الإشارة إلى أنه في بداية انتشار الجائحة ولجوء أغلب البلدان إلى اعتماد التعليم عن بعد، كان رأي وزير التربية في تونس أنه "لا يمكن تطبيق نظام الدراسة عن بعد في المؤسسات التربوية العمومية حاليًّا بسبب عدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ وبالتالي يجب في المقابل اعتماد كل الطرق المتاحة على غرار التلفزة التربوية والوثائق الورقية والرقمية ووضعها على ذمة التلاميذ من أجل مرافقتهم في العملية التعليمية."[70]

إن اللامساواة بين مدارس العاصمة والمدن الكبرى الساحلية خاصة ومدارس المدن الداخلية المهمشة والأرياف واضحة للعيان ولا تستحق دراسات أو بحوثًا فيكفي القول إن عدم توفر أسوار للمدارس النائية وتعرض تلاميذها لهجوم حيوانات مفترسة وعدم توصيل هذه المدارس البعيدة بشبكات طرقات بالإضافة إلى عدم توفر وسائل نقل للتلاميذ واضطرارهم إلى المشي على الأقدام لمسافات بعيدة حتى يصلوا إلى

---

[68] شرف الدين اليعقوبي، التعليم عن بعد في ظل الحجر الصحي سؤال عن حصاد الضرورة المفكرة القانونية، يونيو 2020 https://bit.ly/3AweU6d

[69] مدرسة في منطقة كسرى بالوسط الغربي لتونس، يتمثل سياج المدرسة في خليط من تين شوكي وصبّار، رجاء غرسة، مقال بعنوان: المدارس في الأرياف حيوانات مفترسة وجدران آيلة للسقوط https://bit.ly/3ucwBpY

[70] شرف الدين اليعقوبي، التعليم عن بعد في ظل الحجر الصحي، سؤال عن حصاد الضرورة، المفكرة القانونية 2020/06/29 https://bit.ly/3zNKZWN

مدارسهم هو ما يجعل الحديث عن التعليم عن بعد واستعمال اللوحات الرقمية وتوفير الإنترنت أمرًا قد يدعو إلى السخرية، لأنه من الضروري بدايةً ضمان حق الأطفال في الوصول إلى مرفق التعليم والعمل على تكريس المساواة بين مختلف الجهات، وكل هذه المعطيات تجعل نظام التعليم عن بعد في تونس مستحيل التطبيق في المؤسسات العمومية بسبب عدم جاهزية هذه المؤسسات لهذا الإجراء وعدم توفر الآلات والتقنيات في كل المدارس وهذا ما يمس حتمًا مبدأ تكافؤ الفرص.

رابعًا: الدعم لمواجهة تأثير كوفيد-19 على منظومة التعليم

تعتبر تونس من بين أكثر دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط استثمارًا في التربية، إذ تخصص أكثر من خمس ميزانية الدولة للتربية، أي حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من حجم المبالغ المرصودة، تعجز الاستثمارات في أن تتحول إلى نتائج تربوية ملموسة لتواصل جودة التعليم تدهورها بشكل ملحوظ. وفي حين لم تنجح الإصلاحات التي تم الانطلاق فيها على مدى عدة سنوات في تحقيق الأثر المرجو، تواصل أزمة الحوكمة التي لا تزال تنخر منظومة التعليم في تونس في تعميق صعوبات تنفيذ السياسات والبرامج.[71] لكن رغم صعوبة الوضع العام لقطاع التعليم فقد تراجع الإنفاق العموميّ على التعليم والتربية بين سنوات 2011 و2020 من 17% من إجمالي الميزانية العمومية إلى 13%، وهو ما أدى إلى تدهور المدرسة ومحيطها بناءً، وتجهيزًا، وتأطيرًا بذرائع الأولويَّات الأمنيَّة والاجتماعيَّة[72].

وكان لهذا تأثير مباشر على الإجراءات المعتمدة من قبل وزارة التربية إثر انتشار كوفيد-19 فبسبب البنية التحتية الضعيفة وعدم توفر التجهيزات اللازمة لم تعتمد تونس التعليم عن بعد أثناء إغلاق المدارس، بل تم التخفيض في ساعات الدروس وتغيير البرامج التعليمية ما يؤثر سلبًا على التحصيل العلمي للتلاميذ. لمواجهة تأثير الجائحة على الفئات الفقيرة في تونس وفي إطار التأمين الاجتماعي، تم فتح خط تمويلي حكومي بقيمة 300 مليون دينار تونسي، أي حوالي 100 مليون دولار كمساعدة للعمال المتوقفين عن العمل. كما تم تأجيل سداد الأقساط الشهرية للقروض البنكية في ذمة المأجورين الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 1000 دينار تونسي أي 350 دولارًا تقريبًا لمدة ستة أشهر. أما في مجال المساعدة الاجتماعية، فقد تم تخصيص دعم مالي قدره 150 مليون دينار تونسي (55 مليون دولار) كتحويلات نقدية/ دعم الدخل للمجموعات المعرضة للخطر. بالإضافة إلى هذا، استفادت الأسر المعيشية الفقيرة من تحويلات عينية ومعونات غذائية.[73]

بعد انتشار الوباء وازدياد الأوضاع سوءًا اتخذت سلطات الإشراف جملة من الإجراءات لدعم القطاع التربوي تمثلت خاصة في تعقيم المؤسسات التربوية وتوفير المستلزمات للحفاظ على تطبيق البروتوكول الصحي فقد "جادت وزارة التربية بما لديها، 160 ألف كمامة ذات استعمال واحد و85 ألف كمامة متعددة الاستعمال و3300 لتر من السائل المعقم و4 آلاف جهاز قياس للحرارة ستوزع على 2000215 تلميذًا و153400 مدرس وآلاف الأعوان والعاملين في 6315 مؤسسة".[74]

عند بداية توفر اللقاحات قامت الوزارة بإدراج الإطار التربوي ضمن الفئات ذات الأولوية وذلك بعد ضغط النقابة التي اشترطت هذا الشرط حتى يواصل المعلمون والأساتذة التدريس بصفة عادية.

وخلال ندوة صحفية لوزير التربية في بداية سبتمبر/ أيلول 2021 أعلن عن تخصيص دعم مالي من البنوك التونسية يقدر بـ 50 مليون دينار (17 مليون دولار) وسيتم تخصيص جزء منه لتقديم إعانات إلى الأسر ضعيفة الدخل وجزء آخر لتحسين البنية التحتية للمؤسسات التربوية.[75]

---

[71] مايكل درابل وتوني فيرهيجن، تونس العودة المدرسية في زمن الكوفيد-19، موقع البنك الدولي https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/back-school-tunisia-amidst-covid-19

[72] المفكرة القانونية قراءة في أزمة التربية التونسية: أي آفاق لإرساء السيادة التربوية 2020/07/10 https://bit.ly/2XYOkFH

[73] منتدى البدائل العربي للدراسات إعادة النظر في التحولات الاجتماعية: اللامساواة في العالم العربي في ظل انتشار فيروس كورونا https://bit.ly/2YAeKxq

[74] مؤسسة ياسمين، عودة مدرسية في زمن الكورونا آمنة؟ http://www.jasminefoundation.org/ar/?p=5676

[75] ندوة صحفية لوزير التربية في 13 سبتمبر 2021 موقع وزارة التربية التونسية https://www.facebook.com/pg/Ministere.education.Tunisie/posts/

وقد شهدت بعض المؤسسات التربوية وقفًا للدروس في عدة مناسبات بسبب وجود حالات إصابة في صفوف بعض التلاميذ أو المعلمين وحسب النقابة الخاصة بالتعليم الابتدائي فقد صرَّح الكاتب العام للنقابة بأن ما تم توفيره من قبل وزارة التربية من كمامات لا يلبي إلا حاجة 3% من تلاميذ العائلات الفقيرة كما اعتبر أن عددًا من المؤسسات التربوية سجلت نسبًا أعلى من النسب المنصوص عليها في البروتوكول الصحي المتعلق بغلق المدارس وانتقد بشدة طريقة تعامل الوزارة مع منظوريها خلال الأزمة الصحية وقد نفذت النقابة حركات احتجاجية عبارة عن وقف الدروس لساعات معينة لحث وزارة التربية على توفير معدات الوقاية لضمان استمرارية مرفق التعليم في ظروف آمنة.[76]

خامسًا: مدى مساهمة البرلمان والمحليات في توفير هذا الدعم

خلال فترة انتشار كوفيد- 19 في تونس لم يلعب البرلمان التونسي أي دور يذكر في مواجهة الوباء فقد تم في البداية سن قانون رقم 30 لسنة 772020 يتعلق بالتفويض لرئيس الحكومة في إصدار مراسيم طبقًا للفقرة الثانية من الفصل 70 من الدستور. يفوض لرئيس الحكومة مهمة التشريع وذلك لغاية عدم تعطيل عمل الحكومة باعتبار طول إجراءات التشريع والنظر والتصويت في الحالات العادية وحالة الطوارئ الصحية التي تمر بها البلاد.

بينما كان التونسيون يعانون من أزمة صحية واجتماعية واقتصادية خانقة انصبَّ اهتمام نوابهم في البرلمان على المزايدات السياسية وحرب اللوائح التي ميزت فترة انتشار الجائحة، بالإضافة إلى هذه اللوائح عرف البرلمان خلال هذه الفترة كل مظاهر العنف والصراع من سب وشتم ووصل الأمر إلى تبادل العنف. تميزت هذه الفترة بابتعاد البرلمان عن شعبه وعن قضاياه وعمَّا يعنيه ويفيده، فعوض الاهتمام بكيفية مواجهة الجائحة أو بتسريع الحصول على اللقاحات وانصب اهتمام البرلمان التونسي على الصراعات الحزبية الضيقة وعلى المزايدات وأصبح مصدر إزعاج وقلق وغضب للتونسيين والتونسيات الذين عبر العديد منهم في وقفات احتجاجية على حل هذا البرلمان الذي لم يعد نوابه يمثلون الشعب التونسي وإنما يمثلون مصالحهم الحزبية والشخصية الضيقة.

أما فيما يخص البلديات فقد لعبت دورًا مهمًّا في مواجهة كوفيد-19 في تونس، فقد تم اعتبار اللامركزية في تونس أداة لتحسين الحكم المحلي، بما يشمل تحسين جودة إدارة الأزمات. ينص الدستور على اللامركزية التي تتحقق من خلال السلطات المحلية،

[76] موقع جريدة الشروق التونسية مقال بعنوان: "الجامعة العامة للتعليم الثانوي تحذر من امتناع التلاميذ والأساتذة عن الذهاب للمدارس" https://bit.ly/3v0atiV
[77] موقع مجلس نواب الشعب https://www.arp.tn/ar_SY/loi/project/3464

المكونة من بلديات وجهات وأقاليم. حاليًّا، في تونس ما مجموعه 350 بلدية. وتتمتع السلطات المحلية بالشخصية القانونية، والاستقلال المالي والإداري، فضلًا عن حرية إدارة الشؤون العامة المتعلقة بها. لكن في ظل الحصول على ميزانية تتراوح حول 2.46% من الميزانية الوطنية، بالنسبة إلى أغلب البلديات، فإن فعالية وكفاءة الإدارة المحلية تبقى محدودة.[78]

في هذا الإطار قامت 98.8% من البلديات بتعقيم الفضاءات العمومية التابعة لها كل حسب إمكانياته، هذا وقد عقمت 96.3% من البلديات مقرات الإدارات العمومية بما فيها المدارس والمؤسسات التربوية التابعة لمجالها الجغرافي، ولكن واجهت البلديات عدة صعوبات في تعاملها مع جائحة كورونا وهي صعوبات تتعلق خاصة بالجوانب اللوجستية والتي مثلت 88.1% من خلال نقص المعدات والآليات. تلتها، بنسبة 66.3% الصعوبات المتعلقة بالموارد البشرية والمتمثلة أساسًا في قلة اليد العاملة أو توفر الاختصاص المطلوب.[79]

كما قامت 95.6% من البلديات بتكوين خلية أزمة محلية وتنعقد 76.3% من هذه الخلايا مرتين في الأسبوع على الأقل لمناقشة آخر التطورات المتعلقة بالوضع الصحي ومن بين الخلايا المحلية المكونة قامت 92.1% منها باتخاذ 2392 قرارًا في إطار التوقي الصحي أي بمعدل 8 قرارات عن كل خلية أزمة وبالتوازي قامت البلديات بتنظيم حملات توعوية عند تطبيق القرارات التي اتخذتها خلايا الأزمة.[80]

سادسًا: الأبعاد النفسية للتعليم عن بعد

إن انتشار فيروس كوفيد-19 في تونس وبقية دول العالم أثّر بشكل كبير على السير العادي للحياة في الدول المتضررة منه، وما زالت بعض تلك الدول تعاني من هذه المخلفات، وقد تحتاج إلى سنوات أخرى حتى تتدارك هذه المشاكل.

يمكن القول إن قطاع التعليم في تونس من أكبر القطاعات التي تضررت بعد انتشار جائحة كورونا وفرض قيود الحجر الصحي الشامل وانقطاع الدروس لفترات طويلة، فقد اضطرت وزارة التربية التونسية إلى تعليق الدروس للحد من انتشار الوباء، حيث شهد النظام التعليمي تذبذبًا مستمرًّا وعديدًا من المشاكل الاندماجية، بسبب افتقار 51% من التلاميذ والطلبة في تونس إلى أجهزة التعلم عن بعد، في الوقت الذي فرضت فيه جائحة كوفيد-19 التحدي الجديد في إطار الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس.[81]

---

78 آية جراد، تونس تواجه فيروس كورونا، إجراءات استثنائية لمواجهة ظروف استثنائية مبادرة الإصلاح العربي، إبريل 2020 https://bit.ly/3ia2F9g

79 آية جراد، المصدر السابق.

80 رياض الصافي، تقييم تدخلات البلديات للحد من انتشار جائحة كوفيد-19 في تونس تقرير صادر عن الجامعة الوطنية للمدن التونسية، إبريل2020 https://bit.ly/3atx79W

81 شرف الدين اليعقوبي، مصدر سابق.

ظهرت تأثيرات انتشار جائحة كورونا على قطاع التعليم في تونس من جانبين اثنين، الأول: الجانب البيداغوجي، إذ تجسد في ارتياح المدرسين، فبدت ظروف العمل أكثر راحة لهم بعد اعتماد نظام الأفواج، وهو ما أتاح لهم فرصة الاهتمام أكثر بالتلاميذ.

أما الجانب الثاني فهو يخص التلاميذ فقد أفقدهم هذا النظام المتذبذب النسق التعليمي خاصة بالنسبة إلى تلاميذ المرحلة الابتدائية بسبب نظام الأفواج، وبالتالي فإن التحصيل العلمي خلال هذه الفترة كان ضعيفًا جدًّا بالإضافة إلى أن البروتوكول الصحي رغم أنه تضمن إجراءات مهمة، فإن تطبيقه على التلاميذ، وخاصة الأطفال، يبدو صعبًا بالنظر إلى خصوصية الأطفال، ورغبتهم في التحرك في مجموعات، وقد لا يستجيبون بسهولة للتباعد الجسدي، ما سيؤثر على نفسيتهم.

كما أن عائلات كثيرة تشعر باضطراب عميق في العملية التعليمية، إذ يقول 47 في المئة من المستطلعين إن آثار فيروس كورونا على تعليم الأطفال سلبية جدًّا، في حين يرى 27 في المئة أنها سلبية بدرجة متوسطة.[82]

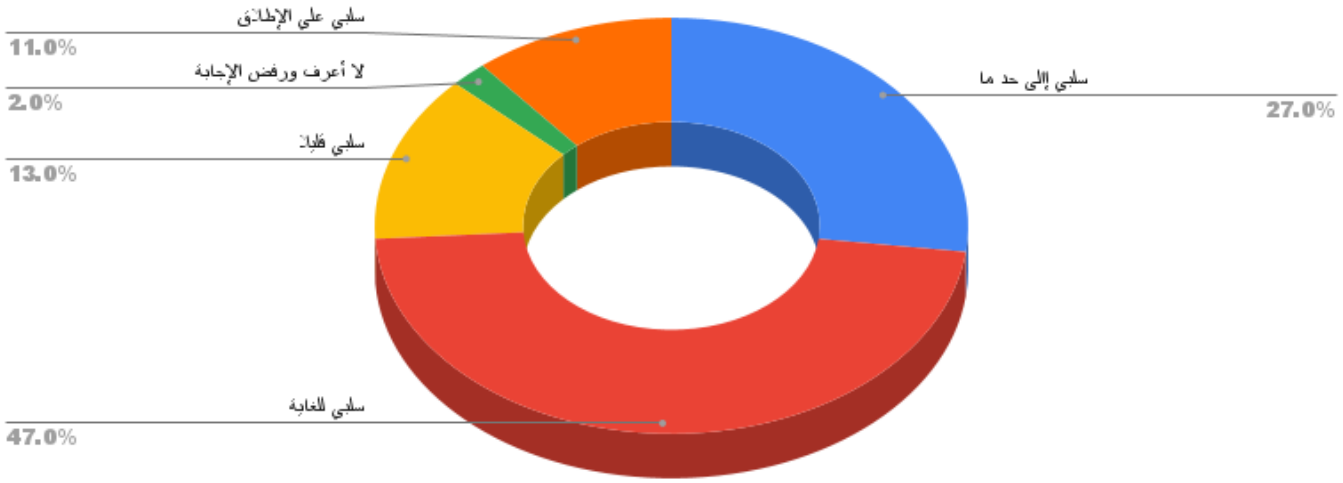

[83]

سابعًا: تأثير التعليم عن بعدٍ على تلاميذ في الريف

في بداية انتشار الفيروس في تونس طرحت مسألة التعليم عن بعد وقد عارضها وزير التربية آنذاك محمد الحامدي "لا مجال للتعليم عن بُعد". وقد برَّر موقفه ذاك، ككثيرين ممن اتخذوا موقفًا مماثلًا، بانعدام الإمكانيات المادية والتقنية واللوجستية في عدد من المناطق، وافتقار الكثير منها إلى تغطية جيدة بالإنترنت وعدم امتلاك العديد من التلاميذ حواسيب أو لوحات رقميّة.[84] وقد رأى أن اعتماد التعليم عن بعدٍ في ظل هذه المعطيات إنما يشكل مساسًا بمبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ. وقد أضاف كحجة ثانية أن هذا النوع من التعليم يتعارض مع أصول العملية التربوية في بُعدها البيداغوجي الذي يفترض علاقة مباشرة تفاعلية بين التلميذ والمدرِّس.

[82] دنيا السماعلي بوحليلة، الباروميتر العربي، التعليم في تونس المنجز الماضي والانحدار الحالي وتحديات المستقبل https://bit.ly/3EtE47C

[83] دنيا السماعلي بوحليلة، المصدر السابق.

84 حوار التلفزة الوطنية مع وزير التربية، 2020، https://www.facebook.com/watch/?v=517708245608914

ولم يقع اعتماد التعليم عن بعد إلا في مراحل متقدمة كدروس دعم للدروس الحضورية وإنما تم الاعتماد على قناة تلفزية وقع تخصيصها لتقديم الدروس إلى مختلف المستويات وهذا كان أكثر ملاءمة للتلاميذ في الريف باعتبار توفر أجهزة التلفاز في جل البيوت التونسية عكس الحاسوب والإنترنت.

لاحقًا وتحديدًا في نهاية شهر إبريل/ نيسان 2020 أطلقت الوزارة منصة تعليمية عن بعدٍ طوَّرها المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية. تغيب هنا الإحصائيات الرسمية عن عدد ممن استعملوا تلك المنصَّة أو عن حجم ما تم تداوله عبرها من مواد تعليمية. لكن من المؤكد أنه لم يتم التعريف بها بشكل جيد في الوسط التربوي، علاوة على كون الخطاب الرسمي للوزارة كشف عن معارضة رسمية لها كوسيلة بيداغوجية ما جعل أثرها محدودًا.

فشل التّعليم عن بعد المؤطّر من جهة الإشراف الحكومي لم يمنع من تطوّر تجارب ومهارات خاصة في المنظومة الخاصة أدت واقعيًّا إلى تعميق التفاوت في فرص التعلم، فقد طوّرت المدارس الخاصة تبعًا لذلك خبرة إطارها التربوي وتلاميذها في التدريس التفاعلي عن بعد. كما ضمنت لمنتسبيها تواصلًا مع مدرستهم فترة الحجر يحسّن مكتسباتهم ويطوِّر تصورهم للعملية التربوية.

ثامنًا: تأثير التعليم عن بعدٍ على الفتيات

إن تأثير انتشار الوباء وإجراءات الإغلاق ساهمت بشكل مباشر في تفقير العائلات الفقيرة والمتوسطة وهو ما أدى بالضرورة إلى ارتفاع أعداد الأطفال المنقطعين عن التعليم وخاصة الفتيات وتجدر الإشارة إلى أنه وبصفة عامة تشهد تونس 100 ألف حالة انقطاع عن الدراسة سنويًّا أغلبها لدى الفتيات، وتمسُّ هذه الظاهرة بالأساس الأوساط الريفية والعائلات الفقيرة حسب تقريرٍ أعده مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل.

وكشف التقرير أن أغلب الفتيات المنقطعات عن الدراسة يتم استغلالهن اقتصاديًّا وجنسيًّا، ويكنّ أكثر عرضة لظاهرة الاتجار بالبشر، مشيرًا إلى وجود 600 طفل في تونس محل اتجار أكثر من نصفهم إناث.[85]

وخلَصت دراسة حديثة أنجزها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أن "أكثر من 100 ألف تلميذ يغادرون مقاعد الدراسة سنويًّا، وأن قرابة مليون تلميذ انقطعوا عن التعليم في العقد الأخير."[86]

كما بينت نفس الدراسة أن "حوالي 48 ألف من الأطفال المنقطعين عن الدراسة يتجهون إلى التكوين المهني"87 الذي تعتبره معظم العائلات مسارًا للفاشلين، بينما يكون مصير البقية إما العمل في القطاع غير المنظم، حيث يكونون عرضة للاستغلال الاقتصادي والنفسي وحتى الجنسي، وإما يبقون دون توجيه أو عمل بشكل يفتح المجال إلى انخراطهم في الهجرة غير النظامية أو الانحراف الاجتماعي، وأرجعت الدراسة العدد الضخم للأطفال المنقطعين عن الدراسة في تونس إلى تراجع المؤسسة التربوية والتعليمية عن القيام بدورها، وغياب مبدأ التكافؤ في الفرص بين التلاميذ.

وحسب وزارة التربية والتعليم فإن نسبة التسرب المدرسي قد ارتفعت بسبب جائحة كورونا وتأثيرها المباشر على إمكانيات التلاميذ من الوصول إلى المدارس.

---

[85] الفتيات المنقطعات عن الدراسة أكثر عرضة للاستغلال في تونس، موقع جريدة العرب 2021/01/01 https://bit.ly/2WXKzQq

[86] منير حسين المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين بين تداعيات المنوال التنموي وضرورات الإصلاح، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية سبتمبر 2021 https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://ftdes.net/rapports/eucation2021.pdf&hl=in

[87] منير حسين، المصدر السابق.

ولم تصدر بعد إحصائيات حول هذه النسب الجديدة، ولكن عانى التلاميذ وخاصة الفتيات في فترة انتشار الجائحة من تحديات متنوعة أهمها عدم توفر الإنترنت وبالتالي عدم إمكانية الدراسة عن بعد.[88]

رغم أن نظام التعليم مختلط وليست هناك امتيازات أو فوارق كبيرة بين التلاميذ الفتيات والأولاد فإن الفتيات يجدن صعوبة أكبر في التنقل للمدارس في الأرياف باعتبار عدم توفر وسائل نقل ووجود المدارس في مناطق بعيدة تكون عادة في مركز القرى وهو ما يساهم بصفة مباشرة في انقطاعهن عن الدراسة أكثر من الأولاد وهذا ما تعمَّق وتزايد بسبب الجائحة وإغلاق المدن وقلة وسائل النقل أو انعدامها.

تاسعًا: تأثير التعليم عن بعد على الفئات الأكثر فقرًا

إن أبرز أسباب أزمة التعليم في تونس ضعف الميزانية المخصصة لوزارة التربية والتعليم وتقلصها تدريجيًّا، "وهو ما أنتج تردي العملية التربوية على كل المستويات، من نقص في الإطار التربوي وضعف التجهيزات والوسائل التعليمية وتردي البنية التحتية في كثير من المناطق".
وقد تقلصت الميزانية مع بداية انتشار الوباء بسبب العمل على مكافحة انتشار العدوى وانهيار المنظومة الصحية في تونس وبالتالي تركيز كل الجهود المادية للصحة.
وبالتالي فإن المنظومة التربوية العمومية تحولت إلى آلية إقصاء وتكريس للفوارق الاجتماعية، من خلال فسح المجال للدروس الخصوصية التي تعجز العائلات الفقيرة عن سداد مصاريفها وهو ما جعل 9 في المئة من أبنائها ينقطعون عن الدراسة إراديًّا، ناهيك عن الرفع من نسق "خصخصة التعليم" وبالتالي أصبح القطاع الخاص يسيطر على 99 في المئة من خدمات التعليم ما قبل المدرسي و35 في المئة من التعليم التحضيري، في وقت يدخل فيه 12 في المئة من التلاميذ إلى المدارس دون أن يتلقوا أي تعليم أو تكوين سابق.[89]
ما يجعلهم الفئة الأكثر عرضة للانقطاع عن التعليم بالإضافة إلى أن العديد من التلاميذ وخاصة في المناطق الريفية يجدون صعوبة في استكمال مسارهم الدراسي في المرحلة الإعدادية، بسبب بُعد المدارس الإعدادية وقلّتها مقارنة بالمدارس الابتدائية وعدم إتاحة الدولة إمكانيات التنقل في كل المناطق وعجز العائلات عن توفير المال اللازم للتنقل.

لم تعتمد المنظومة العمومية في تونس على نظام التعليم عن بعد إلا للدعم، فقد خصصت منصات للتعلم عن بعد في وقت الإغلاق التام فقط وعند فتح المدارس واعتماد نظام الأفواج، تم إعادة تدريس ما تم وضعه على المنصات الإلكترونية حفاظًا على مبدأ تكافؤ الفرص، ورغم سلبيات هذا النظام فإنه راعى الفئات الفقيرة والتي لا تتوفر لديها إمكانيات التعليم اللوجستية، وخاصة التي لا يتوفر أغلبها على الإنترنت باعتبار إعادة الدروس التي تم وضعها على منصة التعليم عن بعدٍ التي تم اعتمادها فقط كدعم للتلاميذ.

ساهم التعليم عن بعدٍ الذي اعتمدته بعض المدارس الخاصة في ازدياد حدة التفاوت الطبقي بين التلاميذ، فأبناء الطبقة الغنية تتوفر لهم التجهيزات المطلوبة، واستطاعوا مواصلة الدروس عن بعدٍ وأيضًا الاستفادة من دروس خصوصية داخل منازلهم في أوقات الحجر الصحي التي عرفت ارتفاعًا ملحوظًا في فترة الإغلاق، وهو ما يُحرم منه أبناء الطبقة الفقيرة الذين لا يجدون سوى المدارس العمومية لأجل التعلّم.

هذه التأثيرات لن تكون وقتية، بل قد يكون لها آثار على مستقبل التلاميذ الفقراء، فاضطراب المسار التعليمي وتقليص الدروس المقدمة مع الحرمان من تجهيزات أو تقنيات تمكّن الفقراء من مجاراة بقية زملائهم في الحصول على مكتسبات تعليمية مماثلة لن يكون سهل التجاوز، وسيتواصل بقية السنوات خاصة بالنسبة إلى تلاميذ السنوات الابتدائية الأولى والثانية التي تعتبر سنوات التأسيس وتكوين القاعدة الأولى للتعليم وقد دفع كل هذا إلى اضطرار الأولياء أحيانًا إلى التداين لتقديم دروس خصوصية إلى أبنائهم.

---

[88] ايمان الحامدي، تونس تخشى زيادة التسرب المدرسي، موقع العربي الجديد سبتمبر، 2020 https://bit.ly/3DPa5Ht
[89] منير حسين، مصدر سابق.

إن تأثير الحجر الشامل وإغلاق المطاعم والمقاهي والحرف الصغرى ساهم في ازدياد الفقر وارتفاع نسبة البطالة وهو ما له تأثير مباشر أيضًا على أبناء الحرفيين والعمال الذين وجدوا أنفسهم بدون عائل وبدون راتب في فترات تعتبر طويلة خاصة أن حظر التجول تواصل لمدة طويلة جدًّا، فالفقراء ازدادوا فقرًا والدولة لم تدعم هذه الفئات ماديًّا إلا في مناسبة واحدة أول انتشار الوباء تمثلت في مساعدة مالية بسيطة لم تتجاوز 100 دولار للمتضررين من الجائحة الذين أغلقوا محلاتهم، أي مصادر رزقهم، وهو ما أثر حتمًا في إمكانيات أطفال هذه العائلات للتمتع بالتعليم في ظروف طبيعية فتردي الأوضاع المعيشية قد يدفع بعض التلاميذ إلى الانقطاع عن الدراسة.

عاشرًا: تأثير التعليم عن بعد على ذوي الاحتياجات الخاصة

بداية من السنة الدراسية 2005/2004 بمقتضى المنشور المشترك الصادر عن وزراء التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والصحة العمومية بتاريخ 2004/4/1 والخاص بالسنة الدراسية 2005/2004 والذي تقرر صلبه فتح المدارس العمومية في وجه المعوقين، والمنشور المشترك بين نفس الوزراء بتاريخ 2004/9/9 والخاص بفتح الأقسام التحضيرية لفائدة نفس الفئة. مكّنت الحكومة التونسية فئات من الأشخاص المعوقين ومن ذوي طيف التوحد الذين قدرت أن لهم قدرة على التعلم الاعتيادي من الترسيم في مدارس التعليم العمومي.[90] وخلال مرحلة أولى استمرت حتى السنة الدراسية 2016/2015، كانت الحكومة تحصر حق هؤلاء في التسجيل بمدارس ابتدائية ومدارس إعدادية ومعاهد ثانوية معينة بذاتها، سميت مدارس دامجة، وذكر أنها هيّئت لتكون قادرة على استقبالهم وتمَّ تكوين إطارها التربوي لهذه الغاية أيضًا. لاحقًا، تمَّ التراجع عن هذا الاختيار بحيث تم إعلان جميع المؤسسات التربوية التونسية دامجة مع تكريس حق هؤلاء في الترسيم الاعتيادي بها.

النوع	إعاقة خفيفة	إعاقة متوسطة	إعاقة عميقة
ذكور	698	1025	665
إناث	338	497	665
المجموع	1036	1522	1768

[91]

في فترة انتشار وباء كورونا واللجوء إلى التعليم عن بعد توجد إشكالية كبيرة تتعلق بالأجهزة والتقنيات المستعملة وهي تتعلّق بالأطفال الذين يعانون مشاكل في النظر أو السمع، إذ لم يتم توفير حل تقني يتيح لهم كذلك الاستفادة من التعليم عن بعد وهو ما مثل تحديًا أيضًا بالنسبة إلى الآباء والأمهات الذين وجدوا أنفسهم ملزمين بالمرافقة والمتابعة لأبنائهم خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة حتى يتمكنوا من أخذ الدروس الموضوعة على المنصة التعليمية عن بعد رغم أنه تم إعادة الدروس إثر فتح المدارس.

[90] محمد العفيف الجعيدي النشر الأفقي للتعليم: ذوو الحاجيات الخصوصية النقطة المظلمة، المفكرة القانونية 2020/07/06 https://bit.ly/3lUi7as

[91] معطيات مستقاة من الإحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2020/2019، منشور بموقع وزارة التربية والتعليم.
http://www.edunet.tn/article_education/statistiques/stat2019_2020/education_ar.pdf

الخاتمة:

شهدت تونس مثل بقية دول العالم انتشارًا سريعًا لوباء كوفيد-19 على موجات متتالية كان أخطرها وأكثرها فتكًا الموجة الثانية في شتاء وربيع سنة 2021 وقد كان لهذا الانتشار تبعات سلبية عديدة على قطاع التعليم الذي يعاني صعوبات ومشاكل هيكلية سابقة للوباء ومتأصلة قبل فترة الأزمة الصحية ورغم الإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة التونسية لمواجهة الوباء ومواصلة العملية التعليمية رغم انتشاره فإن وضعية المدارس غير المجهزة بأبسط مقومات النظافة والصحة لم تساعد التلاميذ والإطار التربوي لمواصلة التعلم والتعليم في ظروف مقبولة وهو ما كان له تأثير على نفسية التلاميذ وأوليائهم كذلك بالإضافة إلى التأثير التعليمي والمتمثل في الاضطراب الحاصل في تلقي الدروس بسبب تواتر الغلق العام والغلق الموجه وفتح المدارس تماشيًا مع تطور الوضعية الوبائية في البلاد وبسبب التأخير الكبير في وصول اللقاحات في تونس.

إن طبيعة الدروس التي يوفّرها نظام التعليم عن بعد كانت تمثل كذلك تحدّيًا حيث إنّها لا تتيح أي تفاعل في أوساط التلاميذ، مقارنةً بالتعليم في قاعات التدريس. كما طرحت مسألة عدم شمولية الدروس المصمَّمة عن بعد لكل الفئات: كطلاب رياض الأطفال، وأولئك الذين يعانون صعوبات التعلّم أو المصابين بالتوحد، وكذا فئة ذوي الاحتياجات الخاصّة. ومن التحديات الأخرى، أيضًا عدم جاهزية بعض المعلمين، وبعض الآباء الذين كانوا يجهلون كيفية استخدام وسائل وتقنيات التعليم عن بعد وكان من الأجدر تعريف التلاميذ وأوليائهم طرق استخدام هذه التقنيات الحديثة من دون إغفال فكرة أن الجدول اليومي للطفل في الظروف العادية يركز على الكتاب المدرسي والواجبات، وليس على المهارات التكنولوجية المتقدمة.

إن أزمة كوفيد-19 وتأثيراتها الكثيرة على قطاع التعليم يجب أن تدفع الفاعلين في القطاع إلى التفكير في نماذج التعليم التقليدية، وتقديم حلول مبتكرة لتخطّي تداعيات هذه الأزمة على التعليم حاليًّا ومستقبلًا وينبغي أن تقع الاستفادة من هذه التجربة بالتركيز على تعلم الدروس المستفادة منها في كيفية التعامل مع الأزمات والعمل على تحقيق أكبر قدر من تكافؤ الفرص بين تلاميذ القطاع العمومي والقطاع الخاص وما بين القطاعين.

هل يمكن أن تكون جائحة كوفيد-19 فرصة لتحسين الحق في التعليم في مصر؟

شروق الحريري

فرضت جائحة كورونا واقعًا جديدًا على الحياة في جميع المجالات، ويعد التعليم أحد المجالات التي تأثرت تأثيرًا واضحًا بانتشار فيروس كورونا المستجد، ومع إجراءات الإغلاق الجزئي والكلي في بعض البلدان اضطرت بعض الدول إلى إغلاق المدارس والاعتماد على التعليم عن بعدٍ حتى تتصدى للانتشار السريع لفيروس كورونا، ويعد نظام التعليم المصري الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يسجل أكثر من 23 مليون طالب في التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي.92 حيث ترتفع مستويات الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية إلى 97٪، وتتراجع في المرحلة الثانوية إلى 56٪، وترتفع نسب الالتحاق بين الفتيات، وتعد التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية من أهم العوائق الرئيسية لتحقيق المساواة في التحصيل والالتحاق بالمدارس بين الجنسين. تحاول الحكومة المصرية منذ فترة بعيدة إحداث بعض الإصلاحات فيما يخص التعليم، من إصلاح المناهج الدراسية وتحسين جودة المعلم وتقييم احتياجات التعلم. ولكن أدت الجائحة إلى إبطاء عملية الإصلاح، وأثرت بشكل كبير على قدرة الأطفال على التعلم وترك الأطفال الفقراء والضعفاء أقل عرضة لاكتساب الكفاءات المطلوبة بسبب الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع.[93]

تواكب الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2020/2019 مع المرحلة الأولى لانتشار فيروس كورونا في مصر، واختارت الحكومة المصرية في البداية سياسة تعزيز مستوى التأهب مع إبقاء المدارس مفتوحة، والذي شمل فرض إجراءات وقائية في المدارس ودعمها، ووضع بروتوكولات لتعامل المدارس مع الأمراض والحالات المحتملة، وتقليل تكدس الأطفال في المدارس واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية من أجل تقليل الاختلاط.[94]

[92] Education 2.0: skills-based education and digital learning (Egypt), UNICEF, 23 February 2021, https://cutt.ly/AW3rCUL

[93] Country Office Annual Report 2020, UNICEF, 2020, https://cutt.ly/GW3yNe3, p2

[94] KALIOPE AZZI; HUCKTIGRAN SHMIS, Managing the impact of COVID-19 on education systems around the world: How countries are preparing, coping, and planning for recovery, world bank blog, 18 March 2020, https://cutt.ly/yW3d9AK

وفي منتصف مارس/ أذار 2020 تحولت السياسة المتبعة في مصر من تعزيز مستوى التأهب وبقاء المدارس مفتوحة إلى تعليق الدراسة في المدارس والحضانات وأماكن الترفيه والتحول إلى التعليم عن بعد بشكل أساسي في جميع مراحل الدراسة الأساسية. استمر الوضع لعدة أشهر على هذا المنوال، فأثرت السياسات التعليمية في مسار العملية برمتها، وتميزت هذه القرارات بالسرعة والتذبذب نتيجة انتشار الفيروس، وهو ما دفع وزير التعليم إلى الظهور عدة مرات في بيانات إعلامية للوزارة، ونتيجة إغلاق المدارس والحضانات عانت الأسرة المصرية من الخوف والقلق وزادت الأمراض العصبية والنفسية نتيجة الانعزال عن الروتين اليومي والمكوث في المنزل لمدد أطول.

لم تهتم الوزارة إلا بالجانب التربوي فيما يخص العملية التعليمية، فلم نجد في سياسات تيسير العملية التعليمية طوال عامي الجائحة سياسات تهتم بالجانب النفسي والبدني للطلاب أو تقلل من حدة التداعيات النفسية والجسدية للطلاب. ولكن تمثلت سياسة وزارة التعليم المصرية قبل بدء الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2020/2019 والمعلنة في 2 من فبراير/ شباط 2020 في:[95]

- تفعيل الإجراءات الوقائية لمواجهة الأمراض المعدية في كل المنشآت التعليمية.
- تنفيذ إجراءات النظافة العامة داخل المنشآت التعليمية، والإشراف على إجراءات مكافحة العدوى، والتأكد من وجود مياه جارية وصابون في دورات المياه، والتهوية الجيدة للفصول والاهتمام بنظافتها.
- الإجراءات الوقائية التي تضمن سلامة الوجبة الغذائية لتلاميذ المدارس، وضمان تطبيق الاشتراطات الصحية الواجب توفرها في مخازن الأغذية الموجودة بالمنشآت التعليمية والعاملين بالأغذية، والتأكيد على ضرورة الكشف المبدئي على الطلاب المستجدين وعمل الفحص الدوري لهم.
- ضرورة حث التلاميذ على اتباع الأساليب الصحية السليمة وتنظيم ندوات واستمرار أنشطة التثقيف الصحي، والتأكيد على قيام طبيب المنشأة التعليمية بتوقيع الكشف على أي حالات مشتبهة بالمنشآت التعليمية ومراقبة المخالطين لتلك الحالات والبحث عن مصادر العدوى.

وفيما يخص إجراء الامتحانات، فقد اكتفت الوزارة بتسليم أبحاث علمية في جميع المواد في أعوام النقل الدراسية، في حين تم إجراء اختبار لصفوف الشهادات التعليمية، وإجراء اختبارات إلكترونية للصفين الأول والثاني الثانوي وفقًا لمصفوفة التعليم الإلكتروني الخاصة بالوزارة.[96]

حاولت العديد من المنظمات المهتمة بالطفولة وعلى رأسها اليونيسيف المساعدة في تلك المرحلة لمواجهة فيروس كورونا ومن هذه المساعدات:

- عملت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالتعليم على مشاركة العديد من المحتويات العلمية والتعليمية عبر الإنترنت حتى تساعد على تحسين الحالة التعليمية والنفسية والسلوكية للأطفال في ظل الإغلاق العام الذي تمر به كافة الدول، فعلى سبيل المثال شاركت يونيسيف محتوى كبيرًا من المعلومات والنصائح والموارد مع الآباء والأطفال ليكونوا قادرين على مواجهة هذه الأوقات الصعبة، ولمواجهة القلق، والضغط، والضجر. من خلال الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، تناولت يونيسيف مواضيع رئيسية مثل النظافة والوقاية الصحية والعزلة الاجتماعية والتباعد الجسدي والدعم النفسي والاجتماعي وكذلك التغذية والتطهير. وقد تحقق ذلك بفضل المساهمة السخية لصندوق التضامن استجابة لجائحة "كوفيد-19".[97]

[95] وفاة يحيى، خلال الفصل الدراسي الثاني.. "التعليم": 16 إجراء إلزاميًّا للمدارس لمواجهة فيروس كورونا، المصري اليوم، 2 فبراير 2020، https://cutt.ly/BW9Cwzx

[96] محمود طه حسين، وزير التعليم: الاكتفاء بمنهج الترم الثاني حتى 15 مارس في بحث سنوات النقل، اليوم السابع، 26 مارس 2020، https://cutt.ly/9UIDcYl

[97] Alia in the House How little Alia spends her day during COVID-19 pandemic, UNISEF, 19 August 2020, https://cutt.ly/hW9CG47

- واصلت اليونيسيف دعمها للأجندة الوطنية لإصلاح التعليم والتي تم تعميمها بنجاح على أكثر من 6 ملايين طالب في الفترة بين ما قبل الابتدائي والابتدائي. يشمل هذا المجموع 183000 طالب ابتدائي مسجلين في شبه جزيرة سيناء، وأكثر من 5000 طالب لاجئ تلقوا لوازم التعلم من المنزل عن بعد استجابة لـ COVID-19 أثناء إغلاق المدارس.

- دعمت اليونيسيف وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، في بناء "مركز التعليم الرقمي المصري" الجديد، وهو عبارة عن منصة عبر الإنترنت تقدم مواد وقنوات لدعم استمرار التعلم من خلال الوباء.

- دعمت اليونيسيف وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مع حملة الإطلاق الوطنية المرتبطة بمركز التعليم الرقمي، والتي وصلت إلى ما مجموعه 6.5 مليون فرد وإشراك 1.4 مليون.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن التحول الرقمي للتعليم في مصر بدأ في عام 2017 . فلا تعد التجربة المصرية في التعليم عن بعد وليدة اللحظة . وتسير هذه التجربة وفقًا لخطة التنمية المستدامة 2023، حيث حاولت وزارة التربية والتعليم التحديث باستخدام منصات التعليم الإلكتروني وإنشاء منصات للتعليم عن بعد بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية كاليونيسيف، ولكن سرَّعت جائحة كورونا من وتيرة الانتقال إلى عملية التعليم عن بعد.[98]

[98] Country Office Annual Report 2020, UNISEF, 2020, https://cutt.ly/GW3yNe3

أولًا: جائحة كورونا والتعليم عن بعد

كانت الاستجابة في الفترة الأولى لانتشار كورونا وحتى نهاية الفصل الدراسي الثاني سريعة حيث تعاملت الحكومة تحت وطأة الموقف الذي بدا غامضًا وغير محدد الأبعاد، فكانت الإجراءات نصف الشهرية يتم تجديدها مرةً تلو الأخرى. ومع انتهاء العام الدراسي 2020/2019 بدأت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في التفكير في الإجراءات التي سيتم من خلالها بدء العام الدراسي 2021/2020، والتي شملت: تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة لمنع التزاحم وتحقيق التباعد الاجتماعي، مع الاستمرار في مراعاة كافة الإجراءات الاحترازية، وتطبيق النظام الهجين الذي يجمع بين تنفيذ التعليم المباشر والتعليم عن بعد، إلى جانب استخدام العديد من التطبيقات الإلكترونية، مثل: تطبيق Zoom، وتطبيق Google Classroom، وEdmodo.[99] بدأ العام الدراسي الجديد 2021/2020 في 17 أكتوبر 2020، باتباع النظام الهجين.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر تمتلك العديد من النظم التعليمية ومنها:

نظم حكومية

- تخضع لإدارة وإشراف وزارة التربية والتعليم
- تنقسم إلى مدارس حكومية عربي، ومدارس تجريبي تدرس باللغة الانجليزية

نظام المدارس الخاصة

- غير مجانية وملك لأفراد أو مؤسسات ولكن تشرف عليها وزارة التربية والتعليم إداريًّا
- هناك مدارس الخاصة تدرس باللغة العربية وأخرى باللغة الإنجليزية

نظام المدارس الأجنبية

- تتبع سفارات الدول الأجنبية وغير تابعة لوزارة التربية والتعليم المصرية ومناهجها ومضمونها تابع للدول الأجنبية، تخضع لإشراف وزارة التعليم فقط
- هناك العديد من الأنواع وأشهرها: الألمانية والإنجليزية والأمريكية

نظام التعليم الأزهري

- هي معاهد تابعة للأزهر الشريف، وتحتوي على جميع المراحل التعليمية المختلفة

وفيما يخص اختبارات نهاية الفصل الدراسي والتي أحدثت خلافات بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والأهالي من جانب آخر، ففي 18 من فبراير/ شباط أعلن وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، طارق شوقي في كلمة على قناة مدرستنا1، عدة قرارات بشأن تفاصيل وآلية إجراء امتحانات الفصل الدراسي الأول: [100]

[99] إيمان مرعي، التعليم في ظل جائحة كورونا: الإشكاليات والآفاق المستقبلية، الأهرام الإستراتيجي، 12 ديسمبر 2020، https://cutt.ly/OW3g08h

[100] بسام إبراهيم، القرارات الكاملة لوزير التربية والتعليم، اليوم السابع، 18 فبراير 2021، https://cutt.ly/WEwxxIK

الفصل	إجراء الامتحانات وتفاصيلها
الصفوف الدراسية من KG1 حتى الصف الثالث الابتدائي	لا توجد امتحانات للطلاب والاعتماد على نظام التقييم للانتقال إلى الصف الأعلى.
الصفوف من الرابع الابتدائى حتى الثاني الإعدادي	ستبدأ الامتحانات يوم 28 فبراير وتستمر حتى 4 مارس وستكون في المدرسة ولن يحضر سوى الطالب الممتحن فقط. وسيكون الامتحان متعدد التخصصات لمدة ساعتين في يوم واحد وورقة امتحان واحدة وتضم عددًا من الأسئلة (اختيار من متعدد) موزعة على المواد الأساسية التي تضاف إلى المجموع، بينما المواد غير المضافة إلى المجموع ستكون في نهاية العام.
الصفوف الأول والثانى والثالث الثانوي	تعقد امتحانات الفصل الدراسي الأول في الفترة من ٢٧ فبراير حتى ١١ مارس ٢٠٢١. وقد تقرر أن تُعقد امتحانات إلكترونية بالمدرسة للفئات التي تقرر تسليمها جهاز التابلت، وورقي لباقي الفئات (التي لم تستلم التابلت) بلجان مراقبة ومؤمنة حسب الجدول الموضح. وتعقد امتحانات إلكترونية قصيرة (من المنزل) في آخر كل شهر بداية من شهر مارس حتى شهر مايو بدلًا من امتحانات الفصل الدراسي الثاني.
الصف الثالث الإعدادي	تقرر عقد امتحان يوم 7 مارس/ أذار سيكون امتحانًا واحدًا لجميع المواد (متعدد التخصصات) فيما تم تدريسه في الفصل الدراسي الأول وسيكون الحضور يومًا واحدًا فقط في لجان مدرسية. وسيكون نتيجة هذا الامتحان (اجتياز أو عدم اجتياز). ويُعقد امتحان الفصل الدراسي الثاني بالمدرسة بلجان مراقبة ومؤمنة طبقًا لخطة توزيع المنهج للفصل الدراسي الثاني فقط، وفق الإجراءات المتبعة لعقد الامتحانات العامة بكل مديرية.
الصف الثالث الثانوي	– امتحانات الثانوية العامة إلكترونية كما تم الإعلان سابقًا لجميع الطلاب في لجان مدرسية مراقبة وفق جدول للمحاولات المختلفة سوف يتم إعلانه قبل نهاية شهر فبراير/ شباط، سيتم عقد امتحان إلكتروني (تجريبي) للصف الثالث الثانوي في شهر إبريل/ نيسان من المنزل. – يمتحن طلاب المنازل والراسبون وتقسيم الثانوية العامة إلكترونيًّا بنظام التقييم الجديد وفق آلية ستعلن عنها الوزارة.
طلاب الدمج التعليمى والتربية الخاصة	تعقد امتحانات طلاب الدمج التعليمي والتربية الخاصة بنفس مواعيد أقرانهم ـ طبقًا للمواصفات الفنية للورقة الامتحانية الخاصة بكل إعاقة ـ ماعدا طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي حيث سيتم عقد امتحانات ورقية طبقًا للمعمول به.
طلاب مدارس التربية الفكرية	طلاب مدارس التربية الفكرية يتم تقييمهم بمعرفة المعلمين القائمين عليهم.
الطلاب المصريون في الخارج	تعقد امتحانات في الخارج إلكترونيًّا للصفوف من الرابع الابتدائي وحتى الثاني الثانوي في البلاد التي تم تعليق الدراسة بها، على أن يتم عقد امتحان تحديد مستوى لطلاب الصف الثالث الإعدادي عند العودة إلى أرض الوطن.

كما أقرت الوزارة إجراءات أخرى خاصة بالحضور ومنها يكون الحضور في المدرسة اختياريًّا (بدون غياب) مع إعادة تشغيل مجموعات التقوية في المدارس، ويكون الغياب اختياريًّا بمقتضى إقرار رسمي من ولي الأمر في الإدارة التعليمية. (ومن حق ولي الأمر اختيار إعادة السنة الدراسية عن طريق تقديم طلب رسمي للإدارة التعليمية).[101]

وفيما يتعلق بالسياسات التعليمية الخاصة بالوزارة والتي تم تفعيلها بدءًا من منتصف فبراير/ شباط 2020 (الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2020/2019) والتي انتهجت فيها الوزارة سياسات قصيرة الأجل تجدد كل 15 يومًا في مؤتمر صحفي منقول عبر القنوات المحلية والفضائية لأولياء الأمور والطلاب، جاءت هذه السياسات ببعض السلبيات على النظام التعليمي برغم أنها قللت من انتشار الفيروس بين الطلاب بسبب حالة الغلق الكامل للمراكز التعليمية والمدارس، ولكن سرعة التحركات الوزارية والتي اتخذت دون دراسة الآثار النفسية والتعليمية لهذه السياسات على الطلاب وأولياء الأمور، كما أن هناك فروقًا في حصول الطلاب على التعليم الإلكتروني "عن بعد" عبر منصات التعليم الخاضعة لوزارة التعليم والتعليم الفني، فعلى الرغم من سرعة نشر المحتوى العلمي على هذه المنصات فإن الوزارة لم تكفل المساواة بين الطلاب في الحصول على هذه المواد العلمية، فلم تؤمن الوزارة إنترنت متساوي لجميع الطلاب على مستوى الجمهورية، فالطلاب في القرى والريف والمحافظات الصغرى في مصر ليس لديهم البنية التحتية التكنولوجية بكفاءة العاصمة والمحافظات الكبرى، كما أن سرعة استجابة أولياء الأمور تختلف باختلاف ثقافتهم، واستجابتهم للتغيرات المنهجية والتكنولوجيا تختلف باختلاف الخلفية التعليمية والاجتماعية، ما يعني عدم المساواة بين الطلاب في كيفية الولوج إلى المحتوى الإلكتروني والتعامل معه في ظل غياب المدرس والمدرسة. كما لم تستطع الوزارة توفير الأجهزة الإلكترونية لجميع الطلاب، وعلى جانب الاختبارات وتحويل الاختبارات النهائية إلى أبحاث علمية لم تستطع قياس مدى قدرة الطلاب العلمية حيث انتشرت مراكز عمل الأبحاث للانتقال إلى السنة الدراسية التالية أو قيام بعض أولياء الأمور بعمل الأبحاث للطلاب. وهكذا فإن هذه السياسات المتبعة من قبل الوزارة أدت إلى اللامساواة في الحصول على التعليم، واللامساواة في الانتقال إلى العام الدراسي التالي حيث إن عملية التقييم تخضع لآراء المدرسين، ولا يوجد ضمان في ظل انتشار المراكز البحثية أن البحث من عمل الطالب نفسه.

[101] بسام إبراهيم، مرجع سابق.

ثانيًا: إستراتيجيات التعامل مع الجائحة

تنوعت الإستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومة المصرية لتسيير العملية التعليمية على مدار عامين لجائحة كوفيد-19.

الحضور الكامل للدراسة

- هي الإستراتجية التي اتبعتها الوزارة حتى مارس 2020
- المداومة الكاملة في المدارس بنظام الحضور والغياب
- من أهم مميزاتها، سرعة الاستجابة من قبل المدرسين للطلاب في إعادة الشرح والملاحظة والتعامل بشكل سريع مع الأزمات والمشكلات التي تواجه الطالب والنظام بشكل أساسي
- ومن أهم عيوب هذه الإستراتيجية سرعة انتقال العدوي بين الطلاب

نظام التعلم عن بعد

- النظام المتبع من منتصف شهر مارس/ أذار 2020 وحتى أكتوبر 2020
- يعمل هذا النظام من خلال استحداث أساليب التعلم عن بعد عبر الإنترنت
- لنظام التعليم عن بعد العديد من المميزات، وأهمها توفير الوقت والجهد للطلاب من أجل القيام ببعض الأنشطة الأخرى، كما يقلل نظام التعليم عن بعد من نسبة الإصابة والاختلاط بين الطلاب. تقليل عدد الطلاب في الفصول. توفير المادة العلمية للطلاب طوال الوقت وعدم ارتباطها بتوقيت المدرسة فقط
- أما عن عيوب نظام التعليم عن بعد فتتمثل في عدم القدرة على التواصل بشكل مباشر بين الطلاب والمدرسين، حاجة الطلاب والمدرسين وأولياء الأمور إلى التدريب على استخدام منصات التعليم عن بعد، والحاجة إلى بنية تكنولوجية عالية وهو ما لم يتوفر بعد في مصر، الحاجة إلى وجود اتصال بين الطلبة وشبكة الإنترنت من جانب والمدرسين من جانب آخر وهو ما لم تستطع الوزارة توفيره، هذا إلى جانب التكاليف العالية لعملية التعليم وتكليف الطاقة والإنترنت. هذا إلى جانب مشكلات متعلقة بكيفية تقييم الطلاب

النظام الهجين

- هو النظام المتبع في العام الدراسي 2020/2021
- يجمع هذا النظام بين المداومة في المدارس والتعلم عن بعد
- من أهم مميزات نظام التعليم الهجين أنه يحاول الجمع بين مميزات نظام الحضور والتعليم عن بعد، فيعالج مشكلة التواصل في التعليم عن بعد ويعالج مشكلة التكدس في الحضور، حيث يقسم الطلاب إلى مجموعات، هذا إلى جانب تفادي انتشار فيروس كورونا بين الطلاب
- أما عن عيوب نظام الهجين فهو تشتت الطلاب بين المنصات التعليمية والمدارس. لم يقلل النظام في التطبيق من الكثافة الطلابية في المدارس

ثالثا: البنية التحتية التعليمية والتعليم عن بعد

في خلال اجتماع رئيس الوزراء ووزيرة التخطيط ووزير التربية والتعليم والتعليم الفني في 18 من يناير/ كانون الثاني 2020 لاستعراض الخطة الاستثمارية المقترحة بشأن وزارة التعليم في العام المالي 2020/ 2021، تم الإعلان عن أن مقترح الاعتمادات الاستثمارية للوزارة من الخزانة العامة للعام المالي 2020/ 2021 يتضمن زيادة 33.3%.[102] ووفقًا لوزير التربية والتعليم في يناير/ كانون الثاني 2021 تبلغ ميزانية وزارة التربية والتعليم 99 مليارًا للعام 2021/2020 منها ما يقرب من 84% أجورًا وتسويات.[103] وتحتاج وزارة التربية والتعليم وفقًا للوزير إلى ما يقرب من 133 مليار جنيه مصري بالإضافة إلى ميزانية خاصة لمرتبات المعلمين.[104]

ووفقًا للمتحدث الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء في أعقاب اجتماع استعراض الخطة الاستثمارية المقترحة لوزارة التعليم فإن لهيئة الأبنية التعليمة نصيبًا كبيرًا من الاعتمادات المقترحة لعام 2020/ 2021، والتي ستخصص لبناء المدارس في المناطق المحرومة والقرى الأكثر احتياجًا، وإحلال المدارس المتهالكة، وبناء فصول للتربية الخاصة، واستيعاب الزيادة السنوية. ووفقًا لهذه الأهداف تم وضع مشروع تضمن تنفيذ عدد 2555 مشروعًا بإجمالي 39064 فصلًا وبتكلفة حوالي 10 مليارات جنيه، بالإضافة إلى التطوير ورفع كفاءة المدارس (1.55 مليار جنيه).[105]

خلال فترة كورونا كوفيد-19، وفقًا لبيان وزارة التعليم والتعليم الفني تم الآتي:

1. إنشاء 25.4 ألف فصل من يوليو 2019 حتى نهاية 2020.[106]
2. إنشاء 13 مدرسة من المدارس المصرية الدولية الحكومية لتقديم خدمة تعليمية متميزة، بأسعار مخفضة، تضاهي ما يتم تقديمه بالمدارس الدولية.
3. تم إطلاق المشروع القومي لبناء وتشغيل 1000 مدرسة متميزة.[107] جديدة بنظام المشاركة مع القطاع الخاص.[108]
4. رفع كفاءة الكوادر التعليمية، فقدمت الوزارة حزمة مالية جديدة إلى المعلمين بتكلفة 6.6 مليارات جنيه. هذا إلى جانب تدريب 70 ألف معلم إلكترونيًّا.
5. تم توفير مليون و350 ألف جهاز تابلت لطلاب المرحلة الثانوية بصفوفها الثلاثة في إطار خطة إدخال التكنولوجيا في التعليم، وتم تفعيل العديد من المنصات الإلكترونية، وتم إنشاء وإحلال وتجديد أكثر من 26 ألف فصل على مستوى الجمهورية.
6. تم عقد 21 شراكة مع القطاع الخاص في قطاع التعليم والتدريب المزدوِج.
7. التعاون مع 12 شريكًا لبناء المناهج وتوفير محتوى رقمي على بنك المعرفة وتوفير مناهج للمرحلة الثانوية.[109]

---

[102] صفية حمدي، زيادة اعتمادات وزارة التعليم 33.3% في موازنة العام المالي المقبل، جريدة المال، 18 يناير 2020، https://cutt.ly/eEwDzyH

[103] وزير التعليم: طالبنا ميزانية 138 مليار جنيه والمالية وفرت 99 فقط، مصر العربية، https://cutt.ly/nEwF2ty

[104] المرجع السابق.

[105] صفية حمدي، زيادة اعتمادات وزارة التعليم 33.3% في موازنة العام المالي المقبل، جريدة المال، مرجع سابق.

[106] ياسمين بدوي، بالتفاصيل.. كيف تحدت خطة تطوير التعليم أزمة الزيادة السكانية في مصر؟ البلد نيوز، 23 يناير 2021، https://cutt.ly/lEwKepQ

[107] المشروع يخاطب شريحة من المواطنين من ذوي الدخل المتوسط، ويستهدف تقديم خدمة تعليمية متميزة بمستوى تعليمي يفوق المستوى التعليمي بالمدارس التجريبية، ولكن مع مصروفات دراسية تقل كثيرًا عن المصروفات الدراسية بالمدارس الخاصة للغات.

[108] ياسمين بدوي، بالتفاصيل.. كيف تحدت خطة تطوير التعليم أزمة الزيادة السكانية في مصر؟ مرجع سابق.

[109] ياسمين بدوي، بالتفاصيل.. كيف تحدت خطة تطوير التعليم أزمة الزيادة السكانية في مصر؟ مرجع سابق.

8. وفي ضوء الاهتمام بالتعليم الفني، تم تخصيص 4 ساعات على قناة مصر التعليمية، و6 قنوات على اليوتيوب، لبرامج التعليم الفني، وتدريب 9918 معلمًا وموجهًا ومدير مدرسة فنية على منصةEdmodo، وافتتاح عدد من مدارس التكنولوجيا التطبيقية، أبرزها مدارس: B. Tech، وWE، وHST للذكاء الاصطناعي.

9. كما قامت الوزارة بفتح فصول محو أمية في 100 قرية (12 محافظة) ضمن مبادرة حياة كريمة في إطار خطة إعلان مصر خالية من الأمية في الفترة من (يناير 2021 إلى ديسمبر 2024).

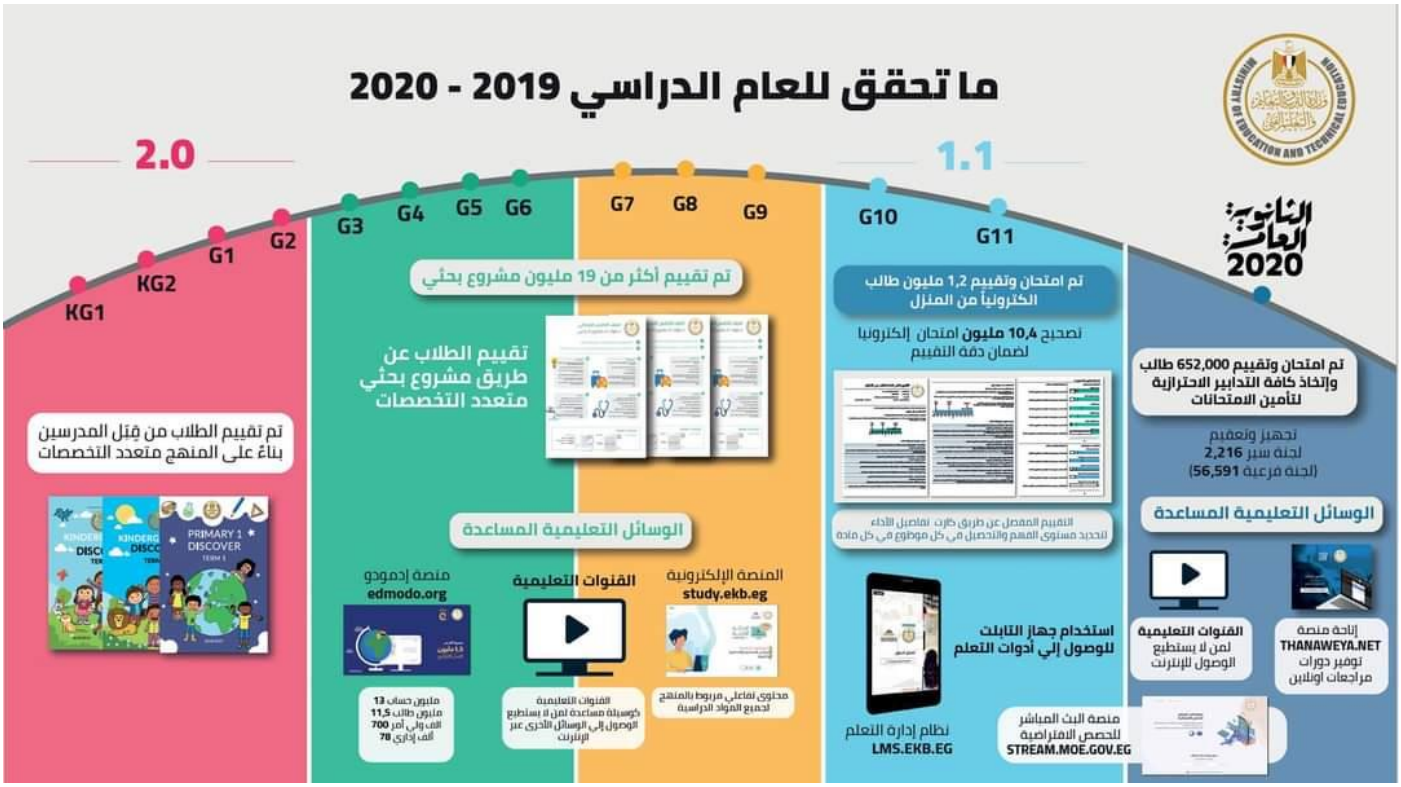

ووفقًا للخطة المتبعة من قبل الحكومة خلال العام الدراسي 2021/2020 فإن هناك العديد من الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت من خلال تجربة العام الدراسي والسياسات المتبعة من قبل الوزارة.

الإيجابيات	السلبيات
السرعة في إنشاء الفصول والمباني التعليمية، والتي وصلت إلى 25.4 ألف فصل من يوليو 2019 حتى نهاية 2020.	رغم بناء العديد من المنشآت التعليمية فإنها لم تسد العجز في الفصول حيث استمرت الكثافة في الفصول وفقًا للعام الحالي إلى نحو 130 طالبًا لكل فصل في المدارس الحكومية و50 طالبًا لكل فصل في المدارس الخاصة.
التعاون مع الشركات والقطاع الخاص عن طريق التوسع في الشركات المجتمعية.	الاهتمام بالعاصمة وإهمال الريف والصعيد المصري في خطط التنمية التعليمية وإنشاء المدارس والمباني التعليمية.
التوسع في البنية الإلكترونية، امتحان 2053 طالبًا بالدبلومة الأمريكية إلكترونيًّا عبر النظام الجديد EST، وكذلك إنتاج 80 فيديو تعليميًّا، وبث 2246 حصة تفاعلية على موقع الوزارة.	اللامساواة في توزيع وسائل التعليم الإلكترونية الحديثة بين العاصمة والمدن والقرى بجانب أنواع المدارس المختلفة.
رفع كفاءة الكوادر التعليمية بتقديم التدريبات والحزم المالية.	
الاهتمام بالتعاون مع المنظمات وشركاء متخصصين في تطوير المناهج التعليمية.	

وقد أثرت هذه السياسات بدرجة كبيرة على اللامساواة بين الطلاب حيث لم تضمن سياسات الدولة التوزيع العادل والمتساوي والحاجات المختلفة للمحافظات كما لم تضمن هذه السياسات الوصول الآمن للطلاب إلى منصات التعليم عن بعد، واهتمت الدولة في هذه الفترة بسن السياسات وإصدار القرارات دون دراسة تبعات هذه القرارات على الفئات الأكثر احتياجًا والفئات المهمشة لذا لم تتبع هذه السياسات سياسات حماية اجتماعية للطلاب أو توزيع آمن وعادل للطلاب والمواد الإلكترونية. ويمكن استكمال سياسات الدولة الخاصة بإنشاء الأبنية التعليمية وتطوير البنية التحتية، بسياسات أخرى لضمان وصول الطلاب بشكل متساوٍ وعادل إلى هذه الخدمات الإلكترونية، وأيضًا التوزيع العادل وفقًا لاحتياجات القرى والمحافظات للأبنية التعليمية وعدم الاهتمام بالمحافظات الرئيسية والعواصم.

رابعًا: الدعم التعليمي في ظل الجائحة

تطلبت عملية التعليم عن بعدٍ العديد من الإجراءات الإصلاحية في منظومة التعليم الإلكتروني، اتخذت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر العديد من الإجراءات للانتقال من العملية التعليمية التقليدية إلى التعليم الإلكتروني "التعليم عن بعد"، وذلك لاستكمال العام الدراسي 2020/2019. والعام الدراسي الجديد 2021/2020:

1. توفير مكتبة رقمية (https://study.ekb.eg) تضم العديد من المراجع التعليمية الرقمية المختلفة والموارد التي تساعد الطلاب في التعلم الذاتي.
2. تقديم منصة بث مباشر للفصول الافتراضية (https://stream.moe.gov.eg) وإنشاء منصة اتصالات تعليمية (https://edmodo.org) وهي عبارة عن منصة تعليمية مجانية تساعد المعلمين على التواصل بأمان مع طلابهم وتدعيم الفصول الدراسية الافتراضية عبر الإنترنت تحت إشراف أولياء الأمور.
3. التعاون مع شركة مايكروسوفت لتوفير برامج مكتبية لما يقرب من 20 مليون طالب مجانًا لدعم النظام التعليمي الجديد وتشجيع الطلاب على التعامل مع البرامج الرقمية.
4. نشر العديد من مقاطع الفيديو لشرح طرق التفاعل مع منصة الاتصالات Edmodo ومنصة البث المباشر للفصول الافتراضية والمكتبة الرقمية (http://portal.moe.gov.eg/Pages/single-news-view.aspx?NewsID=4455).
5. تسجيل المدرسين والطلاب في المنصات الإلكترونية وإنشاء الفصول الافتراضية، هذا إلى جانب تفاعل الآباء والأمهات مع أطفالهم على المنصة.
6. توزيع التابلت على الطلاب قبل بدء العام الدراسي 2021/2020. (لم يتم طباعة كتب من الصف الأول حتى الثالث الثانوي، لم يتم طباعة كتب للطلاب وتم إتاحة جميع الكتب والمواد التعليمية على التابلت).[110]
7. إتاحة البريد الإلكتروني الموحد الذي يخدم أكثر من 20 مليون طالب من الصف الرابع الابتدائي حتى المرحلة الثانوية والدبلومات الفنية وجميع المعلمين.[111]

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2020 تقدمت مصر 4 مراتب في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث احتلت المرتبة 74 من أصل 138 دولة. وهذا المؤشر لا يعكس طبيعة الاستخدام، أي أنه لا يؤكد على زيادة الاستخدامات الفردية والحكومية في قطاع التعليم على وجه الخصوص.[112] ولكن على الرغم من إتاحة تقنيات التعليم عن بعد فإن إمكانية استخدام التكنولوجيا تختلف من طالب إلى طالب آخر ومن أولياء أمور إلى آخرين كما تختلف من منطقة إلى منطقة في مصر وفي المحافظة نفسها، ففي حين تتميز

[110] التفاصيل الكاملة لخطة العام الدراسي الجديد 2021/2020، جريدة الوطن، 8 سبتمبر 2020، https://cutt.ly/eEeSiqc

[111] محمود طه حسين، التعليم: نستهدف توزيع تابلت ومحمول على التلاميذ من رابعة ابتدائي حتى 3 إعدادي، اليوم السابع، 26 يناير 2021، https://cutt.ly/hEu4VVn

[112] Marwa elbeltahy, ibid.

محافظات شمال مصر بسرعة فائقة للإنترنت تتميز محافظات الجنوب والصعيد ببطء في الإنترنت، كما اعتمد نظام التسجيل على المنصات الإلكترونية للتعليم على تسجيل أولياء الأمور والمتابعة مع الطلاب وهو ما كرَّس اللامساواة بين الطلاب، فهناك بعض أولياء الأمور لا يمتلكون المهارات اللازمة لاستعمال التكنولوجيا، كما اختلف توقيت توزيع التابلت من مدرسة إلى أخرى حسب توفره لدى الإدارة التعليمية. بشكل عام استطاعت وزارة التربية والتعليم في مصر خلال العام الدراسي 2021/2020 قطع مسافات تجاه التحول إلى التعليم عن بعد، وهو المشروع المبرم من الحكومة منذ عام 2018، ولكن لم تضمن التوزيع العادل بين الطلاب وإمكانية وصول الطلاب بشكل متساوٍ إلى المحتوى العلمي، كما لم يضمن النظام التعليمي الجديد كيفية تقييم الطلاب. وأخيرًا لم توفر الوزارة بيانات حول توزيع العادل بين الطلاب وإمكانيات الوصول للباحثين والصحفيين.

خامسًا: الدعم التشريعي للتعليم عن بعد

عملت لجنة التعليم والبحث العلمي على متابعة الأوضاع التعليمية وسير العملية التعليمية منذ بدء جائحة كورونا وحتى الآن، فعقدت اللجنة في الأول من مايو 2020 اجتماعًا بحضور وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، لمناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بسياسات التعليم في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا، فخلال الاجتماع قام الوزير بعرض سياسات الوزارة لمواجهة الأزمة والتحول إلى التعليم عن بعدٍ وعرض الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن إجراء الامتحانات وشهادات الثانوية العامة، من خلال عرض مسارات التعليم التي تم اتخاذها لسنوات النقل لمراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في ظل جائحة فيروس كورونا.[113]

كما تعاونت اللجنة مع الجهاز التنفيذي للدولة من أجل وضع ميزانية تتناسب مع احتياجات الوزارة وتتعامل مع الجائحة الجديدة، فخلال حوار صحفي لجريدة اليوم السابع مع النائب سامي هاشم رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي أكد على ضرورة وضع ميزانية تتضمن جوانب وتدابير مالية بشأن التعقيم والتطهير للأبنية التعليمية، وهو أمر لم يكن موجودًا من قبل وفرضته أزمة فيروس كورونا ولا بد من وضعه في الاعتبار، وأكد على عمل اللجنة مع الوزارة من أجل إعداد دراسة لشكل التعليم بعد كورونا وما يمكن الاستفادة به من هذه التجربة وآثارها على التعليم.[114]

وفي عام 2021 كان البرلمان حاضرًا فيما يخص قضايا التعليم، فعلى سبيل المثال في أثناء إلقاء بيان متكامل حول ما تمَّ إنجازه على أرض الواقع ضمن برنامج مصر تنطلق لعام 2022/2018 من قبل وزير التربية والتعليم والتعليم الفني ووزيرة التعاون الدولي في فبراير/ شباط 2021، حيث أكد على أن الوزارة عبرت بالتعليم العام الماضي بأعجوبة بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد "أزمة فيروس كورونا كانت ميزة وعيب، ونحن اصطدمنا بها ولم نكن بادئين من الصفر، مشيرًا إلى أن مصر من أفضل الدول التي تعاملت مع أزمة فيروس كورونا".[115]

كما أكد البرلمان المصري على دعمه خطط إصلاح التعليم وخطة الدولة لتطوير التعليم والارتقاء بالمنظومة التعليمية والتي انعكست على الخطة المالية "ميزانية" للعام المالي 2021/2020. كما أكد النائب سامي هاشم رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي على أن اللجنة تستعد لإعداد دراسة لشكل التعليم فيما بعد أزمة فيروس كورونا.[116]

وفقًا لذلك فإن البرلمان حاول أن يتابع العملية التعليمية بمشكلاتها وصعوباتها والانتقال إلى عملية التعليم عن بعد، ولذا جاءت اجتماعات البرلمان (لجنة التعليم) مع الوزارة فيما يخص خطط الجهاز التنفيذي للدولة وإقرار السياسات العامة لتيسير العملية التعليمية وعدم الاهتمام بجودة هذه العملية أو إتاحتها لكافة الطلاب بشكل عادل ومتساوٍ، كما لم يسمع البرلمان من الطرف الآخر للعملية التعليمية وهم الطلاب ليحدد مشكلاتهم وعرضها على الوزارة وتقديم حلول لها، هذا إلى جانب عدم تقديم أي دعم معنوي إلى القائمين على العملية التعليمية، فلم يقم البرلمان بزيارة المدارس للاطلاع على الإجراءات الاحترازية وجودة التعليم،

---

[113] ولاء نعمة الله، بحضور شوقي وعبد الغفار.. "تعليم النواب" تناقش سياسات التعليم في زمن كورونا، الوطن، 1 مايو 2020، https://cutt.ly/3Ee12ZV

[114] إيمان علي، رئيس "تعليم البرلمان": كورونا فرضت أولويات لموازنة التعليم للعام الجديد، اليوم السابع، 22 مايو 2020، https://cutt.ly/3Ee4cuf

[115] عمرو جمال، وزير التعليم أمام البرلمان: تفوقنا على اليابان في أزمة كورونا بأعجوبة، مستقبل وطن نيوز، 17 فبراير 2021، https://cutt.ly/jErw3M8

[116] إيمان علي، رئيس "تعليم البرلمان": كورونا فرضت أولويات لموازنة التعليم للعام الجديد، مرجع سابق.

وفيما يخص المشروعات الجديدة وتطوير الأبنية والبنية التحتية التعليمية، كان هناك بعض التروي والتخاذل من قبل البرلمان في مراقبة عمل الحكومة بالاطلاع على المدارس الجديدة والإجراءات الاحترازية وتحقيق المساواة الجغرافية والمعرفية بين الطلاب، وعلى مستوى الإمدادات المادية حاولت لجنة التعليم المساهمة في الوصول إلى ميزانية تساهم في تطوير التعليم وترضي متطلبات الوزارة ولم تهتم بتحقيق المساواة الجغرافية والاحتياجات الحقيقية لقطاع التعليم في الميزانية. فبشكل عام كانت لجنة التعليم في البرلمان تمثل ذراعًا للدولة، فلم تعكس مطالب الشعب كما لم تحاول إبراز أي تجارب أخرى أو الاعتراض على خطط الإصلاح التعليمي أو تطويرها.

سادسًا: التعليم عن بعد والصحة النفسية للطلاب

إن الإصابة بفيروس كوفيد-19 يمكن أن يحدث تغييرًا سريعًا في السياق الذي يعيش فيه الطلاب، فإجراءات إغلاق المدارس والقيود على الحركة تعطل الحجر الصحي مثل الروتين اليومي للأطفال والدعم الاجتماعي الذي يحصلون عليه. كما يؤدي ذلك إلى ضغوط جديدة على الوالدين ومقدمي الرعاية الذين قد يضطرون إلى العثور على خيارات جديدة لرعاية الأطفال أو أن يتوقفوا عن العمل. كما قد يؤدي الوصم والتمييز المرتبطان بكوفيد-19 إلى جعل الطلاب وخاصة صغار السن أكثر عرضة للعنف والضغط النفسي والاجتماعي. وكذلك بوسع إجراءات السيطرة على المرض التي لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات ونقاط الضعف الجنسانية المحددة للنساء والفتيات أن تزيد المخاطر على حمايتهن وأن تؤدي إلى استخدام آليات سلبية للتعامل مع الوضع. ويزداد الخطر بصفة خاصة على الأطفال والأسر الأكثر احتياجًا أصلًا بسبب الإقصاء الاجتماعي - الاقتصادي لأولئك الذين يعيشون في ظروف ازدحام شديد.[117]

منذ منتصف مارس/ أذار 2020 وحتى أكتوبر/ تشرين الأول 2020 يجلس الطلاب في المنزل بشكل كامل مع غلق كامل لكافة وسائل الترفيه من نوادٍ اجتماعية ومتنزهات ومدارس وكافة أماكن الترفيه "سينمات ومسارح.. إلخ." وأماكن الدروس الخاصة "السنتر" التي تشكل حياة الطلاب من الحضانة وحتى الجامعة، وهكذا فإن كورونا وبشكل أساسي أثرت على نمط حياة الطلاب بطريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة، وهو ما دفع العديد من علماء النفس والاجتماع إلى دراسة أثر التباعد الاجتماعي وتداعيات كورونا على البعد النفسي للأطفال والأفراد. قامت الدولة باتخاذ تدابير من شأنها مراعاة الأطفال دون سن 13 عامًا حيث أعطت للأم التي لم يتجاوز طفلها 12 عامًا إجازة كاملة الأجر. وتوثر فترة الحجر المنزلي على الطلاب من حيث:

1. ازدياد احتمالية تعرض الأطفال للإساءات والإهمال والعنف والاستغلال والكرب النفسي والتأثير السلبي على نمائه.[118]
2. زيادة المشاجرات الأسرية ونسب الطلاق مما يؤثر على الحالة النفسية للطلاب.
3. عدم استقرار النظام الحياتي الطبيعي للطلاب مما يؤثر على الاستقرار النفسي.
4. تذبذب المستوى التعليمي للطلاب لاختلاف نمط التعليم من الحضور المدرسي للتعليم عن بعد مما يؤثر وبشكل كبير على الثقة النفسية للطلاب والحالة المزاجية والنفسية.
5. زيادة الشعور بالفوارق الطبقية لدى الطلاب، فالتعليم عن بعدٍ يعكس بعض القدرات الاجتماعية والمادية والفوارق بين الطلاب مما يؤثر على نفسية الطلاب.

أما عن التعليم عن بعد وتداعياته النفسية على الطلاب فقد عزز التعليم عن بعدٍ الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الطلاب في مصر، ففي حين استخدم الطلاب من الأسر الغنية أجهزتهم الإلكترونية الذكية لمواصلة تعليمهم، توقف التعليم بشكل أساسي للأطفال الأكثر حرمانًا من الناحية الاقتصادية. حيث إن الوصول إلى التكنولوجيا يجعل التعلم عن بعدٍ ميسرًا للأغنياء وعصيًّا على

[117] دليل استرشادي: حماية الأطفال، UNISEF، https://cutt.ly/bErjKf2
[118] دليل استرشادي: حماية الأطفال، UNISEF، https://cutt.ly/bErjKf2

الفقراء، ما يساهم في زيادة الفجوة الطبقية بين هذه الشرائح من المجتمع. في حين أن هناك مناطق جغرافية محرومة من الوصول إلى الإنترنت، وملايين الناس يفتقرون إلى الوصول إلى التكنولوجيا الضرورية، وتنعدم عندهم متطلبات التعلم الرقمي.[119] وهو ما يساعد على زيادة الشعور بالحرمان الاجتماعي والضغوطات النفسية على الطلاب وأولياء الأمور، فالتعليم عن بعدٍ ليس فقط أجهزة إلكترونية تقوم بتقديمها الوزارة والحكومة المعنية، ولكن لها العديد من المتطلبات التى تسرِّع من حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وهو ما عكسته بشكل كبير كيفية التعامل مع الأزمة والفوارق بين أنواع التعليم المختلفة.

كما تسبب التواجد في المنزل لكافة أعضاء الأسرة كل يوم في زيادة معدلات العنف لدى أغلبية الأسر المصرية على رغم اختلاف نطاقها الجغرافي ومستواها الاجتماعي، ويشمل العنف ضد الأطفال من قبل الوالدين، والعنف بين الأشقاء، والعنف ضد الزوجات، يحدث العنف ضد الأطفال بأشكال متعددة، ولكن العنف الأسري هو الأكثر خطورة، وتظهر دراسة "العنف الأسري وتأثيره على نفسية الأطفال" عدم تأثر الصحة العقلية للطلاب بالعنف الأسري أثناء جائحة كورونا، على الرغم من تأثر سلوك الطلاب بذلك.[120]

سابعًا: التعليم عن بعد والأماكن النائية والريفية

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي أن عام 2019 عام التعليم بعد إعلان الحكومة في عام 2018 عن برنامج إصلاح شامل للتعليم. لذا شهد عام 2019 تنفيذ عدد من المبادرات كان معظمها يهدف إلى زيادة استيعاب التكنولوجيا في الفصول الدراسية في كافة أنحاء الجمهورية، وفي النهاية إحداث تحول ثقافي في الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى التعليم. وكان من المقرر أن تستمر هذه الإصلاحات في عام 2020، ولكن مع انتشار الجائحة تسببت في أضرار اقتصادية سلبية، وهو ما سمح باستخدام التكنولوجيا في تسيير العملية التعليمية، حيث سمح النظام المدرسي في مصر بتسريع استخدام التكنولوجيا في الدروس، ورغم ذلك استمر الوضع كما هو من ارتفاع أعداد الطلاب وانتشار المدارس على مستوى الجمهورية، هذا إلى جانب ارتفاع نسبة الطلاب إلى المعلمين وضعف البنية التحتية.

وعلى الرغم من التطورات الناتجة من خطة الإصلاح التابعة للدولة من عام 2018 وحتى الآن للتحول إلى نظام تعليم2.0، فإنه ما زالت هناك إشكاليات متعلقة باكتظاظ الطلاب في الفصول، وارتفاع نسبة الطلاب مقارنة بالمدرسين، فوفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ متوسط عدد الطلاب لكل فصل في العام الدراسي 2019/2018 إلى 23.8 لمرحلة ما قبل الابتدائي و27.4 للمرحلة الابتدائية و16.2 للمرحلة الثانوية. هذا إلى جانب أن كفاءة المدرسين تختلف من إقليم إلى إقليم في مصر، وجودة التدريس قد تأثرت في بعض المؤسسات حيث لا تفي بالمعايير الدولية وتؤثر سلبًا على نتائج الطلاب.[121] ومع مرور العملية التعليمية خلال جائحة كورونا بالعديد من الصعوبات ومنها التحول بشكل أساسي إلى التعليم عن بعدٍ زادت هذه المشكلات، ففيما يخص الكوادر التعليمية والمدرسين على الرغم من قيام الحكومة بمجموعة من التدريبات العملية للمدرسين لرفع الكوادر فإن هذه التدريبات لم تشمل كافة أعضاء هيئة التدريس، وهناك العديد من المدرسين من قبل الجائحة لا يستطيعون استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة.

أما عن سرعة وطريقة الولوج إلى الإنترنت، فيجدر بنا الإشارة إلى أنه أثناء الجائحة وإغلاق المدارس قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بتوزيع أعداد من التابلت والمحمول واللاب توب على جميع الطلاب من الصف الرابع الابتدائي حتى الصف الثالث الإعدادي من أجل المساعدة على متابعة الدروس والانتقال إلى التحول الإلكتروني (خطة الدولة للاستمرار في تطوير منظومة التعليم خلال الخمس سنوات المقبلة، والتي تستهدف التوسع في مشروع الإنترنت التعليمي الآمن، إضافة إلى ربط المدارس الإعدادية

---

[119] التّعلم عن بعد: عدم المساواة ترك خلفه بعض الطلبة بقلوب يائسة، الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، 17 يونيو 2020، https://cutt.ly/YUHotoo

[120] Zainab shokry, FamilyViolenceanditsImpactonChildren'sMental Health During COVID-19 Pandemic, International Journal of Instructional Technology and Educational Studies, Volume1 / Issue3, August 2020, https://cutt.ly/uUHsGIc

[121] How will Egypt reform its education system? oxford business group, https://cutt.ly/FEu89ps

بشبكات الإنترنت وميكنة الفصول).[122] وفي إطار هذه الخطة تم توزيع التابلت على طلاب الثانوية العامة "الصف الأول الثانوي" للعام الدراسي 2021/2020 وقامت مديريات التربية والتعليم بمحافظات مصر منذ نوفمبر/ تشرين الثاني بتوزيع أجهزة التابلت على طلاب الثانوية العامة، وتم تفعيل أجهزة التابلت وتركيب شرائح الإنترنت، وربطه بالوزارة، فعلى سبيل المثال تم توزيع 38 ألف جهاز تابلت في محافظة الغربية على طلاب الصف الأول الثانوي، وفي محافظة الأقصر تم تسليم الطلاب 5390 تابلت في 35 مدرسة، وفي محافظة بني سويف تم تسليم 15 ألف و196 جهاز تابلت لطلاب الثانوية العامة، وفي محافظة الإسكندرية تم تسليم 45 ألف تابلت للطلاب، وفي بورسعيد تم توزيع 657 تابلت.[123] ووفقًا لتقرير الهيئة العامة للاستعلامات المصرية فإن المحافظات الأكثر فقرًا هي محافظات الصعيد حيث سجلت محافظة أسيوط نسبة فقر بين مواطنيها بلغت 66.7% ثم محافظة سوهاج بنسبة 59.6% ثم الأقصر 55.3% والمنيا 54% ثم قنا 41%. بالنسبة إلى الإنفاق على التعليم فإن النسبة ترتفع في محافظات الوجه البحري عن محافظات الوجه القبلي وأقل المحافظات في الإنفاق على التعليم هي المنيا ثم قنا فالفيوم.[124]

ولدراسة أثر التعليم عن بعد على الطلاب في المحافظات والقرى المصرية، لا بد من الإشارة إلى أن البنية التحتية التكنولوجية تختلف من محافظة إلى أخرى في مصر، وأن الطلاب في القرى والصعيد المصري وجدوا صعوبة في الوصول إلى الإنترنت والتمكن من ممارسة حقهم في الحصول على المادة العلمية عبر المنصات التعليمية، كما أن أغلب المنشآت التعليمية المنشأة خلال عامي 2021/2020 كانت في المدن وخاصة القاهرة الكبرى والإسكندرية. وهنا لم تكن إشكالية اللامساواة بين طلاب المدارس في المحافظات الكبرى والقرى والأقاليم نتاج أزمة وسياسات وزارة التربية والتعليم المتخذة للتصدي ومواجهة الوضع المفروض للجائحة وإنما هي أزمة بنيوية متعلقة بأزمة تطور الريف والحضر في مصر بشكل عام وسياسات تنمية المناطق الريفية والسياسات الإنفاقية للدولة بين الأقاليم المختلفة.

ثامنًا: التعليم عن بعد وتشجيع تعليم الفتيات

مع انتهاج إستراتيجية الهجين في التعليم والتي تجمع بين التعليم عن بعد والحضور في المدارس أشارت بعض الدراسات وعلماء الاجتماع إلى إمكانية أن تزيد نسب التسرب من التعليم في الأقاليم (القري . الريف)، إلا أن تقرير التنمية البشرية المصري لعام 2021 يشير إلى انخفاض نسب التسرب من التعليم، إذ انخفضت معدلات التسرب خاصة بالنسبة إلى مرحلة التعليم الإعدادي بين العامين 2011/2010 و2019/2018 من 5.5% للبنين و4.7% للبنات في عام 2011/2010 إلى 2.8% للبنين و2.6% للبنات في عام 2019/2018، كما ارتفعت معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية من 88.1% إلى 99.7%، وكذلك معدلات الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية بشقيها العام والفني من77.9% إلى 84.3% بين العامين 2013/2012 و2020/2019، وارتفعت معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية من 84.9% للبنين و91.6% للبنات في 2013/2012 إلى 99.2 %للبنين و100% للبنات في 2020/2019.[125]

[122] محمود طه حسين، التعليم: نستهدف توزيع تابلت ومحمول على التلاميذ من رابعة ابتدائي حتى 3 إعدادي، اليوم السابع، 26 يناير 2021، https://cutt.ly/hEu4VVn

[123] أحمد مرعي وآخرون، مديريات التعليم بالمحافظات تبدأ في توزيع التابلت على طلاب الصف الأول الثانوي.. توزيع 45 ألفًا بالإسكندرية و38 ألفًا على الطلاب بالغربية.. و15 ألفًا و196 جهازًا لطلاب الثانوية العامة في محافظة بني سويف.. صور، اليوم السابع، 2 نوفمبر 2020، https://bit.ly/3qKfevt

[124] بحث الدخل والإنفاق، الهيئة العامة للاستعلامات، ديسمبر 2020، https://cutt.ly/wUHWpcP

[125] تقرير التنمية البشرية مصر 2021، UNDP، 14 سبتمبر 2021، https://cutt.ly/2EowZYG

شكل (8): معدّلات التسرب في التعليم الابتدائي والإعدادي (%)

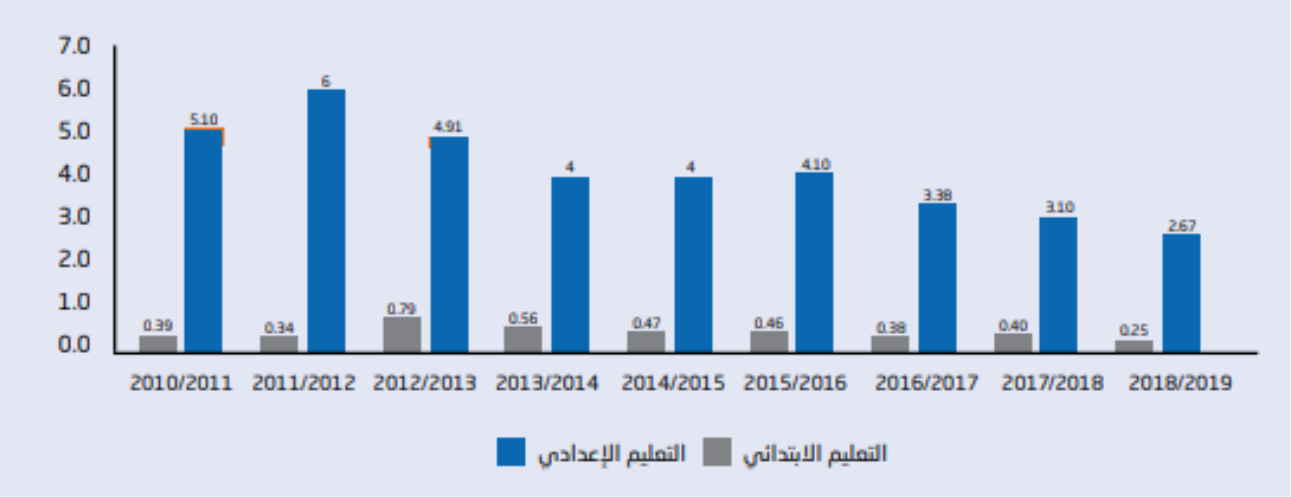

المصدر: الشكل يعتمد على بيانات كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة، مركز معلومات وزارة التربية والتعليم (www.moe.gov.eg).

أما عن العام الدراسي 2020/2019 فقد أشار نائب وزير التعليم إلى أن إجمالي عدد الطلاب بالمرحلة الابتدائية بلغ 11 مليونًا و33 ألف طالب وطالبة، وتبلغ نسبة التسرب من التعليم في هذه المرحلة نسبة 0.25%، أي بما يعادل 27 ألفًا و582 طفلًا، وفي المرحلة الإعدادية بلغت نسبة عدد المتسربين 2.67% من إجمالي 4 ملايين و500 ألف طالب وطالبة أي نحو 120 ألفًا و150 طفلًا متسربًا بعد التحاقهم بالتعليم وذلك نتيجة عاملي الفقر والعمالة.[126]

المرحلة	2012/2011	2019/2018	2020/2019
ابتدائي	%0.34	%0.25	%0.25
إعدادي	%6	%2.67	%2.67
الثانوي	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات	%0

وفقًا لهذه البيانات نجد أن معدل التسرب من التعليم قبل الجائحة وبعدها قد انخفض من 0.34% لعام 2012/2011 إلى 0.25% لعام 2020/2019، وأن نسبة التسرب من التعليم في المرحلة الإعدادية قد انخفضت من 6% لعام 2012/2011 إلى 2.67% لعام 2020/2019. ولا يوجد بيانات محدثة حول الوضع في العام الدراسي 2021/2020 من قبل وزارة التربية والتعليم.

وفيما يخص تأثر الفتيات في فترة كورونا بالتسرب من التعليم خاصة مع عودة التعليم بنمط جديد وهو التعليم عن بعد، فنجد وفقًا لورقة السياسات المطروحة من المجلس القومي للمرأة أن الجائحة شكلت تهديدًا على تعليم الفتيات، فقد لا تعود الفتيات في الأسر الأكثر احتياجًا اللاتي يواجهن بالفعل ضغطًا للتسرب من المدرسة إلى الدراسة مرة أخرى، حيث قد يضغط الآباء على بناتهم لترك الدراسة لرعاية الأشقاء والقيام بأعمال منزلية أخرى غير مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى المساهمة في دعم أسرهم ماليًّا أو الزواج، وهو ما قد يزداد مع تفشي فيروس كورونا وتفعيل التعليم عن بعد حيث أن متطلبات الدراسة الإلكترونية "عن بعد" أو من البيت بالاعتماد على مساعدة الأهل للصغار أو إدارتهم لعملية التعلم أو توفير الأجواء المناسبة لهم للمذاكرة والتحصيل ولو بالاعتماد على البرامج التعليمية في القنوات التليفزيونية غير متوفرة.[127] وهو ما يؤثر بشكل كبير على تسريع وتيرة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والجندرية في تحصيل التعليم عن بعد للطلاب.

[126] فاتن زكريا، "التعليم" تكشف عدد طلاب الإعدادية المتسربين من المدارس، أخبار اليوم، 7 نوفمبر 2020، https://cutt.ly/fEoeVSS

[127] أمينة خيري، عام كورونا الثاني يربك التعليم في مصر، إندبندنت عربية، 5 فبراير 2021، https://cutt.ly/dUHAf28

تاسعًا: اللاجئون والتعليم عن بعد

حذرت اليونيسيف من مظاهر انعدام المساواة المتأصلة في إمكانية الوصول إلى الأدوات والتقنيات التعليمية التي تهدد بتعميق أزمة التعليم العالمية. وفي مصر تعد الفئات الهشة والأكثر احتياجًا أكثر عرضة للتأثر بتداعيات فيروس كورونا كوفيد-19، ومن هذه الفئات اللاجئون، وتنتهج مصر منهج دمج اللاجئين في المجتمع وعدم وضعهم في مراكز إيواء، وهو ما يدفع إلى تأثرهم بالأضرار الاقتصادية والاجتماعية أكثر من فئات المجتمع الأخرى[128] ويتم معاملة السوريين والعراقيين معاملة المصريين من حيث الحصول على الخدمات العامة المقدمة إلى المصريين ومنها التعليم والصحة.

وفي بداية العام الدراسي 2021/2020 تم الوصول إلى اتفاق بين وزارة التربية والتعليم المصرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على السماح لأبناء اللاجئين، وملتمسي اللجوء على القيد بالمدارس الحكومية المصرية، وذلك دون اشتراط تجديد بطاقات الهوية أو الإقامة. كما قامت الحكومة المصرية بالموافقة على إدراج أبناء اللاجئين من أصحاب الجنسيات (السورية - السودانية - الجنوب سودانية - اليمنية) بالمدارس الحكومية المصرية للعام الدراسي الجديد 2021/2020 دون تجديد الإقامة أو بطاقات اللجوء الزرقاء أو بطاقات ملتمسي اللجوء الصفراء، وذلك لمساعدة أبناء اللاجئين على الحصول على حقهم في التعليم وفق الاتفاقيات المبرمة بين المفوضية ووزارة التربية والتعليم والتي تنص على معاملة الطلاب من أبناء اللاجئين وملتمسي اللجوء حاملي جنسيات محددة، معاملة الطالب المصري في جميع مراحل التعليم الأساسية المختلفة.[129]

وعلى الرغم من هذه الجهود من الجهات الحكومية والمنظمات الدولية، فتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الإشكاليات التي تعرَّض لها اللاجئون لإدراج أبنائهم ضمن نظام التعليم المصري في أثناء جائحة كورونا، إذ إن الطفل السوري الواحد يحتاج لإكمال تعليمه في المرحلة الابتدائية في مصر إلى ما لا يقل عن 8500 جنيه مصري، ما بين مصاريف دراسية وأدوات ومواصلات للذهاب إلى المدرسة، وهو مبلغ كبير بالنسبة إلى حال معظم اللاجئين السوريين في مصر، ويفوق قدراتها بشكل خاص، ويعرقل إتمام ابنها لتعليمه[130] ما يعني التسرب من التعليم من أجل لقمة العيش للكثير من اللاجئين. لذا قامت بعض المؤسسات الدولية بتقديم منح تعليمية إلى اللاجئين ومنهم اليونيسيف، التي قدمت منحًا تعليمية إلى الأسر لتغطية التكاليف الرئيسية لمرحلة ما قبل المدرسة لـ 10000 طفل لاجئ في سن ما قبل المدرسة (49٪ فتيات) وزودت أكثر من 5000 طالب لاجئ بكتب مدرسية لدعم تعلمهم أثناء إغلاق المدارس. من خلال برنامج التعلم السريع (ALP)، دعمت اليونيسيف دمج 58 من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (UASC)، من بينهم خمس فتيات، لاستعادة الوصول إلى التعليم.[131]

ولكن في ظل معاملة اللاجئين كالمصريين في التعليم وعدم كفل أي سبل من سبل التميز للاجئين لصعوبة الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار والأزمة الاقتصادية الناتجة عن كورونا، فقد أثر ذلك بشكل واضح على إمكانيات أسر اللاجئين والتي لا تسمح بتوفير بعض الرفاهيات كخدمات الإنترنت التي يباشر الأطفال عبرها متابعة دروسهم وتعليمهم، كما لا يوجد لدى بعض أسر اللاجئين إمكانية توفير أجهزة تكنولوجية للأطفال لإكمال دراستهم، وعلى مستوى الإقامة واجهت اللاجئين الكثير من الصعوبات في ظل الجائحة من أجل الإقامة، ومن المتعارف عليه عدم حصول الطلاب اللاجئين على إمكانية التسجيل في النظام التعليمي إلا إذا كان لدى الأسرة إقامة في مصر. كل هذه الصعوبات وأكثر واجهت الطلاب اللاجئين خلال عام من التعليم في ظل كورونا.

---

[128] للمزيد حول أوضاع اللاجئين الاقتصادية في مصر في ظل فيروس كورونا يرجى الاطلاع على: وليد زايد، اللاجئون والمهاجرون بين مطرقة خطاب اليمين وكوفيد-19، Common interest، 3 يناير 2021، https://cutt.ly/OEotmiJ

[129] آيات الجبال، "التعليم" تسمح للطلاب اللاجئين بالالتحاق بالمدارس العام الجديد دون التقيد بتجديد الإقامة، اليوم السابع، 5 أكتوبر 2020، https://cutt.ly/OEoyWgp

[130] آيات خير، أحمد بيكا، كيف ضيعت مفوضية اللاجئين سنة دراسية على أطفال سوريا في مصر؟ ذات مصر، 22 فبراير 2021، https://cutt.ly/LEoirVK

[131] Country Office Annual Report 2020, UNISEF, 2020, https://cutt.ly/GW3yNe3 , p5.

عاشرًا: التعليم عن بعد وذوو الاحتياجات الخاصة

أدت جائحة كوفيد-19 بشكل عام إلى تفاقم مشكلة انعدام المساواة في تعليم ضعاف البصر وضعاف السمع والذين يعانون من صعوبات التعلم في المنطقة العربية. بالنسبة إلى عدد قليل من الطلاب الذين يواجهون تحديات جسدية، فقد كان لنقل التعليم إلى منازلهم بعض الفوائد. ويختلف الوضع بشكل كبير بين دول الخليج والبلدان المتوسطة الدخل مثل مصر، والدول الأكثر فقرًا والأكثر تأثرًا بالصراع مثل سوريا والسودان وليبيا.

منذ عام 2018 ومع صدور قانون ذوي الإعاقة والذي نص بشكل صريح على الحق في التعليم لذوي الإعاقة واتخاذ السبل الكافية لضمان هذا الحق،[132] لم يتم تفعيل هذا القانون بشكل أساسي رغم وجود مئات من ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات والمدارس المصرية إلا أن من يحصل منهم على التعليم وفرص حقيقية، تختلف درجة الإعاقة الجسدية والعقلية لديه، في أثناء الجائحة كان الاهتمام الأكبر بالطلاب العاديين فيما يخص كيفية تيسير العملية التعليمية، أما بالنسبة إلى مراكز التأهيل الخاصة بذوي القدرات فكان التأثير شديدًا حيث قررت الدولة غلق كافة المراكز، فواجه الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة صعوبات كبيرة في التأقلم والتعامل من المنزل، ما أدى إلى فتح بعض المراكز الخاصة بشكل جزئي في ظل إجراءات استثنائية لعودة الطلاب لمتابعة التأهيل، فدفعت جائحة كورونا العديد من مراكز التأهيل إلى البحث عن حلول لمتابعة رعاية الأطفال والتعايش مع الوضع الصحي الجديد، من خلال الجلسات الإلكترونية والتي يقوم بها اختصاصيون، كما عمل كل طفل مع اختصاصي بشكل فردي في المقر مع الالتزام بإجراءات السلامة، وقد أثرت هذه الإجراءات على الحالة النفسية للأطفال.[133]

قدمت بعض المنظمات الدولية ومن ضمنها اليونيسيف برامج تعليمية للأطفال من ذوي القدرات الخاصة، والتي ساعدت نحو 5000 طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة في 290 مدرسة ابتدائية عامة شاملة منهم 33٪ فتيات، و3700 معلم ومدير مدرسة تم تدريبهم على دمج الأطفال ذوي القدرات الخاصة الخفيفة بشكل أفضل في نظام المدارس العامة الرسمية.[134]

وتوضح الجائحة أن سياسات الدولة في التعامل مع الطلاب من ذوي الهمم لم يكن بنفس قدر الطلاب العاديين، فلم تستطع الدولة تقديم الدعم اللازم إلى هذه المؤسسات التعليمية كما هو في المدارس الخاصة، وقابلت العديد من المؤسسات التعليمية الجائحة بجهودها الذاتية، لاحتياج هؤلاء الطلاب إلى رعاية خاصة، وأثناء الجائحة وتحويل الدراسة إلى الدراسة عن بعدٍ واجه هؤلاء الأطفال صعوبة في التواصل مع المدرسين وفي الإلمام بالدروس العلمية رغم تكريس الحصول على مدرس لكل طالب عبر الإنترنت إلا أن الطلاب لم يستطيعوا التكيف مع الوضع لذا لجأت بعض المؤسسات إلى إعادة فتح المقرات مع العمل بشكل فردي مع كل طالب، كما أثرت الجائحة على الحالة النفسية للطلاب من ذوي القدرات الخاصة لتغير نمط الحياة الخاصة بهم.

---

[132] طارق عبد الجليل؛ ميلاني سوان، كوفيد-19 يفاقم صعوبات تعلم الطلاب المعوقين، الفنار للإعلام، 8 أكتوبر 2020، https://cutt.ly/gEolJ8P

[133] إبراهيم صالح وآخرون، صعوبات غير مسبوقة لذوي الاحتياجات الخاصة في البلدان العربية في ظل جائحة فيروس كورونا، France 24، 20 أكتوبر 2020، https://cutt.ly/oEoxlge

[134] Country Office Annual Report 2020, UNISEF, 2020, ibid, p5.

الخاتمة

حاولت مصر مثل باقي البلدان مواصلة العملية التعليمية وتقديم الخدمة التعليمية من خلال تعليم الطلاب عن بُعدٍ، باستخدام التكنولوجيا في مجموعة متنوعة من الفصول والمحاضرات عبر الإنترنت والكتب والمنصات الإلكترونية. حيث استمرت الخدمة المقدمة مع اختلاف نمط تقديمها وإدخال أساليب تعلم جديدة وتغيير النظام التعليمي بحيث يكون أكثر مرونة تجاه التعامل مع طرق التعليم عن بعد. غير أن الوضع اختلف بحسب درجة التقدم وجاهزية الدول من حيث البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وهو ما طرح تساؤلات حول تأثيرات التعليم عن بعد عن اللامساواة بين الطلاب وزيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

يمكن لنا أن نشير في البداية إلى أن مصر أحرزت تقدمًا في المؤشرات التعليمية حيث احتلت المرتبة 83 من أصل 138 دولة مقارنة بالمركز 94 في عام 2019 في المؤشر الفرعي للتعليم ما قبل الجامعي. علاوة على ذلك فقد احتلت المرتبة 80 من أصل 138 دولة مقارنة بالمركز 103 في عام 2019 في المؤشر الفرعي للتعليم الفني والتدريب المهني، أما بالنسبة إلى البنية التحتية، فقد احتلت المرتبة 97 ما يعني أن الدولة بحاجة إلى تطوير بنيتها التحتية التكنولوجية لتكون قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، خاصة بالنظر إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) له تأثير تنموي كبير؛ احتلت مصر مركزًا متقدمًا (المركز 45) من بين 138 دولة في قطاع التأثير الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[135]

وفي الحقيقية فقد كشفت جائحة كورونا عن أزمة كبيرة في نظام التعليم المصري، سواء فيما يخص الأسلوب التقليدي للتعليم أو الدمج مع التعليم عن بعد، فبشكل أساسي لا يكفل نظام التعليم التقليدي المساواة بين الطلاب في تلقي التعليم فيعتمد النظام المصري على التعليم المتعدد وفتح المجال أمام الكثير من أنظمة التعليم، وهو ما اعتمد بشكل كبير على الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الطلاب وأولياء الأمور، ولم يعتمد على الفروق في مستوى الطالب ومعدلاته، في حين لم تستطع سياسات التعليم الحكومية في الفترة الأخيرة مواكبة النظم التعليمية الخاصة والدولية وهو ما كرس الفوارق الطبيقة والاجتماعية بين الطلاب، وعلى مستقبل الحراك الاجتماعي في الدولة فلم يتلقَ الطالب في المدارس الحكومية المواد التعليمية بنفس الطرق التي يتلقاها الطالب في المدارس الخاصة وهو ما يضع ميزة نسبية للطلاب من المدارس الخاصة والدولية في سوق العمل.

ومع جائحة كورونا وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية على الأسر المصرية تزايد تكريس اللامساواة بين الطلاب في تلقي التعليم عن بعدٍ، فعلى الرغم من جهود الحكومة المصرية في سرعة الانتقال إلى عملية التعليم عن بعدٍ لجميع المراحل التعليمة (والتي بدأت بالفعل منذ 2018) فإن هذه السياسات لم تأخذ في الاعتبار التأكد من تحقيق المساواة بين كافة أطراف العملية التعليمية.

اهتمت الوزارة بإنشاء المنصات التعليمية الإلكترونية بالتعاون مع المنظمات الدولية كما اهتمت بتوزيع التابلت والموبايلات على الطلاب من أجل ضمان توفير الخدمة لجميع الطلاب ولكن هذه العملية لم تكن بشكل متساوٍ بين كافة المحافظات فشهدت مناطق الصعيد وهي المناطق الأكثر احتياجًا وفقرًا وصول اللواح الإلكترونية بشكل بطيء عن محافظة القاهرة والإسكندرية على سبيل المثال، كما لم تضمن الدولة وسيلة متساوية للولوج إلى الإنترنت بين الطلاب، تراعي اختلاف الطبيعة الجغرافية والبينية التحتية التكنولوجيا في مصر من محافظة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى بداخل كل محافظة، كما لم تضمن عن طريق مساعدات نقدية أو فنية دعمًا للإنترنت للطلاب الأكثر احتياجًا.

وعلى مستوى الجندر، لا توجد إحصاءات واضحة لنسبة التسرب من التعليم من قبل الفتيات في فترة كورونا، ولكن وفقًا لورقة السياسات المقدمة من المجلس القومي للمرأة فإن نسبة الضغط على الفتيات في القرى والريف المصري لترك التعليم قد زادت خلال فترة الجائحة، وعلى الرغم من هذه المعلومة فإن المجلس لم يقدم إستراتيجية واضحة للتصدي لهذه الظاهرة كما لم تقم الوزارة بشن حملات للتصدي لها. وهناك إشكالية واضحة في سياسات الدولة تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، فعلى الرغم من التوجه

[135] Marwa elbeltahy, ibid

العام للدفع بقضايا ذوي القدرات الخاصة فإن الجائحة كشفت عن عدم اهتمام مراكز التأهيل الخاصة بهم وعدم ضمان استقرار نفسي لهم، ولم يكن البعد النفسي غائبًا عن الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة فقط، ولكن بشكل كبير كانت سياسات الدعم النفسي غائبة عن خطة الوزارة.

لا يمكن لنا أن نحكم على تجربة التحول إلى التعليم عن بعدٍ بالفشل في مصر رغم كل هذه الصعوبات ولكن علينا الاستفادة من هذه التجربة في تطوير عملية التعليم عن بعد في ظل تحول العالم إلى الرقمنة الإلكترونية، ولا بد من متابعة العملية على الكثير من المستويات وليس على البعد الخاص باستمرار العملية التعليمية فقط، وذلك لضمان المساواة بين الطلاب في تلقي الحق وضمان عملية تعليمية يسيرة للجميع تتناسب مع الإمكانيات المادية والاقتصادية للجميع فالتعليم حق عادل للجميع وليس مظهرًا من مظاهر الفروق الاقتصادية والاجتماعية.

التعليم عن بُعدٍ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

زينب سرور

المقدمة

"مع تسجيل لبنان أول إصابة بكورونا في 21 شباط/ فبراير 2020، تم التعميم على مختلف المؤسسات والمدارس بالالتزام بتطبيق إجراءات الوقاية".[136] وفي اليوم نفسه، أعلن وزير التربية إعداد "مخطط للوقاية من مخاطر انتشار الوباء".[137] في 24 شباط/ فبراير، بدأت وزارة التربية "الحملة الوطنية للتوعية في مواجهة كوفيد-19". وفي 28 من الشهر نفسه أعلنت إقفال جميع المؤسسات التعليمية لمدة أسبوع، "على أن تتابع بعدها المستجدات الصحية ليبنى على الشيء مقتضاه".[138] حتى ذاك التاريخ، كان لبنان قد سجل 421 حالة،[139] وكانت هناك بلبلة بسبب "الشائعات التي تحدثت عن اشتباه بإصابات بـ "كورونا" في هذه المدرسة أو تلك"[140] ومطالبة عدد من الأهالي مديري المدارس بالإقفال.

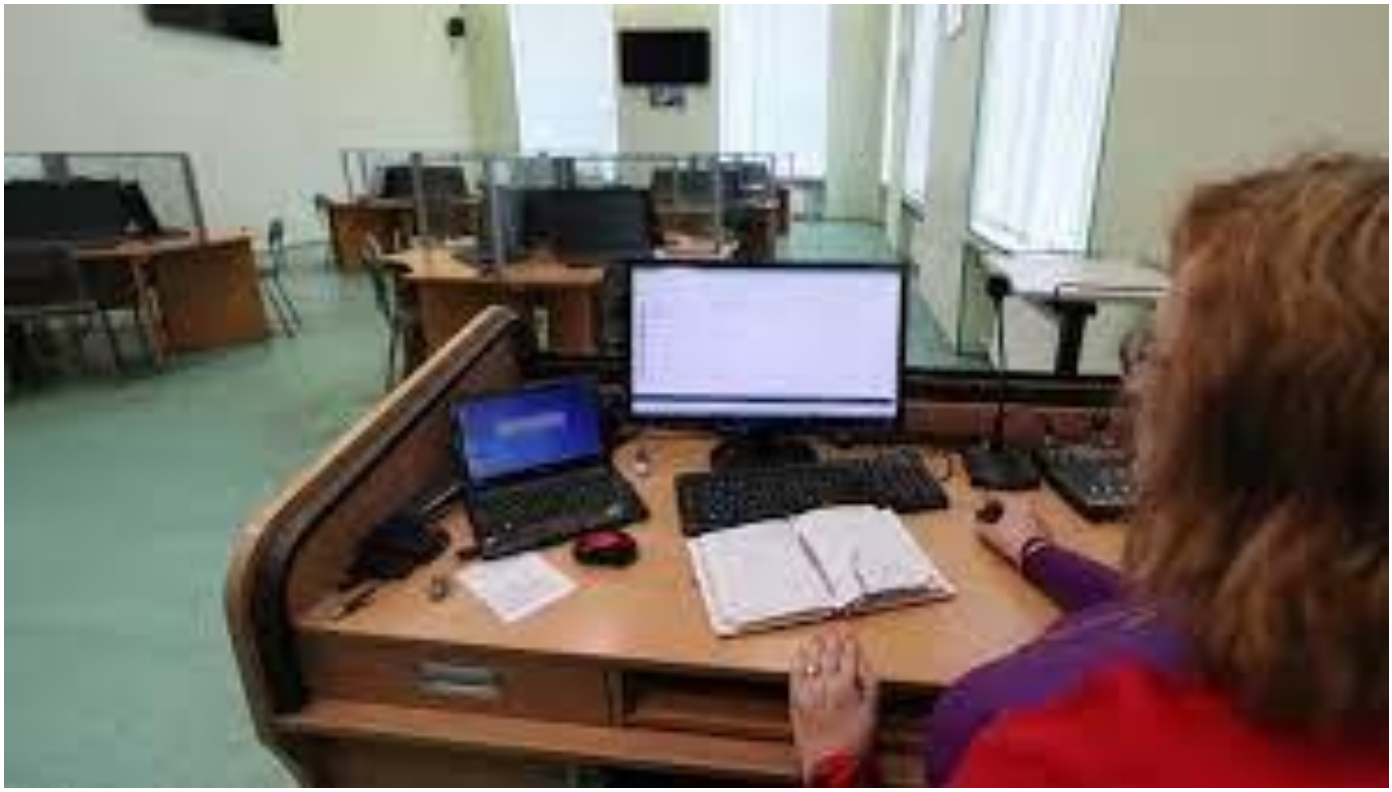

[136] زينب سرور، شيماء الشرقاوي، محمد العجاتي، نصاف براهمي، "أزمة فيروس كورونا: هل يحقق نمط السياسات السائد الحماية للجميع؟"، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، https://bit.ly/qFCK0B3

[137] تعميم رقم 7، بتاريخ 2021/2/21.

[138] فاتن الحاج، "الوقاية المدرسية ضد كورونا: امشِ على ما يدبر الله! وقف العام الدراسي أسبوعًا.. قابلًا للتجديد، جريدة "الأخبار"، 2020/2/19، https://bit.ly/BDWW7B3

[139] غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث، التقرير اليومي حول كوفيد 19، 2020/2/28، http://drm.pcm.gov.lb/Media/News/Daily-situation-report-28-march.pdf

[140] فاتن الحاج، "الوقاية المدرسية ضد كورونا: امشِ على ما يدبر الله!"، مرجع سابق.

تقرر بعد ذلك تمديد الإغلاق. خلال تلك الفترة، أعطت الوزارة توجيهاتها بضرورة التواصل الإلكتروني مع التلامذة مع غياب خطة طوارئ تحاكي تنوُّع المجتمع والإمكانيّات والطبقات.[141] "غياب الجهوزية التكنولوجية فتح النقاش في الأوساط التربوية أمام إنشاء منصات تعليمية مركزية أو تفعيل "التليفزيون التربوي" الموجود في دار المعلمين".[142] لكن التجربة خلال أسبوع الإغلاق الأول "أظهرت أن التعليم عن بعدٍ لا يحقق الإنتاجية المطلوبة، وخصوصًا إذا بقي متروكًا للجهود الفردية للأساتذة والتلامذة وقدرتهم على الوصول إلى شبكة الإنترنت، وإمكانية استخدامهم لأحدث التطبيقات".[143]

في 15 أذار/ مارس، أطلق الوزير "خطة التعليم عن بعدٍ عبر البث التليفزيوني والمنصات الرقمية"،[144] وحدّد ثلاثة مسارات "التليفزيون والإنترنت والتعلم الورقي"،[145] معلنًا أنه "سيشهد بدء تصوير الحصص التعليمية لصفوف البريفيه (التاسع الأساسي) والثانوية العامة، لبثّها عبر تليفزيون لبنان والتليفزيونات الخاصة".[146] وفي 30 نيسان/ إبريل أطلقت وزارة التربية منصة على الإنترنت في إطار مبادرة للتعلم الرقمي[147]، وذكرت أنها ستظل مصدرًا مفتوحًا حتى بعد انتهاء الحجر الصحي".[148] وفي استبيان أجراه "مركز الدراسات اللبنانية" فإن "8% فقط من المعلمين/ات يستخدمون التلفاز في لبنان".[149] وقد أظهرت الأسابيع التي سبقت إعلان الخطة "تخبطًا لدى المدارس في استخدام المنصات الإلكترونية، نظرًا إلى عدم توافر البنية التحتية.[150]

قبيل انتهاء العام الدراسي 2020/2019، تعالت دعوات من الأهالي لإنهائه واستكماله في بداية أيلول/ سبتمبر وتأجيل الامتحانات الرسمية والإعفاء من الأقساط المتبقية. وفي 19 أيار/ مايو 2020، وافق مجلس الوزراء "على طلب وزارة التربية والتعليم العالي الموافقة على إلغاء دورة العام 2020 لامتحانات الثانوية العامة والبكالوريا الفنية واستكمال العام الدراسي عن بعد للمراحل كافة".[151]

أولًا: تخبّط بين التعليمَين المدمج وعن بُعد 2021/0202:

في 8 حزيران/ يونيو 2020، وضعت وزارة التربية "خطة العودة إلى المدرسة 2021/2020".[152] وفي 19 آب/ أغسطس 2020، وبالتزامن مع بدء الموجة الثانية من الوباء، أعلن وزير التربية "بدء العام الدراسي 2021/2020" ابتداءً من الأسبوع الأخير من أيلول/ سبتمبر بشكل تدريجي، واعتماد التعليم المدمَج.. (ثم) تقييم الوضع الصحي... وفي حال كان أسوأ فإن الاتجاه سيكون للتعلم عن بعد".[153] وفي 25 أيلول/ سبتمبر، وبناءً على توصية "لجنة متابعة التدابير والإجراءات المتعلقة بكورونا"، أعلن الوزير تأجيل بدء التدريس حضوريًّا إلى 12 تشرين الأول/ أكتوبر.[154] ثم عدَّل الموعد لمرحلة الروضات والمدارس في التعليم الرسمي إلى 2 تشرين الثاني/ نوفمبر.[155] "انطلق العام الدراسي على وقع الصراعات بين لجان الأهل وإدارات المدارس الخاصّة، نظرًا إلى عدم قدرة عدد متزايد من الأهل على

---

[141] يمكن الاطلاع على مقالة فاتن الحاج التعليم عن بعد في زمن الـ "كورونا": المدرسة الرسمية الحلقة الأضعف، جريدة "الأخبار"، 6 أذار/ مارس 2020، https://bit.ly/2w533RA

[142] المرجع السابق.

[143] المرجع السابق.

[144] الوزير المجذوب أطلق بمؤتمر مع الوزيرين عبد الصّمد وحواط تجربةَ التعليم عن بعد عبر البث التليفزيوني والمنصات الرقمية، 25 أذار/ مارس 2020، موقع وزارة التربية والتعليم العالي، https://www.ministryinfo.gov.lb/45688

[145] مي أبو مغلي، مهى شعيب، "مركز الدراسات اللبنانية"، "التعليم في ظل الحجر الصحي أثناء جائحة كوفيد-19: خبرات المعلمين/ ات والطلاب والطالبات والأهالي، https://lebanesestudies.com/wp-content/uploads/2020/booklet-covid-06/Augarabic-FInal.pdf4-19

[146] فاتن الحاج، "خطة التربية للتعليم عن بعد: هروب إلى الأمام!"، جريدة "الأخبار"، 18/ 3/ 2020، https://bit.ly/496j387

[147] تضمنت المبادرة موارد تعليمية، وظائف مدرسية، أدوات تقييم، أدوات تخطيط وغيرها.

[148] مي أبو مغلي، مهى شعيب، مرجع سابق.

[149] المرجع السابق.

[150] فاتن الحاج، "خطة التربية للتعليم عن بعد"، مرجع سابق.

[151] مقرر جلسة مجلس الوزراء التي عقدت بتاريخ 19 أيار/ مايو 2020، http://www.pcm.gov.lb/Arabic/subpg.aspx?pageid=17543

[152] https://www.almarkazia.com/uploads/files/25c15dacbaea213206a216531344f0ad.pdf

[153] "وزير التربية يعلن بدء العام الدراسي 2021/2020 ابتداءً من الأسبوع الأخير من أيلول.. بشكل تدريجي"، "موقع إل بي سي"، 2020/8/19، https://bit.ly/3eCEbTj

[154] قرار رقم 440/ م/ 2020.

[155] قرار رقم 498/ م/ 2020.

تسديد الأقساط المدرسيّة.. وسرعان ما خفّضت (مدارس خاصة) معاشات أساتذتها، أو أوقفتها كليًّا، أو صرفت بعضها"،[156] "أمّا معلّمو التعليم الرسمي، فإن أجورهم لم تُحسم لكن قيمتها تدهورت".[157] وقد "بدا أنّ الإصرار على التعليم الحضوري يأتي خصوصًا من أصحاب المدارس الخاصة لتحصيل الأقساط".[158]وقد "ترك اليوم الدراسي الأول انطباعًا مريحًا".[159] في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر علّق الوزير "التعلم الحضوري حتى 11/30". لكن قبلها كان هناك إصرار على العودة إلى الصفوف فتمَّ "حصر إقفال المدارس بيد الوزير"[160] غير أن بعض المدارس والثانويات أقفلت بقرار من "المحافظ أو من طبيب القضاء".[161] وصف البعض "قرار العودة إلى التدريس بـ "غير المدروس"،[162]وهناك بلديات أعلنت "تمديد إقفال المؤسسات التعليمية، حتى 6 كانون الأول/ نوفمبر".[163]

بعد عطلتَي الميلاد ورأس السنة، وتزامنًا مع الارتفاع الكبير في أعداد المصابين[164] أقفلت المدارس حتى 31 كانون الثاني/ يناير. حينها، قرر الوزير تخفيض حصص التدريس في التعليم الرسمي عن بُعد، ما دفع الأساتذة المتعاقدين إلى الإضراب لأن "تقليص المناهج.. أضرّ باحتساب ساعاتهم"،[165] وطالبوا بـ "تصحيح الرواتب"،[166] ودفع المستحقات. وقد شهد العام الدراسي إضرابات متكررة لأساتذة في المرحلتين المتوسطة والثانوية، تحديدًا المتعاقدين. وشهد العام الدراسي أيضًا انقسامات في صفوف التعليم الثانوي الرسمي نفسه.[167]

---

[156] سوزان عبد الرضا أبو رجيلي، سهام حرب، "نحو مقاربة نقدية أخرى للواقع التربوي المأزوم في لبنان"، "مبادرة الإصلاح العربي"، 2020/8/20، https://bit.ly/yBawlI3

[157] المرجع السابق.

[158] فاتن الحاج، "عودة عرجاء إلى الصفوف: هل يرسل الأهل أولادهم اليوم"؟، جريدة "الأخبار"، 2020/10/12، https://bit.ly/zujaUf3

[159] فاتن الحاج، "اليوم الأول من العام الدراسي الحضوري: "أفضل من المتوقع"، جريدة "الأخبار"، 2020/10/13، https://bit.ly/sUhIbi3

[160] فاتن الحاج، "كورونا يحاصر المدارس: هل يجري التكتم على الإصابات"؟ جريدة "الأخبار"، 2020/10/19، https://bit.ly/c1O1kE3

[161] المرجع السابق.

[162] المرجع السابق.

[163] فاتن الحاج، "عودة المدارس: التعليم الرسمي الخاسر الأكبر"، جريدة "الأخبار"، 2020/11/30، https://bit.ly/j0BDZC3

[164] يوم 6 كانون الثاني/ يناير وصل عدد الإصابات إلى 4166 إصابة جديدة، وهو عدد كبير سُجّل خلال فترة الأعياد. غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث، تقرير يوم 2020/1/6 حول كوفيد-19، http://drm.pcm.gov.lb/Media/News/Daily-situation-report-2021-Jan-6.pdf.

[165] "تجمع مديري ومدارس وثانويات يدعم إضرابًا لنيل المعاقدين حقوقهم"، "Tarbiagate"، 2021/1/8، https://bit.ly/cgYt4E3

[166] "رابطة الأساسي هنأت بالفصح: الإضراب مستمر حتى تحقيق المطالب"، "Tarbiagate" 2021/4/4، https://bit.ly/sxM8Vw2

[167] للمزيد: فاتن الحاج، "كباش رابطة الثانوي والأساتذة حول الإضراب"، جريدة "الأخبار"، 2021/2/1، https://bit.ly/LfdJ3h3

خلال نيسان/ إبريل بدأ الوزير التسويق للعودة الآمنة إلى المدارس. وفي تلك الفترة كانت "حملة التلقيح تسير ببطء شديد رغم الوعود التي قُطعت مع انطلاقة الحملة بأن عدد الجرعات مؤمن".[168] ثم قرّر إجراء امتحانات الثانوية العامة معتمدًا آلية مواد إلزامية وأخرى اختيارية.[169] واعتبر البعض أن "الامتحانات الرسمية ستكون غير عادلة باعتبار أن نحو 60 في المئة من تلامذة الشهادات لم يتلقّوا أي تعليم هذا العام، ما سيكرس التفاوت الاجتماعي وطبقية التعليم".[170] ثم أعلن في 5 تموز/ يوليو "إلغاء الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة"[171] "قبل خمسة أيام من إجرائها، وكانت الساعات الثماني والأربعون التي سبقت قرار الإلغاء قد شهدت انسحابات كثيرة لرؤساء المراكز والمراقبين في الشهادة المتوسطة".[172]

منتصف شهر نيسان/ إبريل أعلن الوزير بدء العودة التدريجية للتعليم المدمج في التعليمين الرسمي والخاص "اعتبارًا من 21 نيسان/ إبريل".[173] غير أن قرار العودة لم يكن ميسّرًا وقد تم تأجيله غير مرّة في ظل اعتراضات واسعة من ممثلي الأساتذة والطلاب والأهالي ومقاطعة معلمين كثر.[174] "في التعليم الخاص، بدا القاسم المشترك الوحيد بين المدارس هو إجراء الامتحانات المدرسية النهائية حضوريًّا، في حين تُركت الحرية لكل مدرسة بأن تختار الطريقة التي تناسبها لإنهاء العام الدراسي".[175] وفي 18 أيار/ مايو، اليوم الأول للعودة إلى الصفوف في التعليم الرسمي، التزم "أكثر من 80% من المتعاقدين في التعليم الثانوي والأساسي مقاطعة التعليم الحضوري".[176]

وفي الأول من حزيران/ يونيو قرّر الوزير إنهاء "أعمال التدريس في المدارس والثانويات الرسمية والخاصة في مدة أقصاها 8 تموز/ يوليو".[177] وقد شهد العام الدراسي أيضًا معركة على مستوى العمل النقابي، إذ "خرج أساتذة ثانويون من عباءة رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي وأجندتها، واستجابوا لدعوة قوى نقابية معارضة.[178] بالطبع، كان لسير العملية التعليمية خلال العام الدراسي 2021/2020 أثر على تكريس اللامساواة وذلك على أكثر من صعيد؛ فمن جهة، تأثُّر نسبة وقيمة رواتب الأساتذة المتعاقدين في المدارس الرسمية (وهم الأكثرية) ثم إضرابهم خلّف آثارًا كبيرة وسلبية على العملية التعليمية للتلامذة في تلك المدارس مقابل وضع أفضل نسبيًّا لأقرانهم في القطاع الخاص، غير أن العالم ليس ورديًّا والوضع ليس أشفى حالًا بالنسبة إلى كثير من أساتذة القطاع الخاص، فالكثير من إدارات المدارس الخاصة لم ترضَ تقليص أرباحها وتحمّل جزءٍ من الخسارة في ظل الأوضاع الراهنة، وذلك بعد عقود من مراكمة أرباحها عبر موازنات ببنود وهمية سنعود إلى تفصيلها لاحقًا، فلم تعمد إلى تصحيح رواتب أساتذتها، بل إن بعضًا من تلك المدارس "اقتطعت نسبة من الرواتب أو نصفها أو توقفت عن دفعها كليًّا"[179]، ما حدا بنقابة المعلمين في تلك المدارس ، في أيار/ مايو 2020 إلى إمهال "المعنيين أسبوعًا واحدًا لوضع آلية واضحة لدفع رواتب المعلمين.. في أقصر مهلة زمنية ممكنة قبل اللجوء إلى التحرك الميداني".[180] ومن جهة ثانية، أحدثت حملة التلقيح تفاوتًا بسبب قدرة بعض المدارس الخاصة على تأمين اللقاحات على نفقتها لأساتذتها، مقابل تخبّط وبطء عملية التلقيح التي اعتمد عليها الأغلب الأعمّ من أساتذة القطاع الرسمي. باختصار، إن اللامساواة المقصودة هنا لا تتكرّس بين القطاع الرسمي بمكوّناته، من أساتذة وتلامذة وأهل من جهة، وبين القطاع الخاص ومكوّناته من جهة ثانية، بل بين "كارتل" مدارس خاصة تستفيد منه شريحة معينة مقتدرة وبين شرائح أخرى أقلّ

وفاتن الحاج، "القطاع العام في مواجهة الموازنة: الكرة في ملعب دياب"، جريدة "الأخبار"، 2021/2/3، https://bit.ly/DRhZRp3

[168] فاتن الحاج، "وزارة التربية تُنضج العودة إلى المدارس"، جريدة "الأخبار"، 2021/4/9، https://bit.ly/s30VCA2

[169] قرار رقم 112/ م/ 2021.

[170] فاتن الحاج، "لم تتجاوز النسبة في أحسن حالاتها 40%: عودة "رفع العتب" إلى المدارس، جريدة "الأخبار"، 2021/5/18 https://bit.ly/gKV53k3

[171] "وزير التربية يلغي امتحانات الشهادة المتوسطة"، "سفير الشمال"، 2021/7/5، https://safiralchamal.com/05/07/2021/209002/

[172] فاتن الحاج، "إلغاء الشهادة المتوسطة بغطاء من القوى السياسية"، جريدة "الاخبار"، 2021/7/6، https://bit.ly/jYKyEC3

[173] "المجذوب: العودة التدريجية للمدمج اعتبارًا من 21 نيسان وامتحانات الثانوية العامة في 26 تموز والمتوسطة مدرسية في 12 تموز"، موقع قناة "المنار"، 2021/4/15، https://www.almanar.com.lb/8091448

[174] فاتن الحاج، "عودة متعثرة إلى المدارس: المديرون في مواجهة المعلمين والأهالي"، جريدة "الأخبار"، 2021/5/17، https://bit.ly/R40nnL3

[175] المرجع السابق.

[176] فاتن الحاج، "لم تتجاوز النسبة في أحسن حالاتها 40%"، مرجع سابق.

[177] "إنهاء العام الدراسي... قرار جديد لوزير التربية"، "النهار"، 2021/6/1، https://bit.ly/fqby2z3

[178] للمزيد، فاتن الحاج، "لم تتجاوز النسبة في أحسن حالاتها 40%"، مرجع سابق.

[179] فاتن الحاج، "التلاميذ رهينة المدارس.. حتى دفع الأقساط!"، جريدة الأخبار، 2020/5/20، https://bit.ly/qTBseu3

[180] المرجع السابق.

اقتدارًا موزّعة بين القطاعين الرسمي والخاص، خصوصًا أن الكثير من اللبنانيين "أُجبر"، طوال عقود، على التوجه نحو قطاع التعليم الخاص بعد إهمال القطاع الرسمي للحصول على خدمة تعليمية أفضل.

لقد كانت تجربة التعليم عن بعد، ثم التعليم المدمج مثقلة بتحديات كبيرة وذلك أولًا، بسبب المشاكل البنيوية لقطاع التعليم وتحديدًا للقطاع الرسمي الذي لم يولَ اهتمامًا طوال عقود، وثانيًا، بسبب عدم الاستعداد المسبق لتلك التجربة. وقد أثرت هذه الحال بشكل خاص على الشرائح الأكثر فقرًا وعلى الأهل والمعلمين الذين يفتقدون المهارات التقنية. وإن كان يمكن تعيين أوجه نجاح للتجربة، فيمكن الحديث عن إيجابيات حول تجربة التعليم عن بعد ثم المدمج نفسها بما أنها التجربة الأولى من نوعها وكونها قد تصل إلى شرائح جديدة وتشكّل لها فرصة لتحصيل ما هو بالأساس حقّ لها، والتي من شأنها التأسيس لآلية أفضل مستقبلًا إذا ما تم العمل عليها وتطويرها بشكل فعّال. التجربة نفسها أتت متزامنة مع ظروف استثنائية ووضع اقتصادي ومالي ونقدي منهار ما أبرَزَ الكثير من المشاكل والعقبات سواء على صعيد الأساتذة والأجور، أو على صعيد البنى اللازمة لإتمام التعليم عن بعد، ولاحقًا التعليم المدمج، كشبكة الإنترنت والتيار الكهربائي والمحروقات، وكذلك التلامذة والأهل ما صعَّب سير العملية، فمسألة الأجور مثلًا ما زالت مشاكلها قائمة على الرغم من بعض الحلول والوعود التي طُرحت، الأمر الذي يضع عراقيل أمام سير العام الدراسي 2022/2021 نفسه.

ثانيًا: أزمة بنيوية تكرّس اللامساواة وإستراتيجيات لتسيير التعليم

قبل البدء في شرح الإستراتيجيات المعتمدة لتسيير عملية التعليم الذي من المفترض أن يكون حقًّا لا سلعة، يجب فهم الطبيعة البنيوية للنظام التعليمي في لبنان. إن أزمة التعليم في هذا البلد بنيوية وليست نتيجةً للجائحة، وقد كان للأخيرة، معطوفةً على أخطر أزمة مالية واقتصادية واجتماعية يعيشها لبنان في تاريخه الحديث ثم انفجار مرفأ بيروت، "الفضل في تظهير هذه الأزمة"،[181] وقد "طفحت إلى السطح نقاط ضعف (التعليم) الهيكلية عندما تحوّل إلى التدريس عن بُعد".[182]

[181] فاتن الحاج، "الفضل لكورونا في إظهار المشاكل البنيوية لأزمة التعليم: مشاريع الجهات المانحة تحمل أجندات لا تشبهنا"، جريدة "الأخبار"، 2020/10/24، https://bit.ly/SzT3Wx2

[182] سوزان عبد الرضا أبو رجيلي، مرجع سابق.

بعد الحرب الأهلية، شهد قطاع التعليم خصخصة كبيرة، ويمكن ملاحظة تضخّم عدد مدارس القطاع الخاص على حساب العامّ منذ سنة 1986 حتى اليوم،[183] مقابل تناقص عدد طلبة التعليم الرسمي.[184] وتُعتبر المدارس الخاصة غير ربحية، وبالتالي "معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية".[185] وهي تجني أرباحًا هائلة كونها غير ربحية، وتزخر موازناتها ببنود وهمية.[186] لقد كان التعليم "قبل الحرب أحد العوامل المشجعة على الحراك الاجتماعي للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد بعد عملية التسليع واسعة النطاق التي تعرض لها".[187]

انطلاقًا من هذا الواقع الذي تملك فيه المدارس الخاصة عمومًا فرصةً أكبر لتعويض غياب أو ضعف إستراتيجيات الدولة في جائحة مثل كورونا، يمكن الحديث عن الإستراتيجيات الآتية التي اتّخذتها الدولة لتسيير العملية التعليمية:

1. إستراتيجية التدريب:

على مستوى القطاع الرسمي، "خلال صيف 2020، ترقّب المجتمع اللبناني صدور خطة تربوية وطنية لإدارة الأزمات خلال 2021/2020.. غير أن جُل ما صدر كان مبادرات رسمية.. لا ترقى إلى مستوى الرؤية الإستراتيجية المتكاملة.. منها تدريب عدد من الفرقاء التربويين.. بالإضافة إلى عدد من مديري ومعلّمي القطاع الرسمي، على استخدام منصات وموارد تكنولوجية وعلى الإجراءات الوقائية من الأمراض الوبائية".[188] في المقابل، تصف جهاتٌ معنية التدريبَ بـ "الحملة الكبيرة"،[189] ملقيةً باللائمة على "الكثير من الأساتذة الذين يتقاعسون عن المشاركة"،[190] وواصفةً نتائج البرنامج بـ "الجيدة جدًّا"،[191] بينما يوضح في المقابل بعض الأساتذة أن "الوزارة كانت نظمت (مثلًا) دورة من ساعتين للأساتذة مجتمعين من دون تأمين إنترنت جيد في المدارس لمواكبتها.. وعلى رغم ذلك تجاوب معظم الأساتذة[192].

أما القطاع الخاص، فقد بدا أكثر قدرةً ومرونةً على مواجهة الأزمة، بالمقارنة مع الرسمي، مع تفاوت إمكانيات مدارسه نفسها (أي القطاع الخاص)، فقد تمّ في بعض المدارس "تحضير الأساتذة وتدريبهم على المنصات الإلكترونية للتعليم، وتم إرسال برامج تعليمية للأهل".[193] وهنا تتجلى بوضوح أزمة اللامساواة بين إمكانيات القطاعين الرسمي والخاص ونتائجها الكارثية على الأساتذة والأهل وتباعًا التلامذة، فتدريب الأساتذة على منصات خاصة وتسهيل مهمة التعليم عن بعد للأهل، في بعض المدارس الخاصة، يحمل آثارًا إيجابية على عملية التعليم عن بعد والنتائج المرجوَّة من التلامذة، في المقابل، يؤدي افتقار أساتذة القطاع الرسمي إلى آليات تسيير عملية التعليم عن بعد، ولو بحدها الأدنى، وغياب الأهل عن هذه العملية، إلى نتائج سلبية غير مرجوّة من التلامذة، الأمر الذي يكرّس اللامساواة على مستوى الحق في التحصيل العلمي بين تلامذة القطاعين.

---

[183] في إحصاء لـ "المركز التربوي للبحوث والإنماء" ازداد عدد المدارس الخاصة بين فترتَي 1971 (أربع سنوات قبل بدء الحرب الأهلية) و1985 (عشر سنوات على بدئها) و1986 وما بعدها من 237 إلى 377 مدرسة في القطاع الرسمي، بينما ازداد عدد مدارس القطاع الخاص غير المجاني بين الأعوام نفسها من 126 إلى 801 مدرسة. "المركز التربوي للبحوث والإنماء"، "النشرة الإحصائية للعام الدراسي 2020/2019"، https://www.crdp.org/sites/default/files/Stat_Nashra_Inside_06-2021_V_5_pdf0.

[184] للمزيد، فواز طرابلسي، "الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان"، دار الساقي، الطبعة الأولى 2016، ص 69- 70.

[185] نعمة نعمة، نفوذ سياسي وديني خارج الرقابة، كارتل المدارس: الأمر لنا!"، جريدة "الأخبار"، 2021/5/20، https://bit.ly/kxSgVa3

[186] للمزيد، المرجع السابق.

[187] فواز طرابلسي، مرجع سابق، ص71.

[188] سوزان عبد الرضا أبو رجيلي، سهام حرب، مرجع سابق.

[189] صهيب جوهر، "لبنان: نظام التعليم المدمج وتهديد مستقبل الطلاب"، موقع "درج"، 2020/12/30، https://daraj.com/63336/

[190] المرجع السابق.

[191] المرجع السابق.

[192] المرجع السابق.

[193] المرجع السابق.

2. إستراتيجية التعليم المدمج:

تحتلّ هذه الإستراتيجية التي تجمع بين التعليمَين الحضوري وعن بُعد المركزَ الأول من حيث أهمية الإستراتيجيات المتبعة خلال العام الماضي. من دون شك ساهم التعليم عن بُعد في الحدّ من أعداد الإصابات بكورونا، والتعليم المدمج في السيطرة عليها، ولكن على الرغم من الجهود المبذولة، لم يسِر التعليم المدمج باليسر والسهولة المطلوبَين، ويعود ذلك بالأصل إلى غياب الإمكانيات والخطط التحضيرية وضعف إمكانيات المدارس الرسمية تحديدًا، وضعف بنيتها التحتية القادرة على التعامل مع الظروف الاستثنائية. وقد أتى الوباء ليزيد من ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية على السكان والأهل والتلامذة، مع وجود تفاوت حادٍّ بين قدرات الطلاب في المدارس الرسمية وبعض أقرانهم في التعليم الخاص، ناهيك عن أزمة المحروقات والكهرباء وضعف الإنترنت وغلاء خدمته التي يعانيها لبنان.

3. إستراتيجية تقليص المناهج:

منتصف شهر نيسان/ إبريل، وقّع وزير التربية "قرارات التقليص النهائي للمناهج".[194] غير أنّ القرار دفع الأساتذة المتعاقدين في التعليم الرسمي إلى الإضراب لأن تقليص المناهج أضرَّ باحتساب ساعاتهم، التي انهارت قيمتها بالأصل بفعل الانهيار الاقتصادي وانهيار سعر صرف العملة. كما أحدث القرار جدلًا قانونيًّا "بين وزارة التربية والتفتيش التربوي في شأن صلاحية الوزير في تعديل مواد امتحانات الثانوية العامة"،[195] ونقاشًا حول "جدوى أن يُمتحن الطالب في ربع المنهاج فقط".[196] وكما ذكرنا سابقًا، لقد طالت اللامساواة الأساتذة أيضًا، وتحديدًا المتعاقدين في القطاع الرسمي الذين يفتقدون الكثير من التقديمات الاجتماعية، والكثير من أساتذة التعليم الخاص الذين خضعوا لابتزاز إدارات المدارس الخاص.

4. إستراتيجية إلغاء وتسيير الامتحانات:

ربطًا بالإستراتيجية السابقة، عمل المعنيون على تسيير الامتحانات الرسمية، فقرر الوزير إلغاء الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة قبل أيام قليلة من إجرائها. أما الامتحانات الثانوية التي تقرر إجراؤها فقد سبقها "إجراء فحوصات pcr للمرشحين.. كما أن تأمين المازوت بالسعر الرسمي ساهم بشكل أساسي في تسيير الاستحقاق،[197] لكن ذلك لم يلغِ انقطاع الكهرباء وبطء الإنترنت "ما جعل كاميرات المراقبة "الشغّالة" نظريًّا غير ذات جدوى في معظم المراكز".[198]

يحيلنا ما سبق، وبالاستناد إلى بنية النظام التعليمي التي تميل، وبقوة، إلى صالح القطاع الخاص، إلى أن بعض الإستراتيجيات الرسمية التي اتُّبعت لتسيير العملية التعليمية لم تكن موحّدة على صعيد الدولة ككل، فالقطاع الخاصّ مُنح حريةً أكبر لناحية تسيير أموره تعينه فيها الإمكانيات التي يملكها (على سبيل المثال الموارد المالية التي تتيح للمدارس الخاصة شراء مواد التعقيم وغيرها، أو الوضع المعيشي الذي يتيح لطفل في مدرسة خاصة باهظة القسط أن يشتري مادة البنزين للذهاب إلى مدرسته بينما زميله في الرسمي أو الخاص المجاني غير قادر على ذلك).

ثالثًا: البروتوكول الصحي في ظل أبنية مدرسية رديئة

بحسب الخطة الحكومية في حزيران/ يونيو 2020، هناك "ما يقرب من 80 ألف تلميذ (23%) يتعلمون في أبنية مدرسية رديئة النوعية في بعض الأقضية، ومن المتوقع وجود ضغط إضافي على التعليم الرسمي في هذه الأقضية"[199]، وهناك "364 مدرسة بأبنية سيئة"،[200] كما أنه لم يتم "تجهيز المدارس بعد للتكيف مع تدابير الصحة والسلامة".[201] خُصّص فريق عمل يضم ستة فرق[202] ووُضع

---

[194] المجذوب: العودة التدريجية للمدمج... مرجع سابق.

[195] فاتن الحاج، "الجدل حول امتحانات الثانوية العامة: من "يثقّل" المواد؟"، جريدة "الأخبار"، 2021/6/22، https://bit.ly/nO5liI3

[196] فاتن الحاج، "الأسرة التربوية تنسف خطة الوزارة: من سيعود إلى المدارس"؟ جريدة "الأخبار"، 2021/4/20، https://bit.ly/gqM3YM2

[197] فاتن الحاج، "امتحانات الثانوية العامة: أسئلة "الكل ينجح" والكاميرات (غير) شغالة"، جريدة "الأخبار"، 2021/7/27، https://bit.ly/8vQk7A3

[198] المرجع السابق.

[199] https://www.almarkazia.com/uploads/files/ad.pdf0f216531344a213206dacbaea15c25

[200] المرجع السابق.

[201] المرجع السابق.

مخطّط يتضمّن "دراسة تقييم الاحتياجات المتعلقة بإنشاء أبنية جديدة/ توسعة الأبنية.. تحديد الأولويات واحتياجات الصيانة للأبنية المدرسية أو إعادة التأهيل في المدارس ذات الأبنية السيئة.. تحديد احتياجات المدارس المتعلقة بالتجهيزات الإضافية اللازمة لاستيعاب العدد الإضافي من التلامذة، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكتب المدرسية والمواصلات".[203]

تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الواقع المزرى أساسًا للبنى التحتية للكثير من المدارس الرسمية والخاصة شبه المجانية، خصوصًا في الأطراف، أدّى انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب/ أغسطس 2020 إلى تدمير "أكثر من 160 مدرسة في بيروت، ما أثّر على 85 ألف طفل وشاب تقريبًا في سنّ الدراسة مسجلين في مدارس خاصة ورسمية وفي مدارس التعليم المهني والتقني".[204]

بعد عامٍ على الخطة الحكومية، أُنجز القليل. لم تتمّ صيانة المباني بالشكل الكافي ولا إنشاء مبانٍ جديدة، وفي هذا الإطار ذكر وزير التربية حينها طارق المجذوب في آب/ أغسطس 2021، أي بعد أكثر من عامٍ على إطلاق الخطة، أنه "تم ترميم ما يقارب الـ 70 مدرسة رسميّة".[205] وبحسب مصادر تربوية مطّلعة، قرار التعليم المدمج "لا يستند إلى أي دراسة تحاكي الواقع والتجهيزات في المدارس الرسمية تحديدًا، لأن وزارة الصحة لا تستطيع تأمين المستلزمات الصحية المعلن عنها"[206] في الخطة.

يختصر أحد أساتذة الثانويات الرسمية الأمر بالقول "تكمن المسألة في البناء المدرسي وقدرته على تطبيق إجراءات البروتوكول الصحي، والتقييم يكون إيجابيًّا عندما تكون الصفوف كبيرة ونموذجيّة.. إضافةً إلى صندوق ممتلئ قادر على تأمين الاحتياجات، وقد وصلتنا كما كل المدارس من مديرية الإرشاد والتوجيه مواد وتعقيم وكمامات وُزِّعت على التلامذة والمعلمين".[207] وهناك بعض المدارس الخاصة التي تملك إمكانيات تطبيق البروتوكول الصحي بكل سهولة، نظرًا إلى إمكانياتها المادية وجهوزية أبنيتها. صحيح أنّ الدولة والجهات المانحة قدّمت بعض المواد والمستلزمات إلا أنها لم تستطع سدّ فجوة ما تفتقر إليه تلك المدارس، وما يفتقر إليه تلامذتها.

ومع الأخذ بعين الاعتبار وجود أزمة خانقة تتضاعف يومًا بعد يوم في المحروقات والكهرباء ثم الاتصال بالإنترنت، بيّنت الجائحة والتعليم عن بُعد، والمدمجُ كذلك، الفجوة الهائلة والساحقة بين الطبقات الاجتماعية والمناطق القادرة، إلى حدٍّ ما، على تأمين مستلزمات التعليم عن بُعد وبين غير القادرة على ذلك. والفجوة البنيوية كذلك بين قطاعَي التعليم الرسمي والخاص، فـ"مع أنّه ليس هناك موارد رقمية للمناهج، استطاعت بعض المدارس الخاصة وضع العملية على السكة وإشراك جميع التلامذة منذ اليوم الأول للإقفال من خلال تطبيقات مثل google classroom وMoodle وDoodle وtims"،[208] بينما كانت المدارس الرسمية تتخبّط لتأمين استمرارية التعليم عن بعد لإتمام العام الدراسي، الأمر الذي من شأنه تقويض العناصر الأساسية لإمكانية الالتحاق بالتعليم وهي: عدم التمييز، وإمكانية الالتحاق المادي، وإمكانية الالتحاق من الناحية الاقتصادية. الجدير بالذكر أن "المركز التربوي للبحوث والإنماء" ووزارة التربية أطلقا منصّة التعلّم الرقمي[209] DLI التي "تتضمّن دروسًا وموارد رقميّة تفاعليّة وتوفّر بيئة متطوّرة للتعلّم الرقمي اللامتزامن"، وأصدرا الدليل الصحي للمؤسّسات التعليميّة حول الإجراءات الوقائيّة لمنع انتقال وانتشار فيروس سارس-كوف-2[210].

---

[202] المديرية العامة للتربية، مديرية التعليم الثانوي، مديرية التعليم الابتدائي، جهاز الإرشاد والتوجيه دائرة المشاريع والبرامج، موظف نظام المعلوماتية الجغرافيGIS officer، لجنة الكتب المدرسية.

[203] https://www.almarkazia.com/uploads/files/ad.pdf0f216531344a213206dacbaea15c25

[204] "اليونيسيف: بعد سنة على انفجار مرفأ بيروت، معظم العائلات المتضررة لا تزال بحاجة للدعم"، "أخبار الأمم المتحدة"، 2021/8/3، https://news.un.org/ar/story/2021/08/1080652

[205] "الوزير مجذوب أطلق في مؤتمر صحافي متطلبات العودة إلى الدراسة معدّدًا ما أنجزته الوزارة والتنسيق مع الدولة والجهات المانحة لحل الأمور المالية العالقة"، موقع وزارة التربية، 2021/8/23، https://www.mehe.gov.lb/ar/Activities/News/Details?ItemId=2112

[206] صهيب جوهر، مرجع سابق.

[207] فاتن الحاج، "التعليم عن بعد في زمن ال "كورونا": المدرسة الرسمية الحلقة الأضعف"، مرجع سابق.

[208] المرجع السابق.

[209] https://dl.crdp.org/

[210] https://bit.ly/2Vjtb84

رابعًا: إجراءات دعم غير كافية وتكريس للامساواة

من بين إجراءات الدعم التي تمّ اتخاذها لتسيير عملية التعليم عن بعد بحسب ما ذكر وزير التربية آنذاك: "تأمين ما ينقصنا من حواسيب محمولة لنُغطي جميع غرف صفوف مدارسنا الرسمية، وسَنَسْتلمها خلال الأسابيع القادمة... أمّنّا، بالتعاون مع GIZ الألمانية، 60000 تابلت للتلامذة، بالإضافة إلى بعض المشاريع الأخرى لدعم التلامذة، سنُعلِن تفاصيلها عند استلام المعدات".[211] وعلى الرغم من الوعود، "ظلّ توفّر الهواتف الذكية أو الأجهزة اللوحية أو أجهزة الكمبيوتر عقبة أمام الشرائح ذات الدخل المحدود، أو الأسر التي لديها أكثر من طفل في المدرسة"،[212] "ولم تؤمّن (الوزارة) حدًّا أدنى من التجهيزات أو الدعم المادي للمتعلمين الأقل يسرًا، مثل تأمين إنترنت مجاني أو أجهزة كمبيوتر، ممّا عمَّق الهوَّة الاجتماعية- الاقتصادية على صعيد إتاحة التعلم عن بعد كحقٍّ من حقوق المتعلّم اللبناني، أيًّا كان، لا سيما في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها اللبنانيون منذ أكثر من سنة".[213]

وكانت ظهرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، فضيحة "ملف الحواسيب في وزارة التربية، وهي عبارة عن نحو 8000 حاسوب هبة مقدمة من "اليونيسيف" والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، منذ نحو سنتين للمدارس الرسمية، لكن الوزارة لم تتسلمها".[214] وكانت هناك مبادرات من الأمم المتحدة كتسليم "أجهزة كمبيوتر محمولة وأجهزة كمبيوتر مكتبية (إلى ثانويتين) **وهي هبة من شركة Unilever من خلال اليونيسكو، كجزء من التحالف العالمي للتعليم ومبادرة "لبيروت" الرائدة".**[215]

وفي آب 2021، عدّد وزير التربية "ما تمّ تأمينه"، والمرتبط بعملية التعليم عن بعد والذي من شأنه مساعدة الأهل في ظل هذه الظروف الصعبة، ومنه "ما يلزم من قرطاسية، وفي شكل مجاني، لتلامذة الحلقتين الأولى والثانية للتعليم الرسمي.. تأمين أموال من الجهات المانحة للمصاريف التشغيلية للمدارس والثانويات والمعاهد الرسميّة.. وتغطية كلفة صناديق المدارس وصناديق مجلس الأهل. تأمين الأموال لإشراك المدارس الرسميّة كافة بشبكة الإنترنت. تأمين سلف خاصّة باللوازم (من ورق وغيرها) للمدارس الرسميّة. تأمين منح للمدارس والثانويات الرسميّة، مرتبطة بمشروع التطوير المدرسي... ترميم ما يقارب الـ 70 مدرسة رسميّة. بدء وصول هبة الـ60 ألف تابلت للمدارس الرسمية إلى المطار... التنسيق مع وزارة الاقتصاد بشأن احتساب سعر الكتاب المدرسي المطبوع محلّيًّا، 55% من سعره بدولار السوق و45% على سعر 1500 ليرة".[216]

من جهة أخرى، ذكر وزير التربية أن الحكومة أقرّت "مشروع قانون يرمي إلى تخصيص مبلغ خمس مئة مليار ليرة لبنانية من أجل دعم الشؤون التربوية بما فيها المساهمة في أقساط التلامذة اللبنانيين في المدارس الخاصة غير المجانية عن العام الدراسي 2020/2019، ودعم صناديق المدارس والثانويات والمعاهد الرسمية، وأحيل مشروع القانون المعجل إلى مجلس النواب.. وأحيل من لجنة التربية الوطنية والتعليم العالي والثقافة إلى الهيئة العامة في 20 تموز 2020".[217]

وفي صيف 2021، أصدر وزير التربية قرارًا حمل الرقم 338 نصَّ على إنشاء "مدرسة صيفية في الثانويات والمدارس الرسميةللعام الدراسي 2021/2020.. وتستمر إلى غاية بدء العام الدراسي 2022/2021".[218]

على الرغم من بعض الجهود المبذولة، غير أن الإجراءات التي اتّخذت أتت قاصرة عن تلبية احتياجات التلامذة وأهاليهم وكذلك الأساتذة خصوصًا الذين ينتمون إلى الأسر الأكثر فقرًا، وذلك لتسيير عمليّتي التعليم المدمج والتعليم عن بعد. وقد أفرزت الإجراءات

---

[211] "المجذوب: العودة التدريجية للمدمج اعتبارًا من 21 نيسان"، مرجع سابق.

[212] مي أبو مغلي، مهى شعيب، مرجع سابق.

[213] سوزان عبد الرضا أبو رجيلي، سهام حرب، مرجع سابق.

[214] "فضيحة حواسيب التربية: هذه تفاصيلها فهل يكتمل التحقيق"؟ "موقع الكتائب"، 2020/11/2، https://bit.ly/wQ4hBx3

[215] "في بيروت، تبرّعٌ بأجهزة كمبيوتر لمساندة مدرستين"، موقع "اليونيسكو"، 2021/5/6، https://ar.unesco.org/news/fy-byrwt-tbrwun-bjhz-kmbywtr-lmsnd-mdrstyn

[216] "الوزير مجذوب أطلق في مؤتمر صحافي متطلبات العودة إلى الدراسة"، مرجع سابق.

[217] "المجذوب: العودة التدريجية للمدمج اعتبارًا من 21 نيسان، مرجع سابق.

[218] "إنشاء مدرسة صيفية في الثانويات والمدارس الرسمية"، جريدة "الأخبار"، 2021/7/16، https://bit.ly/YCN3WQ2

والوعود الكثير من التساؤلات، خصوصًا من بعض الأساتذة الذين اعتبروا أنه "لا يمكن تسيير المدارس بصناديق خاوية أو صناديق حجزت أموالها في المصارف، وليس واضحًا للمديرين ما الذي جرى حقيقة بالنسبة إلى المصاريف التشغيلية التي قال الوزير إنه أمّن لها أموالًا من الجهات المانحة".219 وهل القرطاسية تعني تلامذة الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي فقط.220 أما بالنسبة إلى المدرسة الصيفية، فأظهرت في البداية "أعمال التسجيل إقبالًا خجولًا في المدارس المتوسطة والابتدائية، ومقاطعة في الثانويات الرسمية. لم يُغرِ أغلبية المعلمين تخصيص مبلغ 20 ألف ليرة (ما يعادل اليوم أقل من دولار واحد في السوق السوداء) مقابل الحصة التعليمية ".[221] وقد ذكر الوزير أواخر شهر آب/ أغسطس أنّ عدد المدارس التي التحقت بالمدرسة الصيفية بلغ "نحو 300 مدرسة (ابتدائية) وثانوية رسمية".[222]

أما فيما يخص مشروع القانون لتأمين 500 مليار ليرة، فقد أقرّه مجلس النواب في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 بعد تأخّر عامين. و"القانون يُفترض أن يستفيد منه كل تلميذ غير ممنوح من جهة ضامنة. بمبلغ يوازي 900 ألف ليرة، وأن تقتطع المساهمة من قيمة القسط المترتب على وليّ الأمر. لكن تأخير إقرار القانون الذي يغطي المساهمة في جزء من أقساط التلامذة في المدارس الخاصة عن العام الدراسي (2020/2019)، أي منذ سنتين، أحدث التباسًا وترك أسئلة كثيرة بشأن كيفية صرفها، ومنها: هل يقتطع المبلغ من قسط التلميذ في العام الدراسي الحالي، لا سيما إذا كان دفع القسط كاملًا خلال العام المحدد في القانون، وماذا لو انتقل التلميذ إلى مدرسة أخرى؟ والمبلغ الذي يوازي 25 مليون دولار سيؤخذ من المنحة الدولية لمساعدة التربية في زمن كورونا".[223]

هل هناك مؤشرات لاستفادة التلامذة مستقبلًا من هذه الإجراءات؟ خصوصًا لناحية تسيير عملية التعليم المدمج أو التعليم عن بُعد، مع المجهول الذي يخلّفه وباء كورونا؟ لا شيء يشي بذلك، خصوصًا في ظل غياب أي خطط من الحكومة الجديدة، أو برامج قادرة على الوقوف إلى جانب الشرائح الاجتماعية الأكثر تضررًا، غير أنّ وزير التربية (في الحكومة السابقة) استعرض "ما هو في طريق التأمين أو ما تلقّينا وعودًا بخصوصه، وهي: تأمين آلية للدفع الشهري للمتعاقدين، والعمل مع الجهات المانحة على توفير مبلغ يدعم حضور المعلمين إلى المدارس الرسمية، والعمل على تنفيذ مشروع دعم العائلات الفقيرة- شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك بالتنسيق مع رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية، والعمل على تأمين الكتاب المدرسي الوطني للمدارس الخاصة، في شكل مجاني"،[224] علمًا أنّ أغلب الأهل غير القادرين على شراء الكتب باتوا يعتمدون آلية الاستعارة، "(ودعم الأهل عبر) إقرار مشروع الدعم المالي لكل طالب في لبنان (على غرار مشروع المليون ليرة المُقرّ سابقًا لكلّ مُتعلّم والذي لم يرَ النور لأسباب باتت شبه معلومة)، وتأمين الشفافية المالية والتقشف في موازنات المدارس الخاصة"،[225] ويمكن بسهولة زجّ الوعد الأخير في خانة الوعود الشعبوية نظرًا إلى سيطرة كارتل المدارس الخاصة التي تدّعي أنها لا تتوخّى الربح على مفاصل قرارات الوزارة بغية تحقيق أرباح خيالية على حساب المدارس الرسمية.

---

[219] فاتن الحاج، "وزير التربية: عام دراسي في الهواء"، جريدة "الأخبار"، 2021/8/24، https://bit.ly/kTB1Yu2

[220] المرجع السابق.

[221] فاتن الحاج، "المدرسة الصيفية تسير بمن حضر"، جريدة "الأخبار"، 2021/8/9، https://bit.ly/Fw6mzQ3

[222] "الوزير مجذوب أطلق في مؤتمر صحافي"، مرجع سابق.

[223] فاتن الحاج، "قانون الـ 500 مليار "زمط" في المجلس... فهل يُضبط في الوزارة؟"، جريدة الأخبار، 2021/10/19، https://bit.ly/fz8ddw3

[224] "الوزير مجذوب أطلق في مؤتمر صحافي"، مرجع سابق.

[225] المرجع السابق.

خامسًا: برلمان في خدمة القطاع الخاص وبلديات مقيّدة

خلال الفترة التي تغطّيها الدراسة، لم يلعب البرلمان دورًا يُذكر فيما يخص توفير الدعم للتلامذة خلال الجائحة، وقد اقتصر جهده على عمل اللجان، وتحديدًا "لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة" التي أكثرت من الاجتماعات والدعوات "إلى التعاون بين وزارة التربية والاتصالات من ناحية تخفيض كلفة الإنترنت على الطلاب في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، وأعربت عن استعدادها للمساعدة من ناحية إصدار التشريعات اللازمة"،[226] الأمر الذي لم يحصل.

لقد بدا أنّ عمل مجلس النواب يصبّ في خدمة مصلحة المدارس الخاصة، فـ"اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي إلى إلزام الصناديق والمؤسسات بتسديد المنح التعليمية مباشرة إلى المدارس المعنية، الذي قدّمته النائبة بهية الحريري في حزيران الماضي (2020)، قفز فجأة إلى البند رقم 26 من جدول أعمال الهيئة العامة لمجلس النواب".[227] أما الاقتراح الثاني الذي أُدرج في البند 28 فيرمي إلى "فتح اعتماد إضافي بقيمة 300 مليار ليرة لبنانية في موازنة عام 2020 لدعم المدارس الخاصة المتعثرة"،[228] (ردّ مجلس النواب اقتراح قانون دعم المدارس الخاصة والرسمية بمبلغ 300 مليار لمزيد من الدرس).[229] ثم أعلن وزير التربية عن تقديم منحة مالية لتلامذة المدارس الرسمية والخاصة بقيمة مليون ليرة،[230] وقد ذكرنا سابقًا ما يتعلّق بقانون الـ500 مليار ليرة (في تاريخ كتابة الورقة كانت قد تشكلت حكومة برئاسة نجيب ميقاتي). وقد "وافقت اللجان على المشروع المقدم سابقًا من النائبة الحريري، ويتضمن تخصيص 300 مليار (200 مليار ليرة للتعليم الخاص و100 مليار ليرة للتعليم الرسمي)، من ضمن اعتماد الـ 1200 مليار التي أُقرّت سابقًا في الهيئة العامة لمواجهة أزمة كورونا. بالنسبة إلى المدارس الخاصة، يُنتظر أن تذهب المساعدة المالية إلى أهالي التلامذة المحتاجين ليدفعوها أقساطًا للمدارس المتعثرة التي تدفعها بدورها رواتب للمعلمين. لكن ما هي المعايير التي سيجري على أساسها اختيار العائلات المحتاجة؟ وكيف يمكن التأكد من أن المدرسة الخاصة متعثرة فعلًا؟ وهل ستطلب الدولة من المدرسة أن تبرز قطع الحساب مثلاً؟".[231] كل هذا بالطبع من شأنه تكريس اللامساواة التي تعزّزها فكرة المساعدات المالية والعينية، والتي غالبًا ما تكون غير واضحة الآلية، بهدف الحفاظ على مصالح إدارات المدارس الخاصة وتكريس سطوتها. هذا بالإضافة إلى أن الدراسة لم تلحظ أن البرلمان لعب دورًا في سن التشريعات لتحسين عملية التعليم عن بعد.

على مستوى البلديات، عمومًا إن "غموض النص القانوني، وعدم إلزام البلديات المساهمة في دعم المدارس والثانويات الرسمية، يتيحان لرؤسائها الاستنسابية، إما لأسباب مالية أو لأسباب سياسية، وحتى شخصية".[232]

هذا الواقع في الاستنسابية وغياب الشفافية جعل من الصعب للبلديات أن تمارس دورًا كبيرًا ورائدًا على مستوى توفير الدعم والمساعدات، غير أن ذلك لا يعني أن بعض البلديات لم يقدم مساعدات مالية وعينية، كبلدية الغبيري على سبيل المثال التي وزّعت "مساعدات مالية على أولياء أمور طلاب المدارس الرسمية ضمن نطاق البلدة"،[233] والتي يمكن أن تكون معِينة، ولو بالحد الأدنى، على تسهيل عملية التعليم عن بعد، سواء من خلال شراء أجهزة إلكترونية خاصة بالعملية أو الاشتراك في خدمة المولدات الكهربائية وغيرها. واتحاد بلديات جبل عامل، الذي وضع خطة تربوية في إطار متابعة العام الدراسي المقبل، والذي تابع للعام

---

[226] "لجنة التربية الوطنية والتعليم العالي والثقافة اطلعت على مدى جهوزية وزارة الاتصالات من ناحية تأمين البنية التحتية اللازمة للتعلم عن بعد ودعت إلى التعاون لخفض كلفة الانترنت"، مجلس النواب، 2020/10/14، https://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails.aspx?Id=30454

[227] فاتن الحاج، "كارتل المدارس يفرض أجندته على البرلمان: مجلس النواب "معجوق" بدعم التعليم الخاص!"، جريدة "الأخبار"، 2020/9/29، https://al-akhbar.com/Community/294463

[228] المرجع السابق.

[229] محمد علوش، مليون ليرة لكل تلميذ لشراء الكتب والقرطاسية والأهالي بين مرحّب ومشكّك، "أحوال"، 2020/10/4، https://ahwal.media/archives/5315

[230] فاتن الحاج، "منحة المليون للتلاميذ... ستُدفع... لن تُدفع!"، جريدة "الأخبار"، 2020/10/6، https://al-akhbar.com/Community/294773

[231] المرجع السابق.

[232] "البلديات لا تساعد المدارس الرسمية"، "بوابة لبنان للتنمية والمعرفة"، 2015/10/8، https://lkdg.org/node/14165

[233] "بلدية الغبيري: انطلاق توزيع المساعدات المالية لأهالي طلاب المدارس الرسمية غدًا"، "الوكالة الوطنية للإعلام"، 2020/4/20، https://bit.ly/l5tMNN3

الدراسي المقبل "تقديم المواد الأساسية التشغيلية (ورق للطباعة، أقلام، محابر...) للمدارس الابتدائية الرسمية في[234] عدد من البلدات وغيرها من الأمثلة.

وبعيدًا من أي ملاحظات مرتبطة بأداء البلديات والفساد المستشري فيها أو مستحقاتها العالقة لدى الدولة وغيرها من النقاط الجديرة بالدراسة، فبشكل عام، ونظرًا إلى الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه البلديات في أزمة مثل وباء كورونا، فإنَّ الإمكانيات المالية للبلديات في الريف أقل من تلك التي تملكها بلديات العاصمة والجوار، الأمر الذي قد يؤثر على الخدمات التي تقدّمها وتاليًا يحمل أثرًا على مستوى تكريس اللامساواة بين الريف والحضر، ما يحيلنا إلى النقطة السادسة.

سادسًا: التعليم عن بعد في الريف: ضعف التجهيزات وتسرب مدرسي كبير

"الإنترنت بطيء جدًّا والكهرباء تنقطع باستمرار. ولدينا جهاز لابتوب واحد أتشاركه مع إخوتي وبالتالي أضطرّ أحيانًا إلى التغيّب عن بعض الصفوف، فيقوم الأساتذة بتوبيخي".[235] هكذا يصف أحد طلاب صف العاشر الأساسي في محافظة عكار يومياته مع التعليم عن بُعد. ومحافظة عكار، في شمال لبنان، واحدة من أفقر المناطق اللبنانية التي تغيب عنها الدولة وخدماتها، فيتأثر أهلها وطلابها وأساتذتها أيّما تأثر بالأزمات، كجائحة كورونا.

صحيح أن للتعليم أثرًا إيجابيًّا على التلامذة في الأرياف كونه يخفّض حاجة التلامذة الذين يسكنون في مناطق بعيدة من الذهاب حضوريًّا إلى مدارسهم، ما سيزيل عن كاهل من يسكن مناطق تبعد عن مدرسته أعباء تكلفة النقل، وصحيح أنه قد يوفّر فرصة لشرائح لم تحصل سابقًا على حقها في التعليم، ولكن مع غياب الوسائل اللازمة لمتابعة العملية ومع الوضع الاقتصادي المتدهور الذي تعاني منه تلك الشرائح أكثر من غيرها يصبح من الصعب التغاضي عن الأثر السلبي الذي يتركه التعليم عن بعد على هؤلاء.

وبسبب عدم توفّر الوسائل اللازمة لعملية التعلم عن بعد، انقطاع الكهرباء والإنترنت وعدم القدرة على تأمين أجهزة إلكترونية، والحاجة إلى العمل لتأمين لقمة العيش مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية بشكل حادّ، وجد الكثير من تلامذة الريف أنفسهم، خصوصًا في العائلات الفقيرة الفلاحية أو الحرفية، ينقطعون عن حصص التعليم عن بعد ويتوجّهون نحو العمل. "وقد فاقم جهل الأهل أو فقرهم"[236] وغياب العدالة "من هذه الظاهرة".[237]

وحتى مع عودة التعليم المدمج في 18 أيار/ مايو و"تفاوت الالتزام بالحضور بين مدرسة رسمية وأخرى وداخل المدرسة الواحدة. لم تتجاوز النسبة في أحسن حالاتها 40 في المئة إلا في ثانويات أو مدارس في القرى تضم تلامذة من القرية نفسها ويرتادونها سيرًا على الأقدام".[238] مثلًا، "في إحدى المدارس، في قضاء صيدا، حضر كل الأساتذة وغاب كل الطلاب الـ 600، وفي إحدى مدارس الهرمل لم يزِد الحضور على طالبين من أصل 20 في الصف، وفي ثانوية مرجعيون حضر 37 طالبًا من أصل 200. والأهم أن الطلاب المنقطعين قسرًا عن التعليم الحضوري محرومون من التعليم عن بعد، إلا في بعض المدارس التي يوافق مديروها على تسجيل الدروس وإرسالها عبر "واتس آب" أو بواسطة منصة تيمز".[239] وما هذه الأرقام سوى مؤشّر على الحال الصعب الذي وصلت إليه تلك المناطق، والتي تغيب عن أغلب مدارسها الخدمات بحيث أصبح تلامذتها غير قادرين، لشتى الأسباب، على الالتحاق بالتعليم، ما ينبّئ بكارثة تربوية مقبلة على تلك الأجيال وزيادة الشرخ الاجتماعي.

---

[234] "اتحاد بلديات جبل عامل تابع تقديم المواد الأساسية التشغيلية للمدارس في عدد من البلدات"، موقع "المنار"، 2021/9/16، https://almanar.com.lb/8709274

[235] صهيب جوهر، مرجع سابق.

[236] المرجع السابق.

[237] المرجع السابق.

[238] فاتن الحاج، "لم تتجاوز النسبة في أحسن حالاتها 40%"، مرجع سابق.

[239] فاتن الحاج، "التعليم الحضوري: تقطيع وقت حتى الامتحانات"، جريدة "الأخبار"، 2021/6/2، https://bit.ly/55CK0k3

سابعًا: كيف يؤدي التعليم عن بعد إلى الزواج المبكر لدى الفتيات؟

تربط "منظمة إنقاذ الطفل" في لبنان Save the children بين "انتشار جائحة كورونا وتزايد الزواج المبكر في لبنان، موضحةً أن التعليم عن بعد، الذي يجد الكثير من الأطفال في لبنان صعوبة في متابعته، دفع إلى تسرّب الكثير من الفتيات من المدرسة، ناقلةً عن مجموعة من الفتيات أنّهنّ أُجبرن على الزواج بعد ترك المدرسة الثانوية".[240] وفي تقرير للمنظمة حول تأثير كورونا على الزواج المبكر، يظهر أن "كورونا يهدد بتزويج عشرة ملايين فتاة خلال السنوات العشر المقبلة" حول العالم،[241] فأزمة كورونا "تساهم في زيادة خطر زواج الأطفال نتيجة إغلاق المدارس ما يضاعف خطر العنف، وحمل المراهقات، وانعدام الأمن الغذائي والاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أنه وللمرة الأولى منذ 30 سنة تكون الفتيات أكثر عرضة، وليس أقل عرضة، لخطر زواج الأطفال، وسيتبع ذلك ارتفاع حادّ في حالات حمل المراهقات شديدة الخطورة".[242] وفي الإطار نفسه، ترى منظمة "بلان إنترناشونال" أن "إغلاق المدارس بسبب كورونا يمكن أن يزيد من احتمال إجبار الأطفال على الزواج بمعدل 25%".[243]

ويستقبل لبنان أكثر من مليون ونصف لاجئ سوري. ويؤثر الوباء بالطبع على الفتيات اللاجئات السوريات في مخيمات اللاجئين وذلك "بسبب إغلاق برامج التعليم (بالنسبة إليهنّ) في 15 أذار/ مارس (2020) ... وإن المشكلة الكبرى (أيضًا) تكمن في زواج القاصرين، أكثر بكثير مما يحدث مع اللبنانيين. لا يزال الأمر مشكلة كبيرة بالنسبة إلى جميع هؤلاء الأطفال لمواصلة تعليمهم- إذ أن 63% منهم (خارج) المدرسة"[244]. وكانت منظمة "اليونيسيف" ذكرت في تقرير أنه بين عامَي 2015 و2016، أي قبل الجائحة، "كانت معدلات الزواج المبكر مرتفعة بشكل أساسي في مجتمعات اللاجئين/ات، إذ أظهر التحقيق أن حوالي 12٪ من اللاجئات الفلسطينيات في لبنان، و25٪ من اللاجئات الفلسطينيات من سوريا، تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة".[245] كما ذكر التقرير أن "تزويج الأطفال بات الآن يتزايد خارج نطاق اللاجئين/ ات".[246]

وفي ظل الجائحة، واصل "بعض المنظمات غير الحكومية عملها من خلال التعليم عبر الإنترنت (للاجئين)، لكن هذا ينطوي على العديد من المشكلات: أولًا، لا يمتلك جميع أولياء الأمور والأطفال هواتف محمولة.. (ثانيًا) عدم توفّر المال لشحن هواتفهم المحمولة ودفع ثمن خدمة الإنترنت. ثالثًا، ليس من السهل على الطفل البقاء لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات على الهاتف - لأنه بحاجة إلى الكهرباء.. علاوة على ذلك، تفضل العائلات، في المخيمات، أن يواصل الأولاد دراستهم. إذ لا تمثل الفتيات أولوية لتلك الأسر".[247]

باختصار، تؤثر جائحة كورونا والتعليم عن بعد بشكل مباشر على الفتيات وذلك من خلال:

1. تسرّبهنّ من المدارس وارتفاع نسب الزواج المبكر.
2. تضاعف خطر العنف عليهنّ.
3. حمل المراهقات ما قد يؤدي أحيانًا كثيرة إلى الوفاة.
4. انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي.
5. تفضيل العائلات في مخيمات اللاجئين متابعة تعليم أبنائهم الذكور على الإناث.

---

[240] "الزواج المبكر في لبنان إلى تزايد في ظل الأزمة وكورونا وغياب القانون الموحد للأحوال الشخصية"، "بوابة تمكين النساء اقتصاديًّا"، 2021/2/18، https://bit.ly/AhJZLC3

[241] المرجع السابق.

[242] Szabo Gabrielle, Edward Jess، "التقرير العالمي للفتيات 2020: أثر جائحة كورونا على إحراز التقدم"، Save the Children، 2020، https://resourcecentre.savethechildren.net/node/18201/pdf/global_girlhood_report_summary_arabic.pdf

[243] "الزواج المبكر في لبنان.."، مرجع سابق.

[244] جبين بهاتي، "شبح التسرب من المدارس والزواج المبكر يطارد الفتيات السوريات اللاجئات في لبنان"، "الفنار للإعلام"، 2020/11/24، https://bit.ly/quoC4z3

[245] "الزواج المبكر في لبنان.."، مرجع سابق.

[246] المرجع السابق.

[247] جبين بهاتي، مرجع سابق.

ثامنًا: الطبقات الأفقر: أكثر المتضررين

لقد كان للجائحة أثر كبير على الطبقات الأشد فقرًا، الذين منهم من فقد وظيفته أو اضطر إلى التوقف عن مزاولة عمله اليومي. وكما أن للتعليم عن بُعد فوائد وإيجابيات، فإن له سلبيات أكثر ما تنعكس على الشرائح غير القادرة على مجاراة التكنولوجيا التي يتطلّبها أو المعدات أو حتى السكان الذين يكونون غير قادرين على الوصول إلى البنى التحتية التي تتطلبّها العملية برمّتها. ويمكن القول إن "التفاوت البنيوي بين القطاعين الرسمي والخاص ساهم في تعميق الفجوة بين المدارس والمتعلّمين في زمن التعليم عن بعد[248]. وفي لبنان تُرك المعلمون والآباء والمتعلّمون على حد سواء بمفردهم لشق طريقهم خلال عام دراسي صعب. وقد أثّر هذا سلبًا بشكل خاص على شرائح المجتمع الأشد فقرًا".[249] وأتى انفجار 4 آب ليزيد الطين بلة.

يمكن اختصار أبرز آثار التعليم عن بعد على الفئات الأشد فقرًا في لبنان على الشكل الآتي:

1. صعوبة الوضع الاقتصادي جعل من أولوية العائلات "العمل والحصول على مدخول لدعم العائلة وذلك على حساب قضاء الوقت اللازم لدعم تعليم الأطفال في المنزل".[250]
2. صعوبة تأمين الأجهزة الخاصة بالتعليم عن بعد (هاتف محمول، لابتوب، تابلت)، خصوصًا إذا كان في العائلة أكثر من طفل. ويزيد الأمر صعوبة انهيار سعر الصرف وتضخّم الأسعار ما يجعل من شبه المستحيل شراء هذه الأجهزة لعائلة ذات دخل محدود.
3. مع الأزمة الاقتصادية الخانقة، شهدت المدارس الخاصة نزوحًا كبيرًا إلى المدارس الرسمية، ما يزيد الضغط عليها ويقلّل فرص الفئات الأكثر فقرًا، التي عادةً ما تلجأ إلى هذه المدارس، في الحصول على تعليمٍ متساوٍ على مستوى الجودة والنوعية مع المدارس الخاصة التي كانت قادرة إلى حدٍّ كبير بالمقارنة مع الرسمية تطوير برامج ومنصات تعليمية لمواصلة التعليم، فهذه "تملك الموارد المالية لبناء مثل هذه البرامج وتدريب المعلمين/ ات على عكس المدارس الرسمية".[251] وفي استبيان أجراه "مركز الدراسات اللبنانية" أشار معظم طلاب المدارس الخاصة إلى أن جودة التعليم المقدم خلال الجائحة كانت جيدة إلى جيدة جدًّا، وذكر العدد الأكبر من طلاب المدارس الرسمية أنها كانت سيئة أو سيئة جدًّا".[252]
4. صعوبة متابعة الأهل تعليم أولادهم في المنزل، خصوصًا إذا كانوا عمّالًا، أو كانت الأم تتولّى المهامّ المنزلية. ناهيك عن الأهل الفقراء الأميين أو الذين لم يكملوا تعليمهم يصعب عليهم متابعة تعليم أبنائهم داخل المنزل، خصوصًا مع غياب التدريب لأن التعليم ع.0ن بعد يُظهر تحدي الخبرة السابقة لدى الأهل في استخدام التكنولوجيا في التعليم.
5. تعاني هذه الشرائح من تبعات انقطاع الكهرباء والمازوت بشكل أكبر من غيرها بسبب عدم قدرتها المادية على توفير البديل، على عكس الشرائح الميسورة، ما يؤمّن لأطفال الأخيرة قدرة الحصول على تعليم عن بعد أفضل من سواهم، لأنه بشكل أساسي يعتمد على الكهرباء.
6. اللاجئون أيضًا من الشرائح الأكثر فقرًا وقد "استُبعد الأطفال السوريون الذين يحضرون الدوام المسائي في المدارس الرسمية تقريبًا من تدخلات وزارة التربية.. وتُرك لمديري ومديرات المدارس والمعلمين/ ات المبادرة في تنفيذ برنامج التعلم عن بعد "الذي أعدته وزارة التربية والمخصص للعمل لدوام ما بعد الظهر".[253] التلامذة من اللاجئين الفلسطينيين كذلك عانوا بشدة جرّاء أزمة كورونا والتعليم عن بعد، وقد "استطاعت الوكالة (الأونروا) تأمين بضع مئات من الكومبيوترات اللوحية (Tablets)، لكنها لم تكن كافية لسدّ حاجات الطلاب الفلسطينيين".[254]
7. تضرر الأساتذة المتعاقدون في المدارس الرسمية بسبب تقليص احتساب ساعاتهم.

---

[248] سوزان عبد الرضا أبو رجيلي، سهام حرب، مرجع سابق.
[249] المرجع السابق.
[250] مي أبو مغلي، مهى شعيب، مرجع سابق.
[251] المرجع السابق.
[252] المرجع السابق.
[253] مي أبو مغلي، مهى شعيب، مرجع سابق.

[254] أحمد الحاج علي، "التعليم عن بعد: ضعف في التجهيزات وقصور في النتائج"، "جسور"، 2021/7/4، https://bit.ly/1XiAXj2

تاسعًا: آثار نفسية متشعبة للتعليم عن بعد

للتعليم عن بعد آثار نفسية متعددة على التلامذة الصغار، والمراهقين، والأساتذة، والأهل. "للعديد من الأطفال، قد تؤدي الفصول الافتراضية إلى تفاقم اضطرابات الصحة النفسية الحالية. بالنسبة إلى الآخرين، يمكن أن يؤدي تأثير الوباء والتعلم عبر الإنترنت إلى إحداث تغييرات جديدة في الصحة النفسية والمزاج".[255] وبينما تحمل المدرسة وظيفةً تعليميةً بالدرجة الأولى، غير أن الجانب الاجتماعي أساسي فيها، سواء لدى الأطفال الذين يكتسبون مهاراتٍ حسية تواصلية مع رفاقهم وأساتذتهم ومحيطهم الحيوي، أو المراهقين الذين تشكّل المدرسة بالنسبة إليهم مركز حياتهم الاجتماعية. والجائحة التي أجبرتنا على عزل أنفسنا بشكل قسري، تركت أثرًا "على التلاميذ بعد فصل عملياتهم التعلّمية والإدراكية التي كانت تتم بشكل منسجم بين العقل والجسد والفكر وكلها تتمركز حول فكرة الذات ككلية بشموليته".[256] كما أن "الجائحة اضطرتنا إلى أن نجزئ كل ذلك ونأخذ الطالب إلى عالم افتراضي لتتحول كل قواه المعرفية إلى العزلة وحصر حركته ونشاطه فيصبح محرومًا ومحبطًا في تعويض الطاقة الموجودة لديه".[257]

إلى جانب نقص التفاعل الاجتماعي، يمكن أن يؤثر التعليم عن بعد على مختلف المستويات منها "القلق المتزايد لدى التلامذة بشأن مواكبة عملهم المدرسي"،[258] ويشتدّ هذا القلق في لبنان نظرًا إلى صعوبة الحصول على الموارد التي تتيح تيسير العملية التعليمية، خصوصًا لدى الشرائح الفقيرة، كالكهرباء والحواسيب والهواتف وغيرها، و"صعوبة التركيز بالنسبة إلى بعض التلامذة خصوصًا لفترات طويلة. كما أن الجلوس أمام كاميرا الحاسوب أو الهاتف، بالنسبة لبعض التلامذة، يشكّل بحدّ ذاته مصدرًا للقلق".[259]

وعلى المقلب الآخر، هناك "الإحساس بالمظلوميّة لدى الأهل والمعلّمين"،[260] فالمعلّمون "اضطروا . دونما تحضير . إلى خوض تجربة التعليم عن بعد في سياقات متنوّعة الموارد والطاقات؛ أما الأهل فيعانون من ضغوط على صعد متعّددة".[261] لقد شكّلت التجربة الجديدة تحديًا بالنسبة إليهم لجهة مدى قدرتهم على مواكبة أبنائهم خلال عملية التعلم، مع ما يتركه مستواهُم الطبقي والعلمي وقدرتُهم على الوصول إلى المؤسسات التعليمية من أثر على العملية برمّتها، وبالتالي الضغط النفسي المهول الذي يخلّفه ذلك. لا يتساوى الأهل في ذلك، وتباعًا، لا يتساوون في القدرات المتاحة أمامهم لحلّ النتائج المترتبة على تلك المعضلة، فالأهالي الميسورون قادرون على الاستعانة بأساتذة خصوصيين لتيسير عملية تعليم أبنائهم، وبالتالي يملكون فرصًا أكبر لاستكمال نمط حياتهم كالمعتاد؛ العمل، الخروج مع الأصحاب إلخ، أما الأهالي المنتمون إلى الشرائح المتوسطة والفقيرة، فمن الصعب عليها تحمّل نفقات نوعَي التعليم، ما يقلّص فرصها لاستكمال نمط حياتها بشكلها المعتاد.

عاشرًا: ذوو الاحتياجات الخاصة: المنسيون

ليس خافيًا على أحد التحديات التي يعانيها ذوو الاحتياجات الخاصة في ظلّ "كورونا"، وتحديدًا الأطفال منهم. في لبنان تتضاعف حدّة هذا الواقع نظرًا إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي الصعب، وغياب خطط رسمية تتعلّق بهم. صحيح أن "خطة العودة إلى المدرسة 2021/2020" تشمل ذوي الاحتياجات الخاصة، غير أنّ منظمة "هيومان رايتس ووتش" على سبيل المثال تعتبر أن "خطة لبنان لمواجهة فيروس كورونا أهملت الأشخاص ذوي الإعاقة"،[262] مشيرةً إلى أن هؤلاء الأطفال لا يستطيعون "الحصول على التعلم عن بعد بشكل متساوٍ مثل الباقين".[263]

---

[255] The Effects of Online Learning on a Teen's Mental Health, High Focus Centers, 20/ 11/ 2020, https://bit.ly/38Ys9S4

[256] "عزلة قسرية.. ما الآثار النفسية التي يسببها استمرار التعليم عن بعد؟"، "الجزيرة"، 2021/3/28 /https://bit.ly/JndN6X2

[257] المرجع السابق.

[258] The Effects of Online Learning", مرجع سابق

[259] المرجع السابق.

[260] سوزان عبد الرضا أبو رجيلي، سهام حرب، "نحو مقاربة نقدية أخرى للواقع التربوي المأزوم في لبنان"، "مبادرة الإصلاح العربي"، 2020/8/20، https://bit.ly/yBawlI3

[261] المرجع السابق.

[262] "لبنان: إغفال ذوي الإعاقة بوجه كورونا. لضمان الحصول على الرعاية الصحية والمعلومات"، "هيومان رايتس ووتش"، 11 أيار/ مايو 2020، https://www.hrw.org/ar/news/375054/11/05/2020

[263] المرجع السابق.

"لم يأخذ التعليم عن بُعد بعين الاعتبار حاجات الأطفال ذوي الإعاقة"،[264] فما خلا سماح وزير التربية "للمدارس التي تُعنى بذوي الاحتياجات الخاصة (المدارس الدامجة أو المختصة) متابعة التعليم الحضوري ابتداءً من 2021/4/21"،[265] واعترافه بأنّ "ذوي الاحتياجات الخاصة والصعوبات التعليمية هم أكثر من كانت عليهم وطأة الكورونا صعبة"،[266] والعمل "على تلزيم ما يفوق الـ200 مدرسة للسنة المقبلة وتهيئتها جميعًا لاستقبال التلامذة ذوي الاحتياجات الخاصة"،[267] لم تُعنَ الحكومة بتخصيص "مناهج محددة تتناسب مع أنواع الإعاقات المختلفة، كذوي الإعاقة السمعية وذوي الإعاقة البصرية وذوي الإعاقة النطقية، ومع كل ما يحتاجه الطلاب من وسائل إيضاحية، وتعليم بالتجربة والمشاركة".[268] إن "الصفوف عبر الإنترنت غالبًا ما تكون غير متاحة للأطفال ذوي الإعاقة البصرية. بعض الأساتذة يرسلون الدروس عبر واتس آب، لكن ملفات الصور غير متاحة".[269] والتعليم عن بعد "صعب بشكل خاص على الأطفال الصمّ، الذين يحتاجون إلى شاشات كبيرة للتركيز، وبرامج تسمح للمعلم باستخدام لغة الإشارة وعرض المستندات بالوقت نفسه".[270] كما ذكر "أهالي أطفال لديهم إعاقة في النمو أن المدارس الخاصة التي يرتادها أولادهم بالكاد ترسل مقاطع فيديو ليشاهدوها في المنزل، ولم تعقد جلسات تعليمية أو علاجية فردية مثل التي كان الأطفال يحضرونها في المدرسة".[271]

ويعاني الأطفال ذوو الإعاقة في لبنان من صعوباتٍ على المستوى التعليمي أيضًا، فمعظم هؤلاء "يُحرمون من التسجيل في المدارس، وتفتقد المدارس، بالنسبة إلى القليلين الذين يرتادونها، التسهيلات المعقولة لمساعدتهم على التعلم".[272] لا معلومات واضحة عن عددهم في لبنان وعددهم في المدارس، فوفقا لبرنامج تأمين حقوق المعوقين الحكومي المكلّف بتسجيل ذوي الاحتياجات الخاصة يوجد حاليًّا 8558 طفلًا من ذوي الاحتياجات الخاصة مسجلين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 عامًا، وهو سن التعليم الإلزامي".[273] و"حتى قبل الوباء، لم يكن أمام الأطفال ذوي الإعاقة إلا اختيار واحدة من 100 مؤسسة متخصصة تمولها وزارة الشؤون الاجتماعية. تخلفت الوزارة عن سداد دفعات كبيرة لهذه المؤسسات، ما أثر على قدرتها على تأمين تعليم ذي جودة"،[274] وذكر "مناصرو حقوق ذوي الإعاقات الذين يديرون بعضًا من هذه المؤسسات أن الحكومة أمرتهم بالإقفال، لكن لم تعطهم أي إرشادات حول متابعة برامجهم التربوية عن بعد".[275]

انطلاقًا من هذا الواقع، وبالاستناد إلى الوضع الاستثنائي لهذه الشرائح، ينبغي للحكومة، وإن كان لبنان يعيش وضعًا استثنائيًّا وبالغ الصعوبة، "خوض نقاش مستمر حول الوضع الاجتماعي ووضع السياسات مع الأساتذة ومؤسسات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لتقييم الحاجات، والاتفاق على تدابير تربوية للتلاميذ ذوي الأنواع المختلفة من الإعاقة".[276]

---

[264] المرجع السابق.
[265] "المجذوب: العودة التدريجية للمدمج اعتبارًا من 21 نيسان"، مرجع سابق.
[266] المرجع السابق.
[267] "الوزير مجذوب أطلق في مؤتمر صحافي"، مرجع سابق.
[268] فراس حمية، "كيف يعيق فيروس كورونا وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مجالات الحياة الحيوية؟"، GOETHE INSTITUT، كانون الأول/ ديسمبر 2020، https://www.goethe.de/prj/ruy/ar/covid/22069872.html.
[269] لبنان: إغفال ذوي الإعاقة بوجه كورونا"، مرجع سابق.
[270] المرجع السابق.
[271] المرجع السابق.
[272] المرجع السابق.
[273] فاطمة شعبان، "ذوو الاحتياجات الخاصة: لا تعليم دامج في لبنان"، "مهارات نيوز"، 2020/12/11، https://maharat-news.com/childright9
[274] "لبنان: إغفال ذوي الإعاقة بوجه كورونا"، مرجع سابق.
[275] المرجع السابق.
[276] صهيب جوهر، مرجع سابق.

الخاتمة

يعاني قطاع التعليم في لبنان من أزمة بنيوية طفحت سماتُها إلى السطح مع التحول إلى التعليم عن بُعد. مطلع العام الدراسي الماضي (2020- 2021)، وضعت وزارة التربية خطة للعودة إلى المدرسة أتت قاصرةً عن مجاراة المشاكل والأزمات الجوهرية التي يعاني منها القطاع، على صعيد البنى التحتية والخدمات والمناهج وحقوق الأساتذة والمتعاقدين وتعاظم دور القطاع الخاص، ومنه التربوي، على حساب الرسمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ولم تنجح الخطة في محاكاة تنوّع المجتمع والإمكانيّات والطبقات، على الرغم من أنّ التعليم عن بُعد من المفترض، نظريًّا، أن يصل إلى شرائح قد تعاني صعوبة في الحصول على حقها في التعليم.

تفاوتت مراحل الفتح والإغلاق بين القطاعين العام والخاص والمدارس من القطاع نفسه، ولم تكن ميسّرة كما كان لها أن تكون لأسباب تتعلّق بمخاوف الأهل والأساتذة الصحية ولأسباب حقوقية. تم اعتماد إستراتيجيات عدّة حصرناها في إستراتيجية التدريب، والتعليم المدمج، وتقليص المناهج، وإلغاء وتسيير الامتحانات. لم تكن هذه الإستراتيجيات موحّدة على صعيد الدولة إذ مُنح القطاع الخاص حريةً أكبر لتسيير شؤونه بالطريقة التي يراها مناسبة.

وفيما يتعلق بالأبنية المدرسية، وجدت الدراسة أنّ الكثير منها لم يكن مجهزًا لمتابعة خطة التعليم المدمج. وقد وَضعت خطةُ العودة إلى المدارس دراسةً لتحديد الأولويات واحتياجات الصيانة للأبنية المدرسية، لكن أيًّا من الصيانة والترميم لم يتحقق كما هو مطلوب، ما خلا ترميم 70 مدرسة بحسب تصريحات وزير التربية حينها. ووجدت الدراسة أن إجراءات الدعم التي اتُّخذت، خصوصًا للشرائح الفقيرة، لم تكن كافية، كما لم يمارس مجلس النواب واجبه في تأمين الدعم المطلوب. وسلّطت الدراسة الضوء على الشرائح الأكثر تأثرًا بالتعليم عن بعد وبالآثار التي يخلّفها، وعلى رأسها الطبقات الأكثر فقرًا التي عانت إهمالًا كبيرًا في ظل أزمة اقتصادية ومالية خطرة يعانيها لبنان. وتلامذة الأرياف، الذين عانوا من صعوبة تأمين التجهيزات اللازمة لتسيير العملية والوصول. وكذلك الفتيات، إذ أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة تسرُّبهنّ من المدرسة بسبب صعوبة متابعة التعلم عن بعد، الأمر الذي أتى مقرونًا بارتفاع نسبة الزواج المبكر، والأمر نفسه بالنسبة إلى اللاجئات السوريات. ومن الشرائح المتأثرة أيضًا ذوو الاحتياجات الخاصة الذين لم يأخذ التعليم عن بعد احتياجاتهم بعين الاعتبار. ووجدت الدراسة أنّ للتعليم عن بعد آثارًا نفسية لدى التلامذة والأهل والأساتذة، لعلَّ أهمها نقص التفاعل الاجتماعي الحسي المباشر.

بناءً عليه، توصلت الدراسة إلى أن الوضعية السابقة التي تؤثر على الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم الجيد، تؤثر أيضًا على الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. إنّ غياب الحق في تحصيل تعليم جيّد من شأنه تعميق الهوة الاجتماعية بين الطبقات ما يعني التأثير بشكل مباشر على أهداف القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والعمل اللائق، الأهداف التي لن تتحقق مع وجود فوارق شاسعة بين الطبقات الاجتماعية. وبالتوازي، لا يمكن أن تتحقق المساواة بين الجنسين مع عدم تحقق تعليم جيد لكلا الجنسين وبالتساوي، فالأهداف أعلاه مترابطة ومتصاهره بعضها مع بعض، ومن شأن الخلل في

إحداها التأثير على تحقق الآخر.

ومن التوصيات المقدّمة في هذا الإطار:

"وضع سياسات وإستراتيجيات للتأهب والتعافي، ووضع مبادئ توجيهية وإستراتيجيات تتعلق بالتقييمات التلخيصية والتكوينية. توفير الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة واللوحية على مستوى الإدارة والمعلمين/ات والطلاب/ات. إشراك الطلاب/ات في التقييم والتخطيط".[277] وضع سياسات تُعنى بذوي الاحتياجات الخاصة خلال عملية التعلم عن بعد وذلك عبر برامج خاصة للصم والبكم وذوي الاحتياجات الخاصة الأخرى، وتخصيص ميزانيات لتحقيق ذلك. دعم قطاع التعليم الرسمي واستيعاب التسرب إليه بطريقة لا تجعله عبئًا عليها، بل حقًّا مجانيًّا لجميع الأطفال. تصحيح الأجور وضمان حقوق الأساتذة والمتعاقدين، خصوصًا أنهم يشكّلون حوالي 70% من أساتذة التعليم الرسمي، وتأمين النقص الحاصل في الكوادر التعليمية خصوصًا أن "المدارس الرسمية

[277] مي أبو مغلي، مهى شعيب، مرجع سابق.

خسرت هذا العام 1500 أستاذ"[278] في ظل الانهيار الاقتصادي وهجرة الأساتذة. وقف التقديمات المخصصة إلى إدارات المدارس الخاصة التي تحقق أرباحًا هائلة تحت عناوين وميزانيات وهمية، والتي تعمل على فرض زيادات على أقساطها بحجة الانهيار الاقتصادي، "ولتمرير هذه "النَصْبة"، ستعمل المدارس، كالعادة، على "تعليب" لجان أهل "تشرّع" لها هذه الزيادة على حساب أولياء أمور التلامذة"، لذا على "الوزارة معالجة التجاوزات الكثيرة في العديد من المدارس التي لا يدرك الأهالي فيها دورهم الحقيقي".[279] العمل على سرعة استكمال عملية تلقيح الأساتذة والطلاب والأهل وفق آلية عادلة، وتركيز البرنامج اللقاحي على المناطق البعيدة والنائية التي ما زالت عملية التلقيح فيها متدنية. تطوير قانون التعليم عن بعد في التعليم العالي في حالات الضرورة بحيث يشمل المراحل كافة، وألا يأتي كخطوة شعبوية، بل يأتي استكمالًا لكل ما ذُكر آنفًا.

[278] "متعاقدو الأساسي: من حقنا أن نسأل عن كيفية صرف الـ 500 مليار ليرة!"، "صوت بيروت إنترناشونال"، 2021/10/31، https://bit.ly/2mL4Dc3

[279] فاتن الحاج، "كارتل المدارس: زيادات على الأقساط تصل إلى 90%"، جريدة "الأخبار"، 2021/11/11، https://bit.ly/EdHQCR3

الفصل الختامي: التعليم عن بُعدٍ في ظل الجائحة وما بعدها . الفرص والتحديات أمام نظام تعليمي عادل

محمد العجاتي

مع جائحة الكوفيد حاولت كل الدول مواصلة العملية التعليمية وتغطية جزء من الخدمة المرتبطة بالعملية عن بُعد، باستخدام التكنولوجيا من خلال مجموعة متنوعة من الفصول والمحاضرات عبر الإنترنت والكتب والمنصات الإلكترونية. حيث استمرت الخدمة المقدمة مع اختلاف نمط تقديمها وإدخال أساليب تعلم جديدة وتغيير النظام التعليمي المتبع بحيث يكون أكثر مرونة تجاه التعامل مع طرق التعليم عن بعد. غير أن الوضع اختلف بحسب درجة التقدم وجاهزية الدول من حيث البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

فعلى سبيل المثال في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى توفرت القدرات الأساسية التي تمكّن المدارس والمنازل من توفير الخدمات التعليمية والحصول عليها باستخدام التكنولوجيا. وبشكل أكثر تحديدًا، تمتلك 50٪ من هذه البلدان الموارد الأساسية لضمان حد أدنى من القدرة على تقديم المحتوى الإلكتروني و20٪ في وضع يمكّنها من توفير أجهزة كمبيوتر وشبكات إنترنت جيدة. في حين أن 30٪ من البلدان ليس لديها شبكات إنترنت كافية، تحاول هذه البلدان استخدام بعض التقنيات القديمة، من خلال استخدام وسائل الإعلام، مثل: البث الإذاعي والتلفزيوني ووسائل التواصل الاجتماعي.[280]

ونتيجة لذلك فإن الجائحة أدت وبشكل غير مباشر إلى اللامساواة في التعليم حول العالم، خاصة مع اهتمام الدول بالإنفاق على الصحة من أجل التصدي للجائحة، فبات الوضع التعليمي أكثر صعوبة، ورغم المزايا العديدة للتعليم عن بعد، مثل سهولة الوصول إلى المحتوى التعليمي، وكسر حاجز الحدود، وتوفير الوقت، وحل أزمة كثافة الطلاب، وتخفيف الأعباء المالية التي تخصصها الأسر للإنفاق على التعليم (المواصلات العامة أو الخاصة التابعة للمدرسة، شراء المستلزمات المدرسية)، بيد أن ثمة تحديات لا زالت تواجه هذا النمط من التعليم، نشير فيما يلي إلى أهمها:

1. ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فعلى الرغم من أن التعلم عن بعدٍ حقق نجاحًا كبيرًا في الدول المتقدمة، والتي تتمتع ببنية تكنولوجية قوية، فإن الأمر مختلف في حالة الدول النامية، خاصة في ظل هشاشة البنية الرقمية، وارتفاع تكلفة خدمة الإنترنت بالنسبة إلى مستويات الدخول.
2. ضعف مستوى التفاعلية، حيث يرى البعض أن الافتقار إلى النواحي الواقعية أحد أهم العيوب في التعليم عن بعدٍ الذي يحتاج إلى لمسات إنسانية بين المعلم والطالب. ومن الصعب إيصال ذلك عبر الوسائط النصية الفورية.
3. العزلة الاجتماعية. يُعد ضعف التزام الطلاب بمتابعة برامج التعليم عن بعدٍ أحد التحديات. فقد مثلت المدرسة متنفسًا مهمًّا للتعرف على الأقران، مقارنة بالبقاء في المنزل لفترات طويلة، وبالتالي لا بد من توقع المقاومة العنيفة من قبل الأبناء لهذا التحول.
4. جمود نظم التعليم، إذ يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات التعليمية في الدول النامية من أكبر التحديات التي تحول دون تغيير طرق التعليم، حيث تعاني من التركيز على الشهادات أكثر من المهارات، بجانب مشكلة التلقين، إلى جانب غياب التشريعات الداعمة للتعليم الإلكتروني.

280 Marwa Biltagy, how did Covid-19 Pandemic Impact Education in Egypt? EURO-Mediterranean economist association, April 2021, https://cutt.ly/mEwbi9l

5. صعوبة التقييم والامتحانات؛ إذ ألغت العديد من الدول بالفعل الامتحانات النهائية. وساد اتجاه لاستخدام المشروعات البحثية كوسيلة لتقييم الطلاب، كنتيجة لعدم القدرة على إجراء الامتحانات التقليدية بسبب ظروف الجائحة. وفى الواقع إذا كان التعليم عن بعد مختلفًا عن التعليم التقليدي، فمن الواجب أن تختلف عملية التقييم والامتحانات الخاصة به من حيث وضع ضوابط صارمة لضمان أن يتم ذلك بطريقة صحيحة، والتأكد مِن أنَّ مَن أدى تلك الامتحانات هو الطالب نفسه وليس أي شخص آخر.
6. نقص الوعي والتصور المتكامل عن التعليم عن بعد لدى كل أطراف العملية التعليمية: إذ يتطلب الأمر مراجعة تصوراتنا عن التعليم. فقد ساد في القرن الماضي تصور مفاده أن التعليم مسؤولية المدرسة والمدرس، لكن في حقيقة الأمر أن التعليم عملية ممتدة تتطلب مشاركة جميع الأطراف.

وبناء على كل هذه العوامل أدى هذا النمط من التعليم إلى زيادة عدم المساواة بين الطلاب في ظل تباين واقع انتشار وسرعة شبكة الإنترنت في كل دولة، إضافة إلى امتلاك حواسب شخصية من عدمه، وهو ما أدى إلى زيادة حدة الفجوة الرقمية وانعدام المساواة في إمكانات الاتصال بالإنترنت وتداعيات ذلك على جودة التعليم عن بعد.

كما أظهرت هذه الحالات أن الدول تختلف فيما بينها في قدرات نظمها التعليمية، ولكن يبقى ضرورة التأكيد على أن الحق في التعليم لا يتجزأ ولا يمكن أن يتم التهاون فيه في أي سياق أو دولة. وبالتالي فإن مكونات هذا الحق ومعاييره لا يمكن أن تختلف. وقد وضعتنا الجائحة أمام حقيقة واحدة هي أن كافة المواطنين في العالم يجب أن يتمتعوا بالحق في التعليم مع اختلاف الظروف. لذا فإن الفرص التي يقدمها التعليم عن بعدٍ يجب أن يتم الاستفادة منها حتى مع وجود التحديات المختلفة.

وهنا نرى أن في معظم دول المنطقة، لم يعد التنوع مصدرًا لإثراء العملية التعليمية بقدر ما أصبح مصدرًا إضافيًّا للامساواة حيث يرتبط بالأساس بالقدرات المالية للأهالي وليس بمستوى أو رغبات التلاميذ وذويهم كما يرتبط كذلك بجودة التعليم. أي كلما كانت القدرات المالية لأسرة التلميذ أعلى كانت قدرته على الالتحاق بأنواع من التعليم أعلى من حيث الجودة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم اللامساواة في الحق والفرص المتولدة عنه في المستقبل. أي أن تنوع أساليب التعليم أصبحت في منطقتنا جزءًا من دائرة اللامساواة خاصة أننا نعيش في منطقة تعد الأعلى من حيث اللامساواة.

وبالعودة قليلًا بالتاريخ، نجد أن معظم الدول العربية لم تشهد توحيدًا كاملًا لنظام التعليم فيها، وكان هناك دائمًا حتى في ظل نظم التحرر الوطني مساحات لمدارس خاصة أو لغات، لكن أثرها على اللامساواة لم يكن بنفس الحدة حيث كانت هناك ثلاثة أسباب أساسية تحد من أثرها، أولًا: إلزام هذه المدارس في معظم هذه الدول بجزء أساسي من مناهج الدولة، ثانيًا: فرق الجودة في التعليم ما بين العام والخاص لم يكن بنفس المستوى الحالي. وأما السبب الثالث، فكان نظام التعليم الجامعي الموحد في معظم الدول والذي كان تابعًا للدولة نفسها وبالتالي كانت الأغلبية العظمى من التلاميذ تتجمع في المستوى الجامعي معًا ويتلقون نفس التعليم العالي.

وهو ما تغير مع وصول السياسات النيو ليبرالية للتعليم، وإنشاء جامعات أجنبية وخاصةٍ بكثافة، ما أدى إلى زيادة الهوة بين التلاميذ القادمين من التعليم العام والقادمين من التعليم الخاص وفاقم من اللامساواة بينهم، بل وخلق جيتوهات تعليمية تنعكس بعد ذلك في جيتوهات مجتمعية.

أي أن الجائحة جاءت على نظام تعليمي يعاني من خلل تاريخي ليس على مستوى الإتاحة والجودة فقط، بل كذلك على مستوى المساواة أو كما يقول علي أزناك في ورقته عن المغرب عن فترة التحول للنيو ليبرالية في منطقتنا والتي أطلق عليها الإصلاح الهيكلي في معظم الدول: "أنتجت هذه الإصلاحات مدرسة قائمة على التفاوتات الاجتماعية ومغذية لها، بتقليل فرص الولوج إلى الحق في التعليم"، إضافة إلى طبيعة السياسات المرتبطة بهذه الإصلاحات والتي تعتمد سياسات التقشف في الإنفاق الحكومي كأساس لها بما يقلل من فرص الصرف على التعليم والصحة والخدمات الأساسية التي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة. والاستعاضة عنها

بالعمل الخيري أو سياسات تتبنى فلسفات خيرية لا يمكن أن تقيم حقًّا وتحوله إلى هبة قابلة للسحب والتراجع وهو ما حدث بالفعل في أكثر من حالة.

هذه الحالة سببت تراجعًا في أهمية التعليم لدى العديد من الفئات حيث توقف التعليم عن كونه أداة للحراك الاجتماعي وأصبحت المادة هي الأساس، ولم يعد التعليم مصدرًا سواء للمكسب المادي أو المعنوي في ظل سياسات تُعلي من السوق والأرباح على حساب كافة القيم الأخرى.

أولًا: إستراتيجيات التحول إلى التعليم عن بعدٍ، هل كان حقًّا للجميع؟

أدت مفاجأة الوباء وسرعة انتشاره إلى حالة من الارتباك لنظم تعليمية غير مكتملة وبها كثير من الفجوات والتي سبقت الإشارة إليها. وبناء على هذه الوضعية رأينا اتخاذ قرارات والعودة فيها بل أحيانًا تضاربًا أو اتخاذ قرارًا عكسيًّا، ففي دراسة الحالة الخاصة بلبنان على سبيل المثال قررت الحكومة في 24 من فبراير/ شباط 2020 بدء حملة للتوعية مع استمرار المدارس في العمل ومع اعتراض الأهالي تم اتخاذ قرار تعليق الدراسة لمدة أسبوع في 28 من فبراير/ شباط 2020 وخلال الأسبوع الأول أثبتت التجربة أن التعليم عن بعدٍ لا يحقق النتائج المطلوبة، لذا أطلق الوزير في 15 من مارس/ أذار خطة التعليم عن بعدٍ عبر البث التليفزيوني والمنصات الرقمية وحدّد ثلاثة مسارات: "التليفزيون والإنترنت والتعلم الورقي"، كما شهد لبنان مع بدء العام الدراسي 2021/2020 تذبذبًا في المواعيد، فبعد قرار الوزير في 19 من أغسطس/ آب بدء العام الدراسي 2021/2020 ابتداءً من الأسبوع الأخير من أيلول/ سبتمبر بشكل تدريجي، واعتماد التعليم المدمَج وفي 25 أيلول/ سبتمبر، أعلن الوزير تأجيل بدء التدريس حضوريًّا إلى 12 تشرين الأول/ أكتوبر، ثم عدَّل الموعد لمرحلة الروضات والمدارس في التعليم الرسمي إلى 2 تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي مصر مع بداية انتشار فيروس كورونا اتخذت الحكومة قرارًا بإبقاء المدارس مفتوحة وفي منتصف مارس/ أذار 2020 تم التحول إلى نظام التعليم عن بعدٍ دون توضيح كيفية إجراء الاختبارات، وفي تونس بعد اعتماد نظام الأفواج التعليمية التي لم تأت بثمارها التعليمة قامت الوزارة باتخاذ تدابير أخرى كتقليص عدد ساعات التدريس، كما تم اعتماد مقاربات وطرق تعلم جديدة مكنت المدرسين من التقدم بصفة أسرع في إنجاز البرنامج التعليمي.

وهو ما أدى إلى التأثير في الفئات الأضعف بشكل أكبر حيث إنها لم تتمكن من توفير الاحتياجات اللازمة للتعامل مع هذه التغيرات في القرارات بشكل كبير، سواء لنقص الموارد المالية أو لضعف البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، الوصول إلى الأدوات المطلوبة للتعليم عن بعدٍ أخذ وقتًا أطول في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية، فكما نرى في دراسات الحالة في لبنان وجد الكثير من تلامذة الريف أنفسهم، خصوصًا في العائلات الفقيرة الفلاحية أو الحرفية، ينقطعون عن حصص التعليم عن بعدٍ ويتوجّهون نحو العمل. وقد فاقم جهل الأهل أو فقرهم وغياب العدالة من هذه الظاهرة وفي مصر تختلف البنية التحتية التكنولوجية بين المحافظات والقرى، فخلال العام الدراسي 2021/2020 وأثناء توزيع التابلت على الطلاب لم يتم توزيع التابلت في نفس الوقت في كافة المحافظات، كما أن الطلاب في القرى والصعيد المصري وجدوا صعوبة في الوصول إلى الإنترنت والتمكن من ممارسة حقهم في الحصول على المادة العلمية عبر المنصات التعليمية. وفي تونس افتقرت الكثير من الأماكن الريفية إلى تغطية جيدة بالإنترنت وعدم امتلاك العديد من التلاميذ حواسيب أو لوحات رقميّة، لذا رأت الوزارة أن اعتماد التعليم عن بعدٍ في ظل هذه المعطيات إنما يشكل مساسًا بمبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ، لذا اعتمدت على الإذاعة على قناة تلفزية. وفي المغرب شكَّل غياب البنية التحية واللوجستية وتوفير الحاجيات الأساسية لنمط التعليم عن بعد، حجر عثرة حقيقية واجهها تلامذة الريف وطلابه. بسبب عدم توفّر الوسائل اللازمة لعملية التعلم عن بعدٍ، انقطاع الكهرباء والإنترنت وعدم القدرة على تأمين أجهزة إلكترونية، والحاجة إلى العمل لتأمين لقمة العيش مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية بشكل حادٍّ. كما أن فئات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة مثلًا، لم يكن هناك محل لها في هذا القرارات، كذلك لم تتضمن هذه القرارات أي شيء يخص الفتيات ويراعي وضعيتهم في المجتمع.

فالمدرسة بيئة أساسية في عملية التنشئة الاجتماعية والتواصل الإنساني المباشر ولا يمكن الاستغناء عنها، والعيش في انطوائية فردانية. وهذه شهادة من خايمي سافيدرا أحد أعمدة البنك العالمي: "والطالب لا يذهب إلى المدرسة لتعلم الرياضيات والعلوم

وحسب، ولكنه يذهب كذلك ليقيم علاقات اجتماعية ويتعامل مع أقرانه، ويتعلم كيف يكون مواطنًا، ويطور مهاراته الاجتماعية. ولذا من الضروري الحفاظ على التواصل مع المدرسة بأية وسيلة لازمة"[281] .

كل الحالات اعتمدت إستراتيجيات دامجة بين التعليم الحضوري والتعليم عن بعدٍ وإن اختلفت الموازنة بينهما من حالة إلى أخرى، بينما مالت كِفة التعليم عن بعدٍ في الحالة المصرية، فنجد في تونس الكِفة ترجح لصالح التعليم الحضوري عن طريق إستراتيجية الأفواج. إلا أن هذه الإستراتيجيات لم تكن موحدة في مختلف أنواع التعليم في منطقتنا، فبينما فرض الإغلاق في التعليم الحكومي في فترات، رأينا مدارس دولية تعمل بشكل طبيعي واعتيادي، رغم أن قدرة التلاميذ فيها أعلى ماديًّا، وبالتالي تأثرهم بالجائحة كان أقل، وحتى بعد فرض الإغلاق الذي أشارت إليه الدراسات والانتقال إلى التعليم عن بعدٍ، ظل تأثرهم بدرجة أقل حيث توفرت لديهم البنية التحتية اللازمة لهذه العملية، كما أنهم في معظمهم يمتلكون المساحات والأدوات التي يحتاجونها لهذه العملية.

وهنا يجب أن نشير إلى التجربة المصرية التي كانت قد بادرت قبل الأزمة بالتحول جزئيًّا إلى التعليم عن بعدٍ ووفرت الألواح الإلكترونية للعديد من التلاميذ لكن عندما تفاقمت الجائحة لم تكن هذه العملية قد اكتملت وكان الأكثر تأثرًا هو المناطق الريفية التي لم تكن قد وصلت إليها هذه الأدوات بعد. كما أن الانتقال إلى التعليم من المنازل أثَّر على الفتيات بشكل أكبر خاصة في الفئات الأقل دخلًا، حيث يوضع على كاهلهم مهام في المنزل ولا تتوفر لهم المساحات الخاصة للتعلم من المنزل. أما ذوو الإعاقة فقد وضعوا على كاهل الأهالي عبئًا كبيرًا قد لا يكونون قادرين أو مدربين عليه.

لم تراعِ إستراتيجيات التعليم عن بعدٍ العامل النفسي خلال الفترة الأولى من الجائحة في مختلف الدول تمامًا، حيث لم توضع أنشطة إلكترونية أو تعديلات في المناهج تساعد نفسيًّا التلاميذ كأنشطة ترفيهية أو أنشطة تنمّي التواصل بين التلاميذ وتعوِّض البعد الاجتماعي الغائب في التعليم عن بعد. كما لم نرَ أية قرارات في الدول محل الدراسة تحاول استغلال المساحات المفتوحة في المدارس وتنظمها للاستفادة بها في العملية التعليمية، مثل: فصول مفتوحة بالتناوب بين السنوات المختلفة، مثلما حدث في بعض الدول الأوروبية على سبيل المثال، ولا نحتاج هنا إلى أن نشير إلى أن غياب هذه الأفكار في إستراتيجيات التعامل أثَّر بدرجة أكبر على الفتيات، وذوي الاحتياجات الخاصة حيث إنهم الفئات المعرضة لقيود أكبر على حركتها في دولنا.

يتبين مما سبق أن التعامل مع التعليم عن بعدٍ تم كإجراء مرتبط بالأزمة في معظم الدول وكحل لحالة مؤقتة ولم ينظر إليه كمرحلة تجريبية يمكن البناء عليها مستقبلًا وهو ما يتضح من طبيعة التشريعات والقرارات المرتبطة والتي وضعت إستراتيجيات للتعامل قصيرة الأجل في معظمها.

281 خايمي سافيدرا، مصدر سابق.

ثانيًا: الدعم والمشاركة "هل حضر الجميع؟"

بخصوص الدعم المقدم لخدمات التعليم عن بعد يظهر من دراسات الحالة:

طبيعة الدعم	مصر	تونس	المغرب	لبنان
دعم مادي	استمرار تخصيص الموارد اللازمة لعملية التحول الرقمي للتعليم.	- تخصيص دعم مالي من البنوك التونسية يقدر بـ 50 مليون دينار (17 مليون دولار) وتخصيص جزء منه لتقديم إعانات إلى الأسر ضعيفة الدخل وجزء آخر لتحسين البنية التحتية للمؤسسات التربوية.	قامت الحكومة فى بداية عام 2021/2020 بتوزيع الكتب المدرسية، والمقررات المطبوعة على التلاميذ الذين لا تتوفر لهم إمكانية الولوج إلى التعليم عن بعد.	- أقرَّت الحكومة مشروع قانون يرمى إلى تخصيص مبلغ خمس مئة مليار ليرة لبنانية من أجل دعم الشؤون التربوية. بما فيها المساهمة فى أقساط التلامذة اللبنانيين فى المدارس الخاصة غير المجانية عن العام الدراسى 2020/2019. - دعم صناديق المدارس والثانويات والمعاهد الرسمية.
دعم تقني	تم تقديم الدعم التكنولوجي عن طريق استكمال خطة توزيع التابلت والموبايلات على طلاب. - إنشاء عدد من المنصات الإلكترونية للتعليم عن بعد واستخدام التعليم عن بعد عبر بث الحصص على القنوات التليفزيونية والإعلام.	إن لم يتم تقديم دعم تكنولوجي، فلن يتم استحداث التعليم عن بعد في تونس. - إنشاء عدد من المنصات الإلكترونية للتعليم عن بعد. استخدام التعليم عن بعد عبر بث الحصص على القنوات التليفزيونية والإعلام.	شمل دعم الدولة للمستفيدين، توزيع حواسيب إلكترونية على التلاميذ والعائلات المعوزة، بالمناطق الحضرية والريفية، علاوة على الدعم المقدم في توفير صبيب الإنترنيت بالمجان، كما فتحت الوزارة الولوج المجاني إلى المنصات الإلكترونية التي تقدم كل ما يتعلق بالتعليم عن بعد، كما أن الدولة عملت على التعبئة من خلال حملات تحسيسية بأهمية التعليم عن بعد، وقدمت وصلات دعائية عمومية للمستفيدين من برنامج الدروس الإلكترونية والدروس المقدمة في التلفاز.	- استخدام التعليم عن بعد عبر بث الحصص على القنوات التليفزيونية والإعلام الخاص. - تأمين ما ينقص من حواسيب محمولة لنُغطي جميع غرف صفوف مدارسنا الرسمية.
دعم نفسي	قيام لجان بدراسة الآثار النفسية والتعليمية لهذه السياسات على	تم الضغط من قبل طرف ممثلى النقابة لضرورة تأمين شروط الصحة	أطلقت جامعات فى المنطقة لجان للاستماع والدعم النفسى والتربوي	لم يتوفر الدعم النفسى أثناء العملية التعليمية من قبل الوزارة أو الحكومة

	الطلاب وأولياء الأمور.	وتوفير متطلبات السلامة وفى هذا الإطار تم الاتفاق على متابعة وضعيات المصابين الموجبة للدعم، والإحاطة النفسية، والطبية، والاجتماعية.	عن بُعد مثلما فى الحالة المغربية، وذلك بهدف المساهمة فى تقديم المساعدة إلى المتعلمين وأولياء أمورهم لتجاوز المشاكل النفسية الناجمة عن الوضعية التى فرضها الحجر الصحى سواء على المستوى الدراسى أو المستوى الأسري.	للطلاب وأولياء الأمور.
دعم لفئات محددة	استكمال توزيع التابلت في المناطق الريفية. وتقديم إعفاءات من مصروفات مدرسية خلال فترة الجائحة.		- تلاميذ القرى الريفية الأكثر فقرًا عبر مبادرة مليون محفظة.	

يظهر من الجدول السابق تركيز معظم الدول على المنظومة أكثر من تركيزهم على الفئات المستفيدة وهو ما أدى إلى خلل في القدرة على الوصول إلى الخدمة، وأعتقد أن جزءًا كبيرًا من هذا الخلل هو نتاج ضعف المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث تشير دراسات الحالة إلى درجة عالية من المركزية في اتخاذ القرار، فأدوار البرلمانات كانت محدودة وتتعلق فقط بتمرير ما تطرحه الحكومة، وفي حالات البرلمانات النشيطة امتد الدور إلى البعد الرقابي وظل الدور التشريعي محدودًا.

فعلى مستوى التشريعات والقرارات الخاصة بالإغلاق وحظر التجول وتيسير عمل مؤسسات الدولة قامت البرلمانات في كثير من الدول العربية بإعطاء السلطة التنفيذية تفويضًا لعمل التشريعات اللازمة له لتيسير عمله، ففي تونس على سبيل المثال تجاوز الأمر سلطات البرلمان المختلفة، وإنما أيضًا على السلطات القضائية، حيث واجهت السلطة القضائية بعض الإشكاليات الناتجة من التشريعات الخاصة بكوفيد، فالسلطة القضائية مُكلفة بضمان سمو الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، لكن في ظل كوفيد-19 وإثر تجميد أنشطة القضاء بسبب إجراءات الحظر، اقتصرت الأنشطة القضائية على الادعاء ودائرة التحقيق والمحاكم الجنائية وأمانات المحاكم، فعلى سبيل المثال، فإن قرارات الحجر الصحي الإلزامي الصادرة على أشخاص يُشتبه في إصابتهم بعدوى الكوفيد-19 تخرق الشرط القانوني بأن تصدر تلك القرارات عن سلطة قضائية. وفي مصر، تعاظمت السلطة التنفيذية في سن القرارات المختلفة وتراجع دور البرلمان التشريعي والرقابي بشكل كبير فيما يتعلق بأزمة الكوفيد وتبعاتها.[282]

في ظل طبيعة النظم العربية حولت الأزمة البرلمانات إلى أداة من أدوات السلطة التنفيذية بدلًا من أن تساعدها على أن تقوم بدورها الحقيقي على مستوى التشريع والرقابة والتمثيل. أما المحليات والمجتمع المدني فكان دورهم توعويًّا، قام المجتمع المدني بجملة من المبادرات التوعوية والأنشطة التوعوية لمعاضدة الدولة في مواجهة الجائحة ولمراقبة الدولة من جهة أخرى، وتراوحت مبادرات المجتمع المدني بين مبادرات توعوية أو إغاثية أو تقديم دعم صحي.[283] أما فيما يخص التعليم عن بعد فلا توجد تدخلات من البلديات سواء في التشريعات المحلية أو المساعدات المالية والمادية للأسر الأكثر احتياجًا أو تقديم الدعم التكنولوجي والفني، وكان دور المحليات منحصرًا في تقديم الدعم الصحي عن طريق تعقيم المدارس والأبنية التربوية كما شهدت مصر وتونس والمغرب، وذلك بسبب ضعف الإمكانيات المادية للمحليات وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تزامنت مع انتشار فيروس كورونا.

282 محمد العجاتي، دور البرلمانات العربية في الاستجابة للأزمة المتعلقة بكوفيد-19 دراسة مقارنة (مصر، تونس، لبنان، المغرب، العراق، والإمارات)، الإسكوا، دراسة تحت النشر.

283 محمد العجاتي وآخرون، أزمة فيروس كورونا: هل يحقق نمط السياسات السائد الحماية للجميع؟ مصر - لبنان - تونس، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2020، https://cutt.ly/KUhSPvM

كما أن الأثر على بعض الفئات كان أشد وطأة، مثل الفتيات على سبيل المثال، فتشير التجارب الدولية الخاصة بالأوبئة إلى تأثير الأوبئة على العملية التنموية للتعليم، ومنها تجربة وباء الإيبولا والذي تسبب في ترسيب الفتيات من التعليم في سيراليون وليبيريا وغينيا. حيث يوضح عدد من الباحثين العاملين في الإغاثة في كلٍّ من سيراليون وليبيريا أثناء وباء الإيبولا قبل خمس سنوات أنه نتج من الوباء زيادة معدلات زواج الأطفال وحمل المراهقات ونتج من الوباء دفع الفتيات إلى التسرُّب من المدارس، ومع إعلان كورونا جائحة عالمية بدأ باحثو التنمية في التنديد بتداعيات كورونا على خطة تنمية التعليم خصوصًا في دول العالم الثالث والدول النامية.[284]

التعليم عن بعدٍ، آفاق مستقبلية:

يمكننا القول إن التعليم عن بعدٍ يمكنه الوصول إلى مناطق بعيدة عن مواقع المدارس ما يمكن أن يساهم في وصول التعليم إلى مناطق تفتقر إلى بعض الخدمات التعليمية على سبيل تكميلي وليس كبديل من التعليم الحضوري، ولكنه قد يكون وسيلة لتقليل أعباء، مثل الانتقال لمسافات بعيدة أو غير آمنة إذا أمكن الوصول إليها عبر بنية تحتية تكنولوجيا تتيح ذلك. وهو ما يمكن كذلك أن ينطبق على فئات مثل الفتيات وذوي الإعاقة كوسيلة إتاحة خاصة فهذه الفئات قد تكون أكثر حماسة والتزامًا من الذكور والقادرين على الحركة بشكل طبيعي. كما أنه قد يمثل وسيلة للتعامل مع الكوارث والأزمات في المستقبل. ويمكنه أن يكون حافزًا لتطوير المحتوى التعليمي ومناهجه، بل والفلسفة القائم عليها النظام التعليمي ليواكب الروح الحديثة التي توفرها وتتيحها الثورة الرقمية. وهنا يجب أن نلقي نظرة على البنية التحتية الخاصة بالتطور الرقمي في المنطقة والدول محل الدراسة، من حيث نسب مستخدمي الإنترنت:[285]

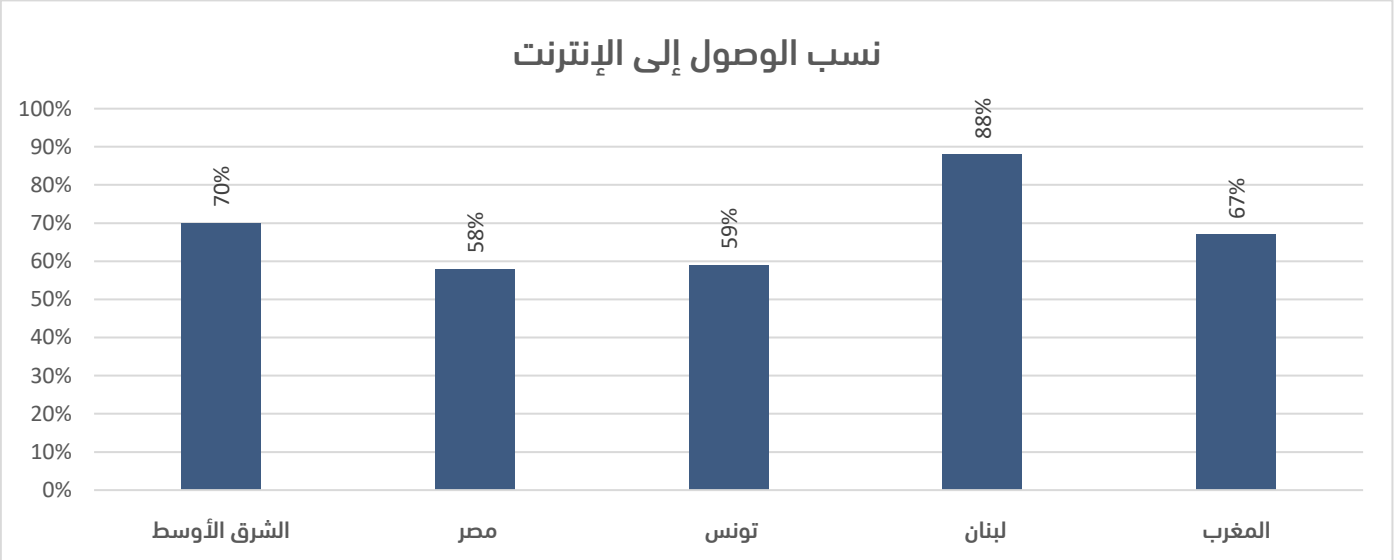

هنا يبرز لدينا تناقض واضح فنسبة مستخدمي الإنترنت في كل الدول تتعدى الـ 50% ومن المرجح أن يكون معظم هؤلاء من الشباب في مراحل التعليم المختلفة، وهو ما يشير إلى فرصة واضحة، أما التعليم عن بعد فيكون مصدرًا للإتاحة الأوسع والأشمل للتعليم كحق. ولكن يظل التساؤل قائمًا حول الفئات القادرة والتي تمثل الأغلبية العظمى من هؤلاء المستخدمين وتأثير ذلك على اللامساواة مع الفئات الأخرى غير القادرة على الوصول إلى هذه الخدمات. وهو ما ينقلنا إلى أهم التحديات التي تواجه هذه المنظومة.

284 جبين بهاتي، تسرُّب الفتيات من المدارس: دروس مُستقاة من وباء الإيبولا، الفناد للإعلام، 11 نوفمبر 2020، https://cutt.ly/cEi64Mr
For more; Back to School After the Ebola Outbreak, the world bank, 1 May 2015, https://cutt.ly/GEoqpKP
285 Source: Daniella Raz, The Arab World's Digital Divide, Arab barometer, 25 September 2020, https://cutt.ly/GUhXGrJ

ومن أهم هذه التحديات هو تأثرها بالسياق والإشكاليات المرتبطة بها فأزمة الكهرباء على سبيل المثال في لبنان تؤثر في الفئات الأكثر فقرًا من الفئات الأعلى دخلًا، وبالتالي قدرتهم على الوصول إلى أدوات التعليم عن بعد تصبح أقل وهو ما يعمّق فجوة اللامساواة على أساس مستوى الدخل. كما أن الأثر النفسي على بعض الفئات يكون أكثر من فئات أخرى مثل ذوي الإعاقة الذين يتحول التعليم الحضوري لكثير منهم إلى فرصة للخروج والتفاعل مع المجتمع. وتحرم بعض الفئات من مزايا يتمتعون بها من خلال التعليم الحضوري، مثل الوجبات المدرسية في المناطق المهمشة. كما أن له آثارًا، مثل زيادة التسرب من التعليم، وله كذلك آثار جانبية عديدة أشارت إليها الأوراق، مثل: زيادة العنف المنزلي والزواج المبكر وعمالة الأطفال. واللامساواة في هذه الحالة قد تصيب فئات قادرة بين أسر لديها عدد محدود من الأطفال وأسر أكبر عددًا سيكون مطلوبًا منها توفير عدد أكبر من الأجهزة والمعدات والمساحات داخل السكن لنفس العملية، كما أن اختلافات قدرات الأهل على الدعم بسبب مستوى التعليم أو انشغالهم بالعمل سيمثل عنصرًا يضاف إلى اللامساواة في هذه التجربة.

وكما جاء في ورقة لبنان بخصوص تجربة التعليم عن بعدٍ ثم التعليم المدمج، أنها جاءت "مثقلة بتحديات كبيرة وذلك أولًا، بسبب المشاكل البنيوية لقطاع التعليم وتحديدًا للقطاع الرسمي الذي لم يولَ اهتمامًا طوال عقود، وثانيًا، بسبب عدم الاستعداد المسبق لتلك التجربة. وقد أثرت هذه الحال بشكل خاص على الشرائح الأكثر فقرًا وعلى الأهل والمعلمين الذين يفتقدون المهارات التقنية. وإذا كان يمكن تعيين أوجه نجاح للتجربة، فيمكن الحديث عن إيجابيات حول تجربة التعليم عن بعد ثم المدمج نفسه، بما أنها هي التجربة الأولى من نوعها وكونها قد تصل إلى شرائح جديدة وتشكّل لها فرصة لتحصيل ما هو بالأساس حقّ لها، والتي من شأنها التأسيس لآلية أفضل مستقبلًا إذا ما تم العمل عليها وتطويرها بشكل فعّال".

الخاتمة

يتضح ممَّا سبق أنَّ عملية التعليم عن بُعد التي تم اعتمادها في العديد من الدول خلال فترة الحجر الصحي تفاديًا لتفشي جائحة "كوفيد-19"، لم تفِ بأهدافها المتمثّلة في استمرارية العملية التعليمية وتعويض الدراسة الحضورية لاستكمال المقررات الدراسية. فبالإضافة إلى التفاوتات التي عرفتها هذه العملية اجتماعيًّا ومناطقيًّا، كان لعدم حصول بعض الأساتذة والتلاميذ على الأجهزة الإلكترونية اللازمة أو على الربط بشبكة الإنترنت أو حتى على المعارف الكفيلة باعتماد هذا النوع من التدريس، أثرٌ سلبيٌّ على نجاح هذه العملية وعلى ضمان تكافؤ الفرص بالنسبة إلى الجميع، وبالنسبة إلى التلميذات بشكل أكبر من التلاميذ الذكور.

من جهة أخرى، عانى المتعلمون والتلميذات وأولياء أمورهم من حدة الضغوطات النفسية خلال هذه الفترة، وذلك راجعٌ إلى أسباب عديدة، منها ما هو مرتبط بعدم اعتيادهم وجاهزيتهم لهذا النوع من التعليم، ومنها ما هو مرتبط بضعف خدمة الإنترنت أو انعدامها في بعض المناطق أو عدم حصولهم على الأجهزة الإلكترونية اللازمة أو على المساحة المناسبة للتعلم، ومنها ما هو مرتبط بالحجر المنزلي لمدة قاربت الأربعة أشهر. وتضاعف ذلك مع بعض الفئات، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تظهر الأوراق أنهم من أكثر الفئات تضررًا من التعليم عن بعدٍ ومن أقل الفئات التي نالت اهتمامًا أو دعمًا بخصوص هذا الموضوع، رغم كونها قد تكون الفئة الأصعب في الاستفادة من هذه النوعية من التعليم لاحتياجهم إلى دعم شخصي قد لا تكون الأسر قادرة على تقديمه.

في السياق نفسه، أطلقت جامعات في المنطقة لجانًا للاستماع والدعم النفسي والتربوي عن بُعد، مثلما في الحالة المغربية، وذلك بهدف المساهمة في تقديم المساعدة إلى المتعلمين وأولياء أمورهم لتجاوز المشاكل النفسية الناجمة عن الوضعية التي فرضها الحجر الصحي سواء على المستوى الدراسي أو المستوى الأسري، والتي وصلت حدَّ الاكتئاب ومحاولات الانتحار بين التلاميذ بالإضافة إلى حالات عديدة من العنف المنزلي.[286]

من جهة أخرى، وبسبب غياب أجواء الفصل الدراسي الفعلي وما ينتج منه من تفاعل بين التلاميذ من جهة وبينهم وبين المدرِّس من جهة أخرى، فقدت عمليةُ التعليم عن بعدٍ جزءًا مهمًّا من فاعليتها. وهو ما أكده بعض التلاميذ والأساتذة في لبنان والمغرب، الذين أفادوا بأنَّ العملية التعليمية تعتمد على التفاعل المعرفي وأيضًا على التفاعل الوجداني والحركي المستمر بين التلاميذ أنفسهم والتلاميذ والمعلم، الشيء الذي يغيب في التعليم عن بُعد، إضافةً إلى عدم معرفة مدى إنصات وتتبع ما يقدمه الأستاذ إلى التلميذ.[287] وأكد آخرون كما في حالة مصر وتونس أنَّ من بين الأسباب التي حالت دون نجاح الدروس عن بُعدٍ في تعويضها عن الدروس الحضورية ارتكازها على ما هو تقني محض وتغافلها عن أبعاد أخرى، وعلى رأسها البعدان التربوي والاجتماعي والنفسي.[288]

إضافةً إلى ذلك، أكدت مجموعة من التلاميذ والأساتذة أن الدروس المقدَّمة في القنوات والمنصات لم تكن كافية ولا يمكن اعتبارها سوى مواد تكميلية لا يجوز الاعتماد عليها بشكل أساسي في العملية التعليمية. كما يعتقد عدد من المتتبعين أنه كان على الجهات المعنية أن تقوم بالإعداد النفسي للمتعلمين والتلميذات قبل الشروع في تقديم الدروس. وقد فطنت بعض وزارات التعليم في المنطقة للمسألة النفسية فبثّت دروسًا للتربية البدنية على إحدى قنوات التليفزيون لتخفيف الضغط على التلاميذ، ولكن بعد انطلاق عملية التدريس عن بُعدٍ بكثير؛ بالإضافة إلى كون الاستفادة من هذه الدروس ليست متاحة للجميع بسبب غياب مساحات خاصة لذلك.[289] كما أن هذه اللامساواة لم تتوقف عن التلاميذ إنما امتدت كما تشير بعض الحالات إلى المعلمين والعاملين بالمدارس من حيث الرواتب أو العمل ذاته حيث تم الاستغناء عن العاملين في بعض الحالات وتخفيض عدد الدارسين في حالات، أو تقليص رواتبهم.

286 التعليم عن بعد: الصدمة والإقصاء يحكمان سلوكيات التلاميذ والأسر. 2020/4/19. https://milafattadla24.com/24466.html

287 رجاء كساب، مرجع سابق.

288 رجاء كساب، مرجع سابق.

289 المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكن والسكنى. 2014. www.hcp.ma

توصيات: نحو تعليمٍ عن بعدٍ أكثر عدالة وفعالية

يمكن للتعليم عن بعدٍ أن يصبح وسيلة لتقليص الفجوات بين الجنسين في التعليم، وأن يكون وسيلة لإتاحة التعليم للكبار والصغار على حد سواء. وهنا تظهر أهمية أن يتم تعظيم الفرص التي يوفرها التعليم عن بعد كدورٍ مكمل للتعليم الحضوري وليس كبديل منه، من حيث فكرة شمولية الإتاحة من خلال حل مشكلات الوصول والتعامل معها، على سبيل المثال تغيير البنى التحتية المرتبطة بالاتصال والإنترنت وتدريب المعلمين على هذا النوع من التعليم وبناء قدراتهم ومحاولة تقليل الفجوات في الدخول من خلال دعم الفئات الأقل حظًّا وتوفير كافة سبل الدعم لهم من أجهزة وما إلى ذلك. للوصول إلى ذلك يجب مراعاة عدة شروط في صنع السياسات العامة المتعلقة بالتعليم عامة والتعليم عن بعد بشكل خاص.

على مستوى الإتاحة يجب التعامل مع السياق العام من خلال العمل على وضع سياسات وإستراتيجيات للتأهب والتعافي، ووضع مبادئ توجيهية وإستراتيجيات تتعلق بالتقييمات التلخيصية والتكوينية، تقديم الدعم اللازم إلى قطاع التعليم الرسمي واستيعاب التسرب إليه بطريقة لا تجعله عبئًا عليها، بل حقًّا مجانيًّا لجميع الأطفال. وتطوير العملية التعليمية بعدم اتخاذ قرار خاص بإغلاق المدارس إلا بتوصيات لجان علمية متخصصة، لا بقرارات سياسية لحظية. وعدم اتخاذ قرارات تتعلق بتغيير نمط سير العملية التعليمية إلا من خلال لجان توصيات ودراسات سابقة. هذا إلى جانب ضرورة ضمان مرونة نظام التعليم والتي ستقلل بشكل كبير من آثار حالات الطوارئ والأوبئة على سير العملية التعليمية، وتضمن استعدادًا أفضل لحالات الطوارئ المحتملة في المستقبل، وتعزز جودة التعليم. كما نشير إلى ضرورة تجاوز مفهوم إتاحة التعليم إلى مفهوم الجودة المقرون بتعديل وتطوير المناهج، وعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالمدارس والجامعات لإدارة المناهج الدراسية وفقًا للصيغة التي سوف تتخذها كل دولة سواء كان تعليمًا عن بعد، أو تعليمًا هجينًا. والعمل على تطوير قانون التعليم ليشمل التعليم عن بعد في حالات واضحة ومحددة، على أن يشمل المراحل كافة، وألا يأتي كخطوة شعبوية، بل يأتي استكمالًا لخطة تنمية عملية التعليم. وعدم استغلال آلية التعليم عن بعدٍ لإقصاء الفتيات من التعليم الحضوري بدعوى أن الأول يغني عن الثاني. اعتبار التعليم عن بعد آلية لا تغني عن التعليم الحضوري، وتحديد سقف زمني لهذا النمط من التعليم لا يتجاوز على الأكثر ساعتين في اليوم في الظروف المشابهة لحالة الحجر الصحي العام، بحيث يعتبر التعليم عن بعدٍ محطة مؤقتة فرضتها ظروف الجائحة، ومنع ترسيمه كآلية مُلزمة في المؤسسات العمومية والخاصة في المستويات الابتدائية والإعدادية والثانوية، والاقتصار على صيغته الثانوية والمكملة..

ولا تعد الإتاحة ذات فائدة كبيرة إن لم تصاحبها إستراتيجيات تساعد على الوصول/ الولوج إلى الخدمة من خلال التوجه نحو زيادة الاستثمارات في تنمية وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية بشكل عام في الدول والمؤسسات التعليمية خاصة، مع إيلاء الاهتمام بالمناطق الريفية والفقيرة، ما يساعد على تدفق المعلومات بين شبكات التعلم بالقدر الكافي. ومن ثم الرفع الفوري من الميزانية العمومية للمدرسة من أجل تأهيلها وتحديثها وتجهيز مرافقها العلمية وساحاتها الرياضية وخلق فرص التعلم للجميع بزيادة البنايات وتشغيل الأساتذة لتفادي حالات الاكتظاظ التي تسبب انتقال العدوى في ظروف الأوبئة. والعمل على الاستعانة بالبث الإذاعي والتليفزيوني فيما يسمى بالتعليم المزيج. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعادة تفعيل تلك القنوات وتطوير برامجها لتصبح عالية الاستقطاب متعددة الوسائط. كما يمكن التنسيق مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لضمان إتاحة باقات مخفضة مدعومة للطلاب، والتنسيق مع الجهات المانحة ورجال الأعمال لتوفير أجهزة حاسوب شخصية بالتقسيط. وتوفير وسائل الدعم التربوي واللوجستيكي كاملة للفئات الاجتماعية الهشة لعملية التعليم عن بعد. وتوفير الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة واللوحية على مستوى الإدارة والمعلمين/ات والطلاب/ات. والعمل على وضع سياسات تُعنى بذوي الاحتياجات الخاصة خلال عملية التعلم عن بعد وذلك عبر برامج خاصة للصم والبكم وذوي الاحتياجات الخاصة الأخرى، وتخصيص ميزانيات لتحقيق ذلك.

أما عن الجودة فيجب استكمال وتطوير المناهج من حيث الشكل والمحتوى، بل فلسفة التعليم ككل لتواكب الثورة الرقمية التي تعتمدها آليات التعليم عن بعدٍ وتقنيات التعلم الحديثة. كما أنه لا بد من توفير مناخ مناسب لهذه العملية سواء للمعلمين والأساتذة أو للطلاب، فعلى جانب المعلمين لا بد من تصحيح الأجور وضمان حقوق الأساتذة والمتعاقدين، وتأمين النقص الحاصل

في الكوادر التعليمية مع الوضع الحالي للمدارس الرسمية. وعلى مستوى الطالب من خلال التقييم الدوري لمستوى الطلاب خلال العملية التعليمية وتوفير كافة السبل لنجاح العملية التعليمية واستيعاب الطلاب لدروسهم. والاستمرار في تطوير المنصات الرقمية التي تم إنشاؤها ودمج مفهوم التعلم مدى الحياة والتعليم المستدام. ولضمان تطوير النظام التعليمي عن بعدٍ لا بد من تنظيم البرنامج التعليمي، حيث يؤثر تصميم البرنامج التعليمي عن بُعدٍ بشكل كبير في الطالب، بسبب بيئة التعليم الإلكتروني المختلفة والمتجددة الجاذبة؛ حيث تتميز بوفرة الصور، والألوان، والنصوص الطويلة، ما يجعل المتعلمين عن بُعدٍ يشعرون بالراحة، ويسمح لهم هذا النوع من التعليم بالتركيز على الأمور المهمة والمطلوبة. هذا إلى جانب الاهتمام بالمؤثرات الصوتية والمرئية؛ إذ يمكن للخلفية الموسيقية الهادئة مثلًا أنْ تساعد على إلهام المتعلمين عن بُعدٍ لفهم بعض المضامين المراد تعلمها، وخلق مزاج الرغبة والإقبال عندهم، كما تُساهم في بناء علاقة جيدة مع الموضوع ولا سيما إذا كان المتعلمون يحسنون الاستماع، إضافة إلى استخدام الصور للإلهام والتحفيز، فالصور تمتلك القدرة على نقل مجموعة متنوعة من المشاعر والأحاسيس، وذلك هو السبب وراء ضرورة اختيار الصور بعناية، حيث يمكن لعارض المعرفة معلمًا كان أو طالبًا مشاركًا في العرض اختيارُ الصورة الملهمة، التي تقوم بتحفيز المتلقي، وتتميز بالإيجابية وإيصال المعلومة في وقت أسرع.

ولضمان رضاء المستخدمين والمستفيدين من هذه الخدمة بما يجذبهم ويحفزهم على التعامل معها، يجب إيلاء الفئات الأكثر احتياجًا وعلى رأسهم ذوو الاحتياجات الخاصة المزيد من الاهتمام، بتحمل الدولة لكل الواجبات الاجتماعية الخاصة بهم، بما فيها التعليم، والتطبيب، والمرافقة، والعمل. هذا إلى جانب إشراك الطلاب/ات في التقييم والتخطيط. وكذلك وقف التقديمات المخصصة لإدارات المدارس الخاصة التي تحقق أرباحًا هائلة تحت عناوين وميزانيات وهمية، والتي تعمل على فرض زيادات على أقساطها. وانتخاب لجان مستقلة من متخصصين تربويين وعلماء نفس ومنظمات نقابية ومنظمات المجتمع المدني للنظر في الأبعاد الإيجابية والسلبية للتعليم عن بعدٍ، وإصدار تقرير عمومي قابل للنقاش مع المعنيين المباشرين، وهم التلاميذ، والطلاب، والأساتذة، والتربويون.

وختامًا يجب التأكيد على أنه بدون التعامل الجاد مع التحديات فسيكون من الصعب الاستفادة من الفرص التي تتيحها منظومة التعليم عن بعدٍ، بل على العكس ستتحول إلى حجر جديد في بنية اللامساواة في منطقتنا.

تابع الرابط للمشاهدة الفيديو :

https://www.youtube.com/watch?v=wibQbl1rIhI&t=2s